الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالي والبحـث العلـمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص:تجارة دولية

تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية

دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2014)

إعداد الطالبة:

مليكـة خالدي

تحت إشراف:

الدكتور ريـاض ريـــمي

المشرف المساعد الدكتور السعيد بوشول

لجـــنة المنـــاقشـــة

لـطفي مخـزومـي	**الرتبة العلميةبجامعة الوادي أستاذ محاضر– ب–**	**رئيسا**
ريـاض ريـــمي	**الرتبة العلمية بجامعةالوادي أستاذ محاضر – أ–**	**مشرفا ومقررا**
السعيد بوشول	**الرتبة العلمية بجامعةالوادي أستاذ محاضر– ب–**	**مشرفا مساعدا**
عقبة عبد اللاوي	**الرتبة العلمية بجامعةالوادي أستاذ محاضر – أ –**	**ممتحنا**
عبد القادر عبيدلي	**الرتبة العلمية بجامعةالوادي أستاذ مساعد – أ –**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين ، حمدا يواني نعم المنعم حمدا كثيرا مباركا فيه ، و سلام على إمام المرسلين محمد عليه أزكى الصلاة و التسليم ، و كما أمرنا الله تعالى بشكره ، امرنا بشكر المنعم الثاني علينا بعده ، و عليه أتقدم بالشكر الخالص :

للدكتور المشرف ريمي رياض و المشرف المساعد الدكتور بوشول السعيد ، على ما قدماه لي من مساعدة و مدّ يد العون في انجاز هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة ، لقبولهم مناقشة هذا العمل و اثراءه ،و أخص بالذكر الدكتور لطفي مخزومي لما قدمه لي من مراجع و مساعدة تخدمني في البحث.

كما لا أنسى فضل الكثير على رأسهم رئيس القسم الدكتور عقبة ريمي ، و الأستاذ طير عبد الحق ، والأستاذ جوادي عصام و الزميلة جرمون سعاد .

مليكة

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على حجم المبادلات التجارية العربية لمجموعة من الدول، وذلك من أجل التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في أداء التجارة العربية البينية،بالاعتماد على نموذج الجاذبية الذي يحتوى على مجموعة من المتغيرات اخذين بعين الاعتبار عدة عوامل كالتقارب الجغرافي،والتاريخي،الثقافي، والديني بين هذه الدول،ونظرا لأهمية التجارة الخارجية، وفي ظل تنامي دورها على الصعيد الدولي،أدركت الدول العربية أهمية تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي ومدى مساهمته في تطوير التجارة العربية، فانخرطت في العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، لمواكبة هذه المتغيرات الدولية، من أجل اتخاذ جملة من السياسات والاستراتيجيات الهادفة على تشجيع التجارة بشكل عام والتجارة العربية البينية بشكل خاص.

وبعد تطبيق نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة بين الدول التالية: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، البحرين، الكويت، قطر، لبنان،عمان، الأردن، وكانت النتائج حجم الاقتصاد له علاقة طرية مع حجم التجارة،والمسافة لها علاقة عكسية مع حجم التجارة، أيضا الاتفاقيات الإقليمية العربية لا ترقى إلى المستوى المخطط له، أيضا يعد التاريخ الاستعماري المشترك عامل محفز على تدفقات التجارة.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، التكامل الاقتصادي، خصائص الاقتصاديات العربية، التجارة العربية البينية،اتجاهات التجارة العربية البينية، نموذج الجاذبية.

Summary:

This study sought to shed light on the volume of Arab trade to a group of countries, in order to identify the strengths and weaknesses in inter-Arab trade performance, depending on the gravity, which contains a set of variables, taking into account several factors, Such as geographic proximity, historical, cultural model and religious between these countries, and given the importance of foreign trade, and in the light of the growing role on the international level, Arab countries realized the importance of liberalization of international trade openness and the extent of his contribution to the development of Arab trade, Thus engaged in many bilateral and regional agreements, to keep up with the international changes, in order to take a set of policies and strategies aimed at promoting trade in general and inter-Arab trade in particular.

After the application of gravity model to explain the trade flows between the following countries : Algeria , Tunisia , Morocco , Egypt, Bahrain, Kuwait, Qatar , Lebanon , Oman, Jordan , and the results were the size of the economy has nothing soft with the trade volume , the distance has an inverse relationship with the cost of trade , Arab regional conventions also not up to the level planned for him, is also a common colonial history catalyst on trade flows .

key words:

Foreign trade, economic integration , the characteristics of the Arab economies , intra- Arab trade , inter-Arab trade trends , gravity model .

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال البيانية	
قائمة الرموز والاختصارات	
المقدمة	أ-و
الفصـل الأول **التجــارة الخــارجية والتكـــامل الاقتصـــادي**	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: التجـارة الخــارجية	3
المطلب الأول:ماهية التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها	3
المطلب الثاني:السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية	15
المبحث الثاني:التكـامل الاقتصادي الدولي	17
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي	17
المطلب الثاني:الإطار النظري للتكامل الاقتصادي	23
خلاصة الفصل الأول	31
الفصـل الثاني **« اقتصاد الدول العربية »** **« نظرة عامة »**	
تمهيد الفصل	33
المبحث الأول:نظرة عامة عن اقتصاد الدول العربية	34
المطلب الأول: خصائص الاقتصاديات العربية	34
المطلب الثاني:المؤشرات الأساسية للتجارة الخارجية العربية	37
المبحث الثاني: قراءة في مؤشرات التجارة العربية	41
المطلب الأول: التجارة العربية الإجمالية	42
المطلب الثاني :التجارة العربية البينية	47
خلاصة الفصل الثاني	55

الفصل الثالث

دراسة قياسية لتحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية

تمهيد الفصل	57
المبحث الأول: ماهية نموذج الجاذبية ونظرة عامة على اقتصاديات الدول محل الدراسة	58
المطلب الأول: ماهية نموذج الجاذبية في التجارة الدولية	58
المطلب الثاني: نظرة عامة حول اقتصاديات الدول محل الدراسة	62
المبحث الثاني: دراسة قياسية لتحليل أداء التجارة البينية للدول العربية محل الدراسة	69
المطلب الأول :قراءة إحصائية لنموذج الدراسة	70
المطلب الثاني: القراءة الاقتصادية والنتائج	79
خلاصة الفصل الثالث	82
الخـــــاتمة	85
قائمة المراجع	90
الملاحق	

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الأشكال والجداول

1 . قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل التكامل الاقتصادي	23
02	تطور الصادرات العربية على المستوى العالمي	42
03	منحنى يوضح تطور الصادرات والواردات العربية على المستوى العالمي	43
04	اتجاهات التجارة العربية الإجمالية إلى أهم الشركاء في العالم لسنة 2014	46
05	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية لسنة 2014	47
06	تطور الصادرات والواردات العربية البينية	48
07	منحنى متوسط التجارة العربية البينية	49
08	الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية لسنة 2014	51
09	حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات للتكتلات العربية	54
10	تطور سكان عينة الدول محل الدراسة	65
11	خطوات اختبار التجانس	71

2 . قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشر الانكشاف الاقتصادي لبعض الدول العربية لسنة 2013	38
02	مؤشر التركيز السلعي للصادرات العربية لسنة 2013	39
03	مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية العربية لسنة 2014	41
04	تطور إيرادات النفط للدول العربية	44
05	نسبة مساهمة التجارة البينية في اجمالى التجارة العربية	50
06	مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة للتكتلات العربية	53
07	نظرة عامة حول دول محل الدراسة لسنة 2014	64
08	تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة للفترة(2008-2014)	66
09	أهم المنتجات الزراعية والموارد الأساسية في عمليات التدفق التجاري للدول محل الدراسة	67
10	تطور الصادرات البينية للدول محل الدراسة لسنة 2014	68
11	تقدير النموذج الأولي لكل دولة مصدرة	75
12	تقدير النموذج المصحح لكل دولة مصدرة	78

قائمة الملاحق

01	ملحق البيانات المجمعة والثابتة
02	ملحق النموذج الأولي
03	ملحق النموذج المصحح

قائمة الرموز و الاختصارات

الرمز	الصيغة الكلية بالاجنبية	الصيغة بالعربية
LGDP	Logarithm Gross Domestic Product	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي
Lexpi	Logarithm Intra exports	لوغاريتم الصادرات البينية
POP	Population	عدد السكان
LDIST	Logarithm distance	لوغاريتم المسافة
Er	exchange rate	سعر الصرف
border	Common border	الحدود المشتركة
colonizer	Common colonial history	التاريخ الاستعماري المشترك
gafta	Greater Arab Free Trade	منطقة الكبرى العربية الحرة
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون الخليجي
Uma	Maghreb Union	الاتحاد المغاربي

المقدمـــة

المـقــدمة

شهدت فترة القرن العشرين تطورات سياسية، اقتصادية، وتكنولوجية، نتيجة لظهور وانتشار مصطلح العولمة، كل هذا نتج عنه تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بظهور مؤسسات ومنظمات دولية (كمنظمة التجارة العالمية) تعمل على تحرير وفتح الأسواق أمام مختلف السلع دون تمييز وذلك من أجل العمل على رفع وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية للدول، مع رفع نمو ناتجها الإجمالي كل هذا أدى إلى ظهور ما يسمى بالتكتلات الاقتصادية، والتي أثرت بشكل كبير على شكل هذه العلاقات مما أجبر دول العالم مواجهة هذه التطورات، كأسلوب للمواجهة وتجنبا للعزلة الدولية، بإتباع نهج سياسة الحرية في التجارة الخارجية لتكثيف التبادل التجاري البيني للدول والذي يعد حقيقة لا يتصور العالم بدونها اليوم.

وفي خضم هذه البيئة الاقتصادية الجديدة أصبح أمام الدول العربية خيار التعاون المشترك كضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية، و في ظل تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري، تظهر أهمية التجارة الخارجية للدول العربية كركيزة أساسية لتحقيق التطور الاقتصادي لها، ظهرت في السنوات الأخيرة بوادر ايجابية تتجلى في إنشاء تكتلات اقتصادية عربية إقليمية ،انطلقت من القرب الجغرافي مثل (مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي ،مجلس التعاون العربي.....) .ومن هنا تلعب التجارة العربية البينية أهمية في تمويل اقتصاديات الدول العربية كمورد أساسي للدخل، وكمصدر لتقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

وعليه فان موضوع تفسير أداء التجارة العربية البينية، يحتاج إلى تشخيص ومتابعة دقيقة، خاصة في ظل تنامي ظهور نظريات التجارة الخارجية، والتي منها نموذج الجاذبية الذي يحظى بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي.

وفي خضم هذا الطرح، يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

الإشكالية العامـة:

كيف يمكن تفسير تدفقات التجارة البينية للدول العربية التالية (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، البحرين، الكويت ،قطر، لبنان، عمان، والأردن) باستخدام نموذج الجاذبية؟

و قسمت الإشكالية إلى مجموعة أسئلة فرعية كما يلي:

1. ما المقصود بالتجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي؟
2. ما هي خصائص وسمات الاقتصاديات العربية؟
3. ما هي أهم المتغيرات المؤثرة على حجم المبادلات التجارية العربية ؟
4. هل تؤثر التكتلات العربية القائمة على نمط التجارة الخارجية العربية؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على التساؤلات السابقة طرحت جملة من الفرضيات كإجابات أولية وهي كمايلي:

1. يتأثر حجم المبادلات التجارية العربية بحجم الاقتصاد والمسافة.
2. تمثل الحدود المشتركة والتاريخ الاستعماري المشترك عاملين لتحفيز التدفقات التجارية البينية.
3. تأثر الاتفاقيات الإقليمية التجارية العربية في نمط التجارة الخارجية العربية.

أهداف البحث:

- ✓ محاولة التعرف على أهم نظريات التجارة الخارجية، والتكامل الاقتصادي؛
- ✓ محاولة التعرف على الإمكانيات الاقتصادية العربية؛
- ✓ محاولة الوقوف على أهم محددات التجارة الخارجية للدول العربية وفق نموذج الجاذبية ؛

أهميـة البـحث:

إن الوصول إلى معرفة تفسير طبيعة التدفقات التجارية الخارجية للدول العربية يساهم في الوقوف عند نقاط القوة ونقاط الضعف على مستوى سلسلة التجارة الخارجية، من أجل إعطاء رؤية واضحة للعمل التجاري العربي البيني.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

- ✓ ارتباط الموضوع بالتخصص،
- ✓ من المواضيع التي لم تتناول بالحجم الكافي في مجال التجارة الخارجية العربية.

الدراسات السابقة

دراسة لعمرو عبد الحميد ،رفعت وعصام صبري سليمان سنة 2015، بعنوان "تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية" ، وعينة الدراسة تتمثل في 07 دول عربية، خلال الفترة (1990 -2013) ، حيث انطلقت الدراسة من مشكلة ضعف حجم التبادل التجاري المصري مع الدول العربية ، ينعكس هذا الأثر على عجز الميزان التجاري والحصول على النقد الأجنبي لدفع التنمية، واعتمدت هذه الدراسة على متغيرات تفسيرية التالية: الناتج المحلي الإجمالي، المسافة، إجمالي الناتج المحلي للفرد، والمتغيرات الوهمية السبعة، فقط تختلف هذه الدراسة كونها جمعت بين قياس الصادرات والواردات.

و أهم النتائج تمثلت في :

1. أن زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المصري وإجمالي الناتج المحلي للدول العربية يؤدي إلى زيادة صادرات مصر؛
2. بينما الزيادة في المسافة الجغرافية يؤدي إلى انخفاض إلى صادرات مصر؛
3. كما أوضح النموذج أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لمصر والدول العربية السبع ،يؤدي إلى زيادة صادرات مصر[1].

- ✓ دراسة لكريم خديم سنة 2014 بعنوان "تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية لدول شمال أفريقيا" ، وكانت عينة الدراسة دول شمال إفريقيا خلال الفترة من (2000-2011)،واعتمدت على

[1] عمرو عبد الحميد رفعت، عصام صبري سليمان علي، **تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية**، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز بحوث الصحراء،مصر،2015.

المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان ،سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحدود والتاريخ المشترك ، القافتا ،الاتحاد المغاربي ،منظمة التجارة العالمية، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1. علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و حجم الصادرات؛
2. يعد متغير عدد السكان مفسرا جيد للتدفقات التجارية البينية؛
3. الانضمام للاتحاد المغاربي الأثر الايجابي على حجم الصادرات البينية[1].

✓ دراسة لـ Shurjro Urata و Misa Okabe سنة 2007 بعنوان " مواجهة الآثار الناجمة عن اتفاقيات التجارة الحرة على تدفقات التجارة باستخدام نموذج الجاذبية " وكانت عينة الدراسة 178 دولة، إضافة إلى الفترة الممتدة من سنة 1950 إلى غاية 2005 حيث تطرق الباحثين في الدراسة إلى تحليل انتشار ظاهرة اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الأوضاع الاقتصادية في العديد من البلدان من خلال تحليل الدراسة كمايلي:

1-دراسة التغيرات في أنماط التجارة قبل وبعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة باستخدام مؤشرات الترابط داخل منطقة التجارة الحرة.

2-تقدير آثار اتفاقيات التجارة على تدفقات التجارة الثنائية باستخدام نموذج الجاذبية

وكانت النتيجة أنه لهذه الاتفاقات أثار ايجابية في تفسير التجارة الدولية بالإضافة إلى متغير المسافة الجغرافية[2].

✓ دراسة لـ Christophe Rault and others سنة 2007 بعنوان" نمذجة التدفقات التجارية بين بلدان أوروبا الشرقية ومنظمة التعاون والتنمية" وكانت عينة الدراسة مجموعة من دول أوروبا الشرقية CCE وبلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية على مدي فترة 18 سنة (1991-2007)مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس الأفراد بين هذه الدول، واعتمد في هذه الدراسة على المتغيرات التفسيرية التالية: المسافة ،حجم الاقتصاد(GDP) عدد السكان ،تخصيص التجارة تقليدية وأخرى صناعية و أكثر تصنيع ،وكانت النتائج كمايلي:

1. نموذج الجاذبية(الاقتصاد القياسي) وضح بأن حجم الاقتصاد والمسافة الجغرافية هي متغيرات لها تأثير حاسم في تفسير التجارة العالمية

[1] كريم خديم، **تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية (دراسة حالة دول شمال أفريقيا)**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة وهران،2014.

[2] URATA Shujiro.OKABE Misa ,**The Impacts of Free Trade Agreements on Trade Flows: An Application of the Gravity Model Approach**, The Research Institute of Economy, Trade and Industry,Duscussion paper series 07-E-052,2007.

2. أما النظرة الاقتصادية للتجارة وضحت أنه حركة التجارة الدولية تتأثر بالميزة النسبية إضافة إلى المسافة الاقتصادية والتخصص الصناعي لهذه الدول

والخلاصة أنه حسب نموذج الجاذبية المسافة تعد متغير هام في شرح وتفسير تدفقات التجارة الدولية[1].

أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة وموضوع البحث فيما يلي:

- التشابه يتمثل في استعمال نموذج الجاذبية؛
- الاختلاف يتمثل في دراسة الحالة المكانية و الزمنية.

منهج البحث:

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، اتبعنا مناهج تستجيب لبحثنا هذا، ويأتي على رأسها:

- ✓ المنهج الوصفي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري و المفاهيمي.
- ✓ المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات الكمية المستنبطة من التقارير والنشرات الاحصائية.
- ✓ كما اعتمدنا على الأسلوب القياسي في محاولة صياغة نموذج الجاذبية من خلال الوضع القائم وكذا المعطيات المتوفرة .

هيكل البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: والذي كان عنوانه التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي حيث يعتبر بمثابة فصل نظري تمهيدي للتعريف بالتجارة الدولية وتحديد الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.

و الفصل الثاني: خصص لإلقاء نظرة عامة عن الاقتصاديات العربية حيث اهتم المبحث الأول بدراسة خصائص الاقتصاد العربي بينما تناول المبحث الثاني التجارة العربية سواء كانت إجمالية أو بينية.

[1]Christophe Rault and others **, Modeling International Trade Flows Between Eastern European Countries and OECD Countries**, LEO and Sorbonne University, France,2007.

الفصل الثالث: دراسة قياسية للتجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية بين مجموعة من الدول العربية خلال فترة زمنية من 2000إلى 2014، فقد تناول المبحث الأول ماهية نموذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة ، أما المبحث الثاني فتناول نمذجة قياسية لتدفقات التجارة العربية البينية من خلال وصف النموذج وتحليله والنتائج المتوصل لها.

صعوبات انجاز البحث:

لا يخلو أثناء انجاز هذا البحث من مصادفة بعض المشاكل، لكن ليست بالشدة التي تعرقل مواصلة انجازه والمتمثلة في:

- ✓ دراسة الحالة تحتوى على عدة دول عربية والمقدرة بـ 10 دول، خلال فترة 15 سنة، كل هذا يحتاج إلى وقت أكثر لجمع البيانات والمراجع وتحليلها؛
- ✓ موضوع الدراسة من المواضيع التي تشمل عدة متغيرات كنظريات التجارة الخارجية، التكامل الاقتصادي، العوامل الاقتصادية والسياسية للدول.

الفصل الأول

التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي

تمـــهيد:

لقد شهد العالم في أواخر القرن العشرين تغيرات وتحولات كثيرة ،أدت إلى ميلاد ما يسمى بالتكتلات الاقتصادية الدولية، و من هنا تظهر أهمية العلاقات الاقتصادية، حيث تعد المحرك الأساسي لكل جوانب حياة الشعوب لجميع دول العالم فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثارها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية، حيث دفعت هذه العلاقات إلى القيام بمراجعة شاملة إلى الاتفاقيات الدولية، تطالب فيها بتعديل النظم الاقتصادية الدولية بما يتفق مع قواعد تحرير التجارة الدولية (التجارة في السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال ...الخ)،وعليه فيعد تحرير التجارة اللبنة الأساسية في مقدمة تكوين تكامل اقتصادي ،ولتعزيز هذه العلاقات والتوجهات ،غيرت الكثير من دول العالم من موقفها من الدخول في ترتيبات إقليمية متكتلة ،يكون المنطلق فيها من مبدأ التبادل التجاري البيني كقاعدة أولية لانتهاج أسلوب التكامل الاقتصادي.

ومما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى معرفة ماهية التجارة الخارجية في المبحث الأول، والتعرف على التكامل الاقتصادي في المبحث الثاني .

المبحث الأول : التجارة الخارجية

إن الدول ومنذ أقدم العصور على علاقة اقتصادية خارجية مع غيرها من دول العالم والركيزة الأساسية لقيام هذه العلاقة هي التجارة الخارجية، فهي تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية الدولية ،التي تمثل تبادل السلع والخدمات بين الدول التي تتوافر فيها والدول التي تفتقر إليها، وترجع أهمية التجارة الخارجية لما تشكله ضمن الناتج القومي الإجمالي لمختلف هذه الدول، إذن فالحقيقة الأساسية التي تفرض وجودها في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مهما اختلفت نظمها السياسية، وتباينت درجات تقدمها الاقتصادي لا تستطيع أن تعيش في معزل عن غيرها من الدول.

المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها

تعتبر التجارة الخارجية من أهم أشكال العلاقات الاقتصادية ،وتحتل دورا محوريا ومؤثرا في النشاط الاقتصادي لمختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أو المتخلفة ،وذلك لارتفاع نسبة ما تشكله في حجم اقتصاد الدول ،سوف نتعرض في هذا المبحث لمعرفة ماهية التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها.

الفرع الأول:تعريف وأهمية وعوامل قيام التجارة الخارجية

أولا: بعض أهم التعاريف حول التجارة الخارجية :

هناك العديد من التعاريف والتي منها :

- ✓ تعرف التجارة الخارجية أو الدولية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية[1].
- ✓ يقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات، أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة[2].
- ✓ التجارة الخارجية هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة السلع والأفراد ورؤوس الأموال – تنشأ بين الأفراد الذين يقطنون وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات تقطن وحدات سياسية مختلفة[3].

[1] موسى مطر وآخرون ،**التجارة الخارجية**،ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2001،ص 13

[2] محمد السانوسي محمد الشحاتة ، **التجارة الدولية (في ضوء الفقه الإسلامي، واتفاقيات الجات دراسة مقارنة)** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 46 .

[3] صلاح الدين نامق ، **تطور التجارة الدولية (منذ عهد التجاريين إلى السوق الأوروبية المشتركة)**، مكتبة عين شمس القاهرة ص 5 .

ثانيا:عوامل قيام التجارة الخارجية :

يؤثر على قيام التجارة الخارجية مجموعة من العوامل التي تساهم إما بشكل مباشر أو غير مباشر ومن أهمها[1]:

1. **تباين الظروف الطبيعة والموارد** : تعد الظروف الطبيعية والموارد من أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي العالمي، وعليه فالتجارة الدولية تتأثر بشكل كبير لهذه الظروف والمتمثلة في المناخ، والمياه، أشكال السطح، التكوين الجيولوجي، وما ينجم عن تفاعلها مع الأراضي الزراعية، وموارد الطاقة والموارد المعدنية، ونتيجة لهذه التباين ينتج بشكل كبير للتبادل بين الأقاليم المنتجة والأقاليم المستهلكة .
2. **اختلاف توزيع السكان وقدراتهم** : يعتبر السكان من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج المادي، وبالتالي في التجارة الدولية، فالسكان يعتبر أداة الإنتاج وهدفه أداة الإنتاج من حيث توفير اليد العاملة، وباقي المقومات البشرية للإنتاج (رأسمال التقدم العلمي، العلاقات والنظم الاقتصادية)، وهدف الإنتاج على أساس أنهم يشكلون السوق المستهلكة للإنتاج سواء كان هذا الاستهلاك بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتمثل هذا التأثير عن طريق حجم السكان وتوزيعهم، مستواهم الصحي ومهارتهم الفنية ومستواهم العلمي والتقني وبالتالي المستوى الاقتصادي والقدرة الشرائية لهم تدلي عادتهم وتقاليدهم في الإنتاج والاستهلاك .
3. **اختلاف توزيع الأقاليم والمناطق الصناعية** : تمتاز الصناعة الحديثة بالتركيز الجغرافي الشديد في مساحات صغيرة جدا من سطح الأرض مقارنة بالأنشطة الأخرى لأن المنشأة الصناعية في موقع ما مرتبطة بأحد العوامل التالية :

✓ توفر الطاقة الكهربائية، أو النفط أو الغاز الطبيعي؛

✓ الكثافة العالية للسكان حيث يمكن توفير الأيدي العاملة اللازمة، أو توفير السوق المستهلكة للمنتج الصناعي؛

✓ توفير مواقع تجارية هامة، كما هو الحال في مدن الموانئ التي يمكن أن يصل إليها من المواد الخام والأيدي العاملة ما يكفي للصناعة بتكلفة مناسبة .

4. **النظم السياسية والاقتصادية والإجراءات التنظيمية** : وتتمثل في الارتباطات الاقتصادية إلى حد التعبئة، مثل تعبئة الأقطار العربية كالسودان ومصر إلى بريطانيا ودول المغرب إلى فرنسا، إضافة للإجراءات

[1] عبد الرؤوف رهبان ، **جغرافيا التجارة الدولية** ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، 2003 /2004 ، ص ص 150،146،65،52 .

السياسية والاقتصادية والتنظيمية التي تتبعها الدول آثارا إيجابيا أو سلبا بشكل مباشر أو غير مباشر كغرض الضرائب والرسوم الجمركية .....إلخ

5. **تطور وسائل النقل والمواصلات** : يعد النقل عملية مهمة للإنتاج فهو يوحد المنفعة المكانية المنتجات بنقلها من أقاليم الإنتاج إلى أقاليم الاستهلاك .

6. **اختلاف مستويات الدخل والمعيشة** : فالدخل يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر على المعلومات الدولية بصورة مباشرة على الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى درجة التقدم الاقتصادي للمستويات الاقتصادية [1].

ثالثا :أهمية التجارة الخارجية :

تتمثل أهميتها فيما يلي[2]:

1. تساعد على ربط مختلف الدول ببعضها البعض، مما يؤدي إلى توثيق العلاقات بين مختلف بلدان الكرة الأرضية ؛
2. تعمل على نقل التطور التقني الحاصل في دولة إلى دولة أخرى مقابل أجور معنية في بعض الأحيان؛
3. تحقيق التوازنات السوقية المحلية؛
4. ارتفاع الدخل القومي، في حال ارتفاع نسبة الصادرات وتقليل نسبة الواردات؛
5. انتشار وشيوع مفهوم العولمة، فقد أصبح العالم قرية صغيرة، وربما أسهمت التجارة الالكترونية في هذا المجال بشكل واضح وملحوظ، ففي بعض الأحيان يكون شراء سلعة ما من دولة معينة أسهل وأوفر من الحي الذي يعيش فيه أفراد ؛
6. توفير العديد من المنتجات الاستهلاكية للمستهلك المحلي، مما أدى إلى إتاحة خيارات متعددة له فصار قادرا على اختيار الأنسب لأنه لم يعد محصور بمنتجات محددة؛
7. في بعض الأحيان يكون استيراد سلعة ما أفور بمرات من تصنيعه محليا، لهذا فقد أسهمت هذه التجارة في توفير السلع لبعض الدول بكلفة أقل؛
8. توفير العديد من فرص العمل التي توفر دخلا ممتازا في بعض الأحيان، مثلا توسعة الأعمال اللوجستية بشكل كبير نتيجة للازدياد معدلات التجارة الدولية، مما خلق العديد من فرص العمل المختلفة مثل :

[1] فؤاد محمد الصقار، **جغرافيا التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة، منشأ المعرف ، الإسكندرية،1997،ص 35 ،ص72

[2] حسن موسى اليمني ، **أهمية التجارة الدولية**، صفحة دنيا الوطن،مصر، تاريخ النشر 2010/06/28 تاريخ الاطلاع 2015/11/2، الساعة 20:16 .

فرص عمل في نقل البحري، الجوي، البري، من خلال سكك الحديدية وغيرها، عدا عن العمليات المرتبطة بالشحن والنقل كالتأمين مثلا ؛

9. تشارك الأسهم في العادات والتقاليد بشكل كبير، فبعض السلع التي تستعملها بعض البلدان تشكيل بالنسبة لها إرثا تقليديا، وشيوع هذه السلع في الدول والمناطق الأخرى تعمل على مشاركة هذا الإرث مع باقي سكان الأرض .

الفرع الثاني: المؤشرات الأساسية للتجارة الخارجية

يعتمد الاقتصاد في دراسة التجارة الخارجية، وتحليل تيارات المبادلات التجارية باستخدام عدد من المؤشرات والمقاييس التي تفيد في الوقوف على الواقع الحالي للهيكل الإنتاجي ومستوى التطور الاقتصادي، إضافة إلى مساعدة الدول في اتخاذ القرارات السياسية المناسبة لمواجهة مشاكلها الاقتصادية، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في تحليل التجارة الخارجية[1].

1. **الميزان التجاري** : يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة مجمل الواردات، عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات هناك فائض والعكس هنا ك عجز وتتمثل دراسة الميزان التجاري للدولة لتحديد مدى قوة الاقتصاد القومي ومستوى التطور الذي وصل إليه هذا الاقتصاد .

2. **درجة الانكشاف الاقتصادي** : يبين هذا المقياس أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي للدولة ويتم حسابها وفق الصيغة التالية :

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{مجمل قيمة التجارة}}{\text{الناتج المحلى الإجمالي}} \times 100$$

ويعد ارتفاع هذا المؤشر دليل على سرعة تأثير اقتصاد الدولة بالتقلبات والمؤشرات التي تتعرض لها أسواق صادراتها .

3. **معدل التبادل التجاري** : ويشير إلى العلاقة النسبية بين صادرات الدولة ووارداتها، وهو يمثل النسبة المئوية للتغير في القيمة النقدية لصادرات الدولة إلى القيمة النقدية لوارداتها، وتحسب وفق المعادلة التالية :

[1] عبد الرؤوف رهبان، مرجع السابق، ص ص 18،19 .

$$\text{معدل التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

بمعنى عندما ينخفض قيمة العملة الوطنية للدولة بالقياس إلى قيمة العملات الأخرى، تصبح السلع الوطنية أرخص وتصبح قيمة الصادرات الدولة أقل من الواردات، كذلك إذا انخفض مستوى تكاليف السلع المعدة للتصدير، ولم يحصل في تكاليف إنتاج السلع المستوردة، فيؤدي إلى انخفاض مستوى أسعار الصادرات، وبالتالي معدل التبادل في مصلحة الدولة .

4. **بنية الصادرات وتوزيعها الجغرافي** : ويتكون من التركيب السلعي للصادرات، والتنوع الجغرافي للصادرات (الأسواق) .حيث يوضح الشق الأول التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، كلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت إلى مخاطر التي تواجهها الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وكلما انخفضت هذه المكونات وقل عددها، وارتفعت درجة تركزها دل ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي . وتحسب وفق المعادلة التالية :

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة أهم السلع المصدرة}}{\text{قيمة مجمل الصادرات}}$$

فالشق الأول إذا اعتمدت الدول تصدير عدد قليل من السلع فإنه سيعرضها لخطر الهزات الاقتصادية الناتجة عن انقطاع المفاجئ في التصدير بسبب توفر علاقات سياسية، أو حدوث حرب .

أما الشق الثاني فيعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق العالمية، أي كلما ارتفعت درجة التركيز السلعي للصادرات، تركزت صادرات الدول إلى أسواق محددة مما يشير إلى حالة التعبئة الاقتصاد القومي وإلى حالة التخلف في هذا الاقتصاد ويقاس كما يلي :

قيمة صادرات الدولة لأهم شريكين

درجة التركيز الجغرافي للصادرات= ——————————————

إجمالي صادرات الدولة

فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة، فإن الدولة أكثر قابلية للتأثير بقرات وتطورات تأتي من الخارج لذا فإن الدولة التي تشعر بارتفاع هذا المؤشر تضطر إلى إقامة علاقة طيبة مع الشريكين الذين تصدر لهما، وترسم استراتيجية خاصة للإبقاء على هذه العلاقة الطيبة، أو أنها تعيد النظر في أمر توزيع صادراتها في أسواق جديدة .

5. بنية الواردات وتوزيعها الجغرافي : عادة ما يتم تحليل بنية المستوردات إما على أساس تبعية السلع المستوردة للقطاعات (زراعية – صناعية – خدمات ....إلخ) أو على أساس تصنيفها إلى سلع ضرورية وسلع كمالية أو إلى سلع استثمارية وسلع استهلاكية ومن خلال التحليل للسلع المستوردة يمكن تحديد مستوى تطور الاقتصاد القومي . كذلك دراسة التوزيع الجغرافي للواردات، حيث يمكن معرفة العلاقات الخارجية للدولة والتوجهات السياسية لها من خلال التعرف على أهم مصادر وارداتها وتفيد دراسة تطور بنية الصادرات والواردات وتوزيعها الجغرافي في معرفة مدى تغير تركيب الصادرات والواردات خلال فترة زمنية، وبالتالي تحديد أهم التطورات التي أصابت الاقتصاد القومي للدولة ومدى تأثير هذه التطورات في الاقتصاد العالمي بجمع قطاعاته .

الفرع الثاني : نظريات التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا محوريا و فعالا في العلاقات الاقتصادية الدولية لذلك نجد الكثير من الاقتصاديين قد اهتموا بدراسة وتحليل أسباب قيام التجارة الدولية و النتائج المكتسبة من ذلك ،وعليه تظهر أهمية دراسة التجارة الدولية على الصعيد الدولي في شكل نظريات مختلفة ، لمجموعة من الاقتصاديين كل حسب تصوره ونظريته لهذه العملية ،والتي سنحاول التطرق إليها كما يلي :

أولا : النـظريات التقـليديــة

1. نظرية التجاريين (الميركانلتينين):

إن هذه النظرية سادت من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر في دول مثل :بريطانيا ،اسبانيا ،هولندا ،و رأى مؤسس هذه النظرية وعلى رأسهم هم Jean Sir William 1623-1687 – Baptiste Colbert 1619-1683- Thomas Mun 1571-1641-، أن مصدر غنى الدول يكون في نشاط التداول وليس في النشاط الإنتاجي ،وأن الذهب يعتبر مفتاح ازدهار و عظمة الدول فهذه المعادن النفسية تسمح بالاعتناء بالجيش و قيادة حملات استعمارية وانشاء معامل ،خلق مناصب الشغل...الخ .وفي مجال التجارة الخارجية[1] ،رأى هذا التيار أن تقوية وضعية الدولة لا بد أن يشمل الخطوات التالية :

- ✓ تنظيم التجارة الخارجية يكون بطريقة تسمح زيادة مستوى الصادرات و تخفيض مستوى الواردات ؛
- ✓ الإبقاء على الميزان التجاري إيجابي؛
- ✓ منع أو تحديد خروج المعادن و السماح بتوريدها دون عوائق تجارية ؛
- ✓ منع كل أنواع التجارة التي يمكن أن تقوم بها الدولة المستعمرة مع الدول الأخرى ؛
- ✓ منع الدولة المستعمرة من إنتاج منتجات صناعية نهائية و إبقاءها متخصصة فقط في استخراج المعادن والمنتجات الزراعية.

2. نظرية الطبيعيين (الفيزيوقراط):

وهي تعد أول مدرسة اقتصادية فكرية جديدة لها مؤسس هو الفرنسي فرنسوا كيناي عام 1691-1774[2]، ولقد نادت هذه المدرسة بحرية النشاط الاقتصادي وفقا للقوانين الطبيعية التي تحكم النشاطات المختلفة[3]، وقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات زراعية وملاك الأراضي والحرفيين والطبقة الوحيدة الكادحة هي الزراعية.

[1] قاشى فائزة ،**الاقتصاد الدولي و النقل السلع و حركة عوامل الإنتاج** ،منشورات دار الأديب ،وهران 2007،ص12

[2] عيسى محمد الغزالي، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي** ،مجلة دورية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،العدد 81،ص03

[3] محمد محمود الإمام، **الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي** ،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت،ديسمبر،2005،ص 128

ثانيا : النظريات الكلاسيكية

1. نظرية الميزة المطلقة (لآدم سميث):

يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين ، الذين وضحوا أهمية التجارة الخارجية الحرة وتعتبر نظريته امتداد لنظرية للتجارة الداخلية ،وبدأت بانتقاده لنظرية التجاريين ، وبالذات بالثروة و طبيعة قياسها على أساس ما تحويه الدولة من معادن ثقيلة فإذا كانت دولة من العالم تتمتع بتكاليف منخفضة في إنتاج سلعة مقارنة بالدول الأخرى [1]،فإن تخصص هذه الدولة في إنتاج منتجها تم تبديله بسلعة تنتجها بنفقات أكبر ،يؤدي إلى زيادة الإنتاج الإجمالي [2]، و مستوى الاستهلاك والمنفعة العامة الدولية ،وبعبارة أخرى تكون لدولة ما بالنسبة للدولة الأخرى ميزة مطلقة حيث تتمتع مواردها بكفاءة عالية في إنتاج سلعة أو خدمة معنية [3].

2. نظرية المزايا النسبية (ديفيد ريكاردو):

يرى الاقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو(1772-1823) ،مستعينا بالنظرية السابقة وعلى رأسها وجود دولتين ،سلعتين ،نظرية القيمة في العمل ،أنه حتى و لو كانت دولة ما تمتلك مزايا مطلقة في إنتاج جميع السلع فإنه لا بد أن تظهر لديها دوافع للمشاركة في التجارة الخارجية[4] ،نظرا للمكاسب التي سوف تعود عليها بتركيز كامل جهودها في إنتاج المنتجات التي تمتلك فيها ميزة (كفاءة منخفضة) [5].

ولقد ألقت هده النظرية الضوء ،على عامل واحد على الأقل من العوامل التي تحكم قيام التجارة الدولية ألا و هو (عامل التكلفة) ،ولذلك أجابت هذه النظرية الجديدة على بعض النقص في نظرية التكاليف المطلقة ،فهي تعبيرا امتداد لها [6].

[1] A Smith,the wealth of Nation,voL I,p413.

[2] رعد حسن الصرن،**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ،مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ،الجزء الثاني ،الرضا للمعلومات ،دمشق،سوريا،2001،ص 128

[3] قاشي فائزة ،مرجع سابق،ص 13

[4] رعد حسن الصرن, مرجع سابق ,ص 128

[5] قاشي فائزة ،نفس المرجع ، ص 17

[6] طه يونس حمادي، **نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية)والحديثة والتكتلات الاقتصادية**، بحوث اقتصادية عربية ،العدد 29/صيف 2007،ص8

3. نظرية القيم الدولية(جون ستيوارت ميل)[1]:

تتمثل هذه النظرية في أن نسبة التبادل الدولي التي تسود في السوق الدولية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدولتين ،مقاسا بمقدار المرونة ،بمعنى أن الدولة ذات الطلب المرن تعود عليها الفائدة الأقل ،وذلك في ظل المنافسة الحرة وعدم وجود اتفاقيات بين المنتجين .

4. نظرية التكلفة الفرصة البديلة (هابرلر):

لقد انتقد جوتفريد هابرلر سنة 1936 نظرية الميزة النسبية ،والتي اعتمدت على نظرية القيمة المفروضة والقائمة على العمل فقط ،وقدتم ذلك من خلال تطبيقه لفكرة تكلفة الفرصة البديلة على التجارة الدولية ، فقد أوضح أن تكلفة الإنتاج سلعة ما تتمثل في كمية السلعة الأخرى التي يجب التنازل عنها حتى يمكن توفير موارد تكفى لإنتاج وحدة واحدة من السلعة الأولي ،وبالتالي فإن الكمية المضحى بها هي التي تمثل تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعة الأولي ،وعلى هذا الأساس يكون لدى الدولة التي تتمتع بتكلفة فرصة بديلة أقل في إنتاج سلعة ما ميزة نسبة في إنتاج هذه السلعة .ويجب عليها أن تتخصص في إنتاجها وتصديرها .كما أن عليها استيراد السلعة الأخرى التي يكون لدى الدولة أخرى ميزة نسبة في إنتاجها اعتمادا على تكلفة الفرصة البديلة أيضا [2].

ثالثا : النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

تعد النظريات التقليدية هي نظريات وصفية ،أي تقوم على أساس المشاهدة ،ولكن لا تفسر لنا لماذا تقوم التجارة ،بينما النظريات الحديثة نشأت لتفسير و تحليل قيام التجارة الخارجية .

1. النظرية السويدية (هيكشر –أولين) :

انتقد برتن أولين في سنة 1933 النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية ، وحاول صياغة نظرية وفرة عوامل الإنتاج ، فباختلاف الدول تختلف الكمية الموجودة من كل عامل من عوامل الإنتاج والمتمثلة في العمل و رأس المال و الأرض .مثلا :بعض الدول تتوفر لديها الأراضي الزراعية الشاسعة و الخصبة دون توفر اليد العاملة

[1] رعد حسن الصرن، نفس المرجع ،ص 169

[2] عائشة إبراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية** ،رسالة ماجستير ،معهد الدراسات والبحوث الإنمائية ،جامعة القاهرة،2007، ص 28

بكميات كبيرة و بنسبة أكبر من توفر رأس المال ،هذا الأمر يجعل العالم متكونا من دول تختلف فيما بينها من حيث وفرة وندرة عوامل الإنتاج الموجود فيها[1].

أوضح هيكشر أن اختلاف الوفرة النسبية بين دولة و أخرى ،مرتبط باختلاف إنتاجية هذه الدولة وأن هذه الدولة وأن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين : اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج و هذا يؤدى إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج من دولة لأخرى ، أما الثاني فيتمثل في اختلاف دوال إنتاج السلع .

2. تحديث النظريات الحديثة في التجارة الخارجية :

لقد فتحت نظرية هيكشر –أولين المجال أمام الاقتصاديين للتفكير في أسباب قيام التجارة الدولية ،والتنبؤ بأنماطها ولكن الدوافع التي قام عليها الفكر الحديث ارتكزت على حقيقة أن واقع التجارة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين ،لا يمكن أن يستند على الفروض التي اعتمدت عليها النظريات التقليدية أو نظرية هيكشر – أولين ولهذا السبب كان لا بد من إسقاط بعض الفروض مثل :المنافسة الكاملة ،وثبات قلة الحجم ومن أهم النماذج الحديثة في ميدان التجارة الدولية كما يلي :

- **نظرية المتاح:**

✓ **كرافيس 1956** : إذ قدم سنة 1956 فكرة تقول أن الصادرات في الدولة تحدد نسبة السلع لديها ،وميز بين نوعين من السلع غير المتاحة بالمعنى المطلق .السلع التي لا تكون متاحة إلا عند تكاليف إنتاج أعلى يسبب عدم مرونة العرض .و يقول إن التبادل التجاري الدولي في حالة السلع غير المتاحة تحكمه الندرة في الموارد الطبيعية ، وهو بذلك يدخل في نطاق نظريات الميزة النسبية التقليدية [2].

أما التبادل التجاري الدولي في النوع الثاني للسلع فتحكمه عوامل ثلاثة هي ،الموارد الطبيعية التقدم التكنولوجي تميز السلع والمنتجات وتوصل كرافيس إلى أن تجارة السلع المتاحة يمكن أن تفسر على أساس مرونة العرض المحلي أو درجة التقدم العلمي ، ومدى قدرة الدولة على إنتاج سلع جديدة أو مميزة

[1] قاشى فايزة، مرجع سابق،ص 25

[2] رعد حسن الصرن، مرجع سابق ،ص 172

✓ **ماجومدار** :توصل ماجومدار عند دراسته لتجارة الحاسبات الالكترونية في كل من أمريكا واليابان في 1979 ،تعطى الدولة ميزة لكونها الأولى في السوق ،و لكن هذه الدولة لا يمكن أن تتمتع بهذه الميزة بصورة دائمة لقلة حالات وجود الميزة الإنتاجية المطلقة وهذا يعود لأسباب انتقال التكنولوجيا بشكل أو بآخر و رغم ذلك فإن الدولة ذات الميزة الإنتاجية المطلقة يصعب منافستها .أما الدولة التي تتمتع بميزة إنتاجية نسبية فيكون لديها التكاليف والتي تعود أساسا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج[1] .

- **نظرية التجارة في السلع المصنعة**[2]:

✓ **تحليل ليندر**: وقام بهذا التحليل الاقتصادي السويدي ليندر في 1961 واستعمل افتراض الطلب الممثل في تحليله ،وخلص إلى أنه كلما تشابه هيكل الطلب في دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة .

✓ **تحليل جونسون** :وقام جونسون في 1964 عند مراجعته لتحليل ليندر باختيار الفرضيات التي أعتمد عليها، فوجد إمكانية انطباق العلاقة بين الميل المتوسط للاستيراد لدى بعض الدول من دول الأخرى ،وبين متوسط دخل الفرد في الدول الشريكة في التجارة في نصف الحالات التي درسها في 1970 -1981 تم عاد و ديان في 1992 اختبار فرضيات ليندر، واستنتج أنه رغم وجود علاقة بين نمط التجارة ودرجة تماثل الطلب كما توصل لها ليندر إلا أنها ليست قوية ،وخلص أنه من غير المناسب اعتبار أن تماثل الطلب هو الأساس في شرح نمط التجارة بين الدول الصناعية ،بل أنه اعتبر أن عمل ليندر ليس بديلا لنظريات التجارة الأخرى ،و أن كان مكملا لها.

- **نموذج الفجوة التكنولوجية**[3]:

تعتبر من النظريات البديلة ،حيث حاولت إضافة عامل إنتاج جديد (التكنولوجيا) والارتكاز عليه في تفسير المبادلات التجارية ما بين الدول حيث قدمها الأمريكي بوزنر سنة 1961،يرى أن سبب تطور التجارة الدولية ما بين الدول راجع للتغيرات التكنولوجية التي تظهر في إحدى القطاعات المشاركة في التجارة الخارجية و التباين في المستوى التكنولوجي بين الدول .

[1] رعد حسن الصرن، نفس المرجع ،ص173

[2] رعد حسن الصرن ،نفس المرجع، ص 173

[3] قاشي فايزة، مرجع سابق،ص34.

- **نظرية الجاذبية:** تحظى نظرية الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي ،حيث جعلت في شكلها الأساسي، التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدول والتفاعل **بين** الأحجام الاقتصادية لهذه الدول ،و أول مستخدم هذا النموذج في قياس تدفقات التجارة بين الدول وهو الاقتصادي تنبيرجن Tinbergen سنة 1962[1]،ويعرف النموذج الأساسي للجاذبية[2] بتدفق الصادرات والواردات من الدولة i الى الدولة j ويرمز له كل حسب تسميته ،ومنه:

$$Xij = c\frac{\mathrm{YiYj}}{\mathrm{dij}}$$

- **نموذج دورة حياة المنتج:**

✓ **تحليل فيرنون** : حيث اقترح الاقتصادي الأمريكي فرنون سنة 1966 نظرية دورة حياة المنتج المكملة و الشاملة لنظرية الفجوة التكنولوجية[3] ،وإذ كان بوزنر يعتبر نظرية حالة خاصة لنموذج هيكتر–أولين ،فإن فرنون يرى أن الأدوات التحليلية المستعملة في نموذج هيكشر–أولين غير مرضية ،حيث فرض ثلاث مراحل للمنتج وخلص أن استقرار هذه المنتجات في الدول الأقل تقدما .فذلك يرجع إلى ميزتها النسبة الخاصة بالأجور التي تعوض الفرق الطفيف في التكنولوجيا الذي يكون موجودا [4].

ومن خلال ما سبق فأن نظريات التجارة الخارجية دارت بين تيارين الأول يتمثل في تدخل الحكومة في تقييد حركة التجارة في إطار حماية صناعتها المحلية ،وهذا الأمر إذا تطور فسوف يقود إلى أمور سلبية تعود بالتصعيد اللانهائي للحكومة في تطبيق سياسة حماية التجارة ،وهذا يعود بالسلب على الدولة ،وعلاقتها الخارجية ،والتيار الثاني يتمثل في تأسيس قواعد لمنع تدخل الحكومة وتشجيع حرية التجارة ،وعلى هذا النحو ،يبدو أن أسلوب نظريات التجارة الحديثة هو ليس حالة لتقييد التجارة الحرة ،وإنما هو يظهر حالة مختلفة للتجارة الحرة مخالفة للتي قدمتها النظريات التقليدية ،فالحلول المقدمة في هذه النظريات تختلف عن تلك المقدمة باسم نظرية الميزة النسبية وتحول دون تدخل الحكومة ،بل يكون لديها العمل الكثير عند فشل الحكومة.

[1] عيسى محمد الغزالى، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة** ،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،العدد 97،2010،ص 2

[2] Ben sherperd"**Introduction to gravity modeling**",Art net bulding work shop for trade research,behind the border gravity modeling,December 18th,2008,p29

[3] قاشي فايزة ،مرجع سابق، ص 35

[4] رعد حسن الصرن،مرجع سابق،ص182

المطلب الثاني: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية

تعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها أجهزة الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية ،التي تعتمد على تقييده بدرجة أو بأخرى ،أو تحريره من العقبات المختلفة من جهة أخرى ،على المستوى الدولي بين مختلف الدول[1].

ومن بين هذه السياسة والأخرى ،هناك كل فريق يدافع عن وجهة نظره بمجموعة من الحجج فما هي؟

1. السياسة الحمائية [2]:

إن الدولة التي نشأت في القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر كانت جميعها تتبع نظام الحماية ،إذ كانت تحاول جهدها بإتباعها سياسة الربح التجاري أن تكدس المعادن الثمينة الناتجة عن فائض الصادرات على الواردات ،وفي القرن التاسع عشر ،انضمت بريطانيا إلى تعاليم الاقتصاديين الأحرار في حين توطد نظام الحماية في الدول الحديثة (الولايات المتحدة الأمريكية ،ألمانيا ،كندا....)

ويستند أنصار هذه السياسة إلى المبررات التالية:

- **مبررات سياسة الحماية** :وتتمثل هذه الحجج في ما يلي:

✓ **حماية الصناعة الوطنية** :تقترح الحماية للصناعات الناشئة على أساس أنها لا تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية .

✓ **تنويع الإنتاج الصناعي** :ضرورة تسخير السياسة الجمركية لإقامة عدد كبير من الصناعات التي تجعل الاقتصاد متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحث في الصناعة الواحدة.

✓ **تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف** :الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسيع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لاستيعاب الفئة البطالة من جهة ،وتشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى.

✓ **للحماية دور في توفير عدالة الدخل القومي** :عندما نحمى الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى في الناتج القومي.

[1] السيد محمد السريتي، **التجارة الخارجية** ،الدار الجامعية،الاسكندرية،2008،ص 128.

[2] https://ar.wikipedia.org

- ✓ **الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق**: قد تلجأ كثير من الدول من بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعرها في الأسواق الداخلية ،قد يصل سعر البيع إلى أقل من تكاليف الإنتاج ،لذلك فان الدولة تلجأ لحماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق.
- ✓ **الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات**: وذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية ،والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية.
- ✓ **الأمن الوطني**: إن التخصص في الصناعة ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها.
- ✓ **الاستقرار الاقتصادي**: لقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبيته من رغبات المواطنين ،وذلك من خلال سعيها لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي ،**أن** تضمن استقرارها للأحوال الاقتصادية متمثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغيرها ليصبح طريق تحقيق التقدم الاقتصادي سهلا.

2. سياسة الحرية[1]:

يلاحظ لدى المفكرين الاقتصاديين التقليديين أنهم ساهموا في انتصار مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" على المستوى الدولي وأكدوا من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم .

ان أنصار سياسة الحرية يعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ،ويؤكدون على أهمية المنافسة الحرة ،ويطالبون بعدم استخدام الإجراءات الجمركية للتمييز في المعاملة مع الدول المتخلفة وتتركز هذه السياسة على الحجج التالية :

- **مبررات سياسة الحرية**[2]:

✓ تتيح حرية التجارة فرصة التخصص وتقسيم العمل الدولي على أساس اختلاف النفقات النسبية ،وهذا يعود بالمنفعة على المستهلك (باقتنائه لأحسن النوعيات وبأقل الأسعار).

[1] فيروز سلطاني،**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورو متوسطية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013/2012،ص61،60

[2] http://salim.purforum.com/t41-topic ساعة الاطلاع 16:30 يوم 2016/03/10.

- ✓ إن التجارة الدولية الحرة في ظل ظروف معينة ،تصبح بديلا كاملا للتنقل الكامل لعناصر الإنتاج.
- ✓ تعمل على خلق جو تنافسي ،مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج من جهة وصعوبة قيام الاحتكارات الدولية من جهة.
- ✓ تؤدي إلى توسيع نطاق السوق ،والإنتاج ووصول المشروعات إلى الحجم الأمثل لها والانتفاع من مزايا الإنتاج الكبير.
- ✓ تشجيع التقدم التقني ، والحماية تؤدي إلى افتقار الغير.

3. **أدوات السياسة التجارية** :وتتمثل هذه الأدوات في ما يلي:

- ✓ **القيود الجمركية التعريفية:** وتتمثل في الضريبة الواجب دفعها والمقدرة على السلعة عند احتجازها لحدود الدولة دخولا وخروجا.
- ✓ **القيود الجمركية غير التعريفية:** وهي مكملة للتعريفة الأولى هدفها حماية الاقتصاد والمستهلك الوطني من المؤثرات السلعية الخارجية، وتنقسم إلى قيود سعريه كالإعانات ،تخفيض سعر الصرف، الإغراق.

أما الكمية فتتمثل في الحضر أو المنع، تراخيص الاستيراد، نظام الحصص. والتنظيمية تتمثل في الإجراءات الإدارية وهي الاتفاقيات والمعاهدات التجارية ،واتفاقية الدفع، الاتحادات الجمركية، المناطق الحرة، الحماية الإدارية ،والتكتلات الاقتصادية.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي الدولي

تمهيد:

إن التغيرات التي شهدتها تركيبة الخريطة العالمية سواء على المستوى السياسي والثقافي الاجتماعي، والاقتصادي ،خاصة في منتصف القرن العشرين، نتيجة لانتشار مفهوم العولمة والتطور التكنولوجي السريع ،أدت إلى ظهور ما يسمى بتكتلات اقتصادية بين الدول ، حيث هذه الأخيرة تمنح للدول المتكتلة استراتيجية في إعادة برامج تنمية اقتصاداتها من جهة، ومنحها قدرة تنافسية في شتى الميادين من جهة أخرى.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

يعد التكامل الاقتصادي من الموضوعات بالغة الأهمية في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية ،ولذا سوف نتعرض لمفهومه وفوائده.

الفرع الأول: مفهوم وفائدة التكامل الاقتصادي

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي:

قبل التطرق إلي مفهوم التكامل الاقتصادي ،لابد من تفكيك البناء المفاهيمي لهذا المصطلح للتمكن من فهم ماهيته ،وضبط حقيقته في العلاقات الاقتصادية الدولية

- ✓ يعد اصطلاح التكامل في مراتب الكلمات الغامضة المفتقرة إلى الجمال في المناقشات الاقتصادية و التي تتضمنها لغتنا ،والتي يحتل فيها مكانا مرموقا[1].

حيث ظهر استعماله لأول مرة سنة 1620 في القاموس أكسفورد الانجليزي ،والتي تعني "جعل الأجزاء المتفرقة كلا متكاملا.[2]

كما تشير مفردة **التكامل** إلى "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، بمعنى الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها ،تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة واحدة، ويحدث عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين."[3]

- ✓ أما مصطلح اقتصادي فهو يعني " النشاط البشري الذي يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات وهذا الأخير يرتكز على النظريات الاقتصادية والإدارية لتنفيذها...."[4].

عموما يمكن ضبط مفهوم التكامل الاقتصادي اصطلاحا بتركيب مفهوم المصطلحين السابقين كما يلي:

[1] François perrons **L'Europe sans rivage,** Paris ¨presses Universitaires, 1954, p 419

[2] The Oxford Dictionary VII.C. (Oxford: **Clarendon Press**, 1922-1970) .

[3] محمد محمود الإمام ، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص1

[4] اقتصاد https://ar.wikipedia.org/wiki/ ساعة الاطلاع 21:30 يوم 2016/02/10

✓ "التكامل الاقتصادي يتمثل في توحيد السياسات الاقتصادية بين عدة دول من خلال إلغاء جزئي أو كامل للقيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة."[1]

وعلى الرغم أن تاريخ اصطلاح التكامل الاقتصادي حديث النشأة حيث ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع الاقتصادي J-Viner*سنة 1950 ، والذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبيرالى[2].

حيث أصبح منذ عهد قريب نداء العمل ،أو كما يعرفه الفرنسيون بكل اعتزاز فكرة جريئة [3] وعموما يمكن طرح مفهوم التكامل اقتصاديا لمجموعة من الاقتصاديين الدوليين كل حسب وجهة نظره للعملية كما يلي:

✓ **حسب بيلابلاسا****:"التكامل الاقتصادي بأنه تنسيق و بأنه نوع من الإدارة"[4]

فهو تنسيق لأنه يقوم على معايير، الغرض منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة ،وهو نوع من الإدارة إذ يتمثل في إلغاء الصور المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية.

✓ **تينبرجن*****:على أنه " خلق أفضل هيكل مرغوب فيه للاقتصاد الدولي , وذلك بإزالة العوائق المصطنعة في وجه العمل الأمثل للتجارة الحرة , و إدخال كل العناصر المرغوب فيها للتنسيق و التوحيد[5].

✓ **ماخلوب:**" أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية بين كل الفرص الممنوحة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل[6].

---

[1] تكامل اقتصادي https://ar.wikipedia.org/wiki/ ساعة الاطلاع: :19:30: يوم 2016/02/15

[*] Jacob Viner:ولد سنة 1892 وتوفي سنة 1970،وهو أمريكي كندي الجنسية ،متحصل على شهادة دكتورا من جامعة هارفارد الأمريكية ،عمل أستاذا جامعيا في جامعة شيكاكو 1916-1917، وهو أيضا خبير اقتصادي في التجارة الدولية ،وفي فترة 1919-1946تقمص دور مستشارا لوزير الخزانة هنري موغنفاو ،وخلال فترة إدارة فرانكلين ديلانو روزفلت.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 ، ص24

[3] M .A Heilperin"**Economic Integration" Commercial and financial postulates "** in European integration, ed ,cc Haines(Baltimore: Johns Hopkins press ,1957,p126

[**] Bella Balassa:ولد سنة 1928 وتوفي سنة 1991 ، خبير اقتصادي مجري ،حاصل على شهادة دكتورا من جامعة بيل الأمريكية ،وهو صاحب نظرية التكامل الاقتصادي سنة 1961 ،اشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة.

[4] بيلابلاسا، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد ،عبد الرحمان شبل حسن ،محمد الجبالى ،مراجعة الدكتور صلاح الدين عبد الوهاب، **نظرية التكامل الاقتصادي** ،الدار القومية للطباعة والنشر، لبنان، بدون سنة،ص 13

[***] Jan Tinbergen:ولد سنة 1923 وتوفي سنة 1994 ،أول حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1959 ،له دراسات إحصائية في الاقتصاد القياسي وذلك للمساهمة في حلول الكثير من القضايا الاقتصادية ،تقليل التكلفة ،نظريات الفائدة ،ساهم في نهضة الأمم في المجال الاقتصادي .

[5] فؤاد مرسي, **فصول في التكامل** , دار نافع للطباعة والنشر , دون ذكر مكان النشر ,1986,ص23

[6] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** ،الطبعة الثانية ،الجزء الثاني ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،1994،ص 280

- ✓ **جونار ميردال:** "فيرى عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء على أنها تحقق تساويا في الأسعار عناصر الإنتاج من ناحية وتحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، أو كلا العنصرين السابقين من ناحية ثالثة.[1]
- ✓ **أما كندليرجر:** فيرى مصطلح التكامل الاقتصادي مقارنة مع التعريفات السابقة لبيلابلاسا وجورنار ميرال،وماخلوب فقد أكد أن عملية الاندماج أساسا على تعزيز تضامن قائما أو يجب أن يقوم بين عدة عناصر لمجموعة واحدة.[2]
- ✓ **أما بايندر:** فيعرف التكامل الاقتصادي على انه" يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للبلدان المتكاملة ،كما يشمل تطبيق سياسات مشتركة، ومنسقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجموعة"[3].
- ✓ **أما سامي عفيف حاتم** :فيعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملا إداريا من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة والقيود على المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها ،كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تعتيم العمل الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية عامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو[4].

ومن التعاريف السابقة يلاحظ أن التكامل الاقتصاد ي هو عملية تنسيقية سياسية ،اجتماعية ،ثقافية ،واقتصادية ضمن برنامج إداري تبادلي لتكوين علاقات تكاملية متكافئة لخلق قوة اقتصادية جماعية ،الهدف منها تحرير التجارة وزيادة رفاهية شعوب الدول المتكتلة

ثانيا :فوائد التكامل الاقتصادي

يعد التكامل الاقتصادي عملية تنسيقية لتحقيق أهداف اقتصاديات الدول الأعضاء ،مما تبرز فائدة إنشاءه كما يلي:[5]

1. القضاء على بعض أوجه عدم الكفاءة الناتجة عن اختلاف السياسات الاقتصادية مثال :انتقال الأفراد والشركات إلى الدول التي تقل فيها معدلات الضريبة أو ترتفع فيها معدلات الدعم الحكومي؛

[1] سامي عفيف حاتم، نفس المرجع، ص 280.

[2] سامي عفيف حاتم، نفس المرجع، ص 281

[3] سيد البواب , **التكامل الاقتصادي بين النظرية والواقع** , الأهرام الاقتصادي, مصر،فبراير1999,ص68

[4] سامي عفيف حاتم، مرجع سابق ،ص 283

[5] عبد الوهاب حميد رشيد، **التنمية العربية ومدخل للمشروعات المشتركة** ، المؤسسة العربية للنشر و الدراسات ،دون ذكر مكان وسنة النشر ،ص 131
http://benefitof.net/benefits-of-economic-integration/ ساعة الاطلاع 21:30 يوم 2016/02/16

2. الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من دول التكتل ،مثال: موارد طبيعية ،عمالة ،تكنولوجيا ،موارد مالية؛
3. زيادة حجم السوق المستهدف من قبل الشركات ،مما يمكنها من الاستفادة من وفورات الحجم؛
4. تغلب المصالح الجماعية للدول التكتل على المصالح الفردية؛
5. زيادة حجم التجارة والاستثمار بين الدول المتجاورة نتيجة للتماثل الثقافي والاجتماعي واللغة والدين والعادات؛
6. تنويع الإنتاج وحصانة اقتصاديات الدول الأعضاء من الانتكاسات والتقلبات الخارجية؛
7. تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
8. العمل على رفاهية شعوب الدول الأعضاء ،من خلال تلبية حاجاتهم وتوفير مستلزمات التنمية البشرية كتوفير السكن ،الصحة ....الخ؛
9. يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المتجمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، سواء على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة أو العالم النامي ؛ على وجه الخصوص. [1]

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

يعد مفهوم التكامل الاقتصادي ،عملية الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول الأعضاء وعلى هذا الأساس ،فانه يتخذ مراحل عديدة ،انطلاقا من مرحلة الاتفاقيات التجارية بين الدول الأعضاء التي تعمل على تخفيف القيود التجارية ،وصولا إلى مرحلة إلغاءها نهائيا وإنشاء وحدة اقتصادية واحدة وهى أعلى مستوى من مستويات التكامل ،وعليه يمكن عرض هذه المراحل كما يلي:

1. **اتفاقية التفضيلات التجارية** : وهو من أضعف أشكال التكامل و الذي يعنى تكوين منطقة تفضيل جمركي بين الدول المتعاقدة ،من أجل تقديم تخفيضات على التعريفة الجمركية(tariffs) لمجموعة من السلع القادمة من الدول الأخرى في الاتفاقية .[2] هذه الاتفاقية غير مسموح بها في منظمة التجارة العالمية لأنها تتعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Mostfavorite Nation،والذي يمنع تقديم إجراءات تفضيلية لبعض الدول الأعضاء دون غيرها.

[1] مفتاح صالح ، سليم قط، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجية تحقيقه**، الملتقى الدولي الثاني" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي، . 19أفريل 2007 ، الأغواط ،ص 17.

[2] سامي عفيف حاتم،مرجع سابق، ص 286.

2. **منطقة التجارة الحرة:**ويتم إنشاء منطقة التجارة الحرة عندما تتفق مجموعة من الدول على إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها البينية بشكل كامل ،وفي الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها فرض ما تريده من قيود مع باقي دول العالم.[1]

3. **الاتحاد الجمركي**:ويتم في هذه المرحلة فضلا على إلغاء العوائق الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء ،توحيد الرسوم الجمركية بين كل دول الأعضاء في المنطقة تجاه العالم الخارجي.[2]

4. **السوق المشتركة** : تقوم السوق المشتركة على حرية انتقال السلع (منطقة التجارة الحرة)وتوحيد التعريفة الجمركية مع دول العالم(اتحاد جمركي) ، ولكن يضاف إلى ذلك حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل و رأس المال بين الدول الأعضاء في السوق [3].

5. **الاتحاد النقدي** : ويتطلب هذا الاتحاد تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء .كذلك تبنى سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد .وتأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية للدول الأعضاء .[4]

6. **تكامل اقتصادي كامل** :وفي هذه المرحلة إضافة إلى إنشاء السوق المشتركة، والقيام بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية إنشاء هيئة اقتصادية مشتركة عليا والتالي تصبح الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد.[5]

ومن خلال ما سبق يمكن تجميع تلك المراحل للتكامل الاقتصادي في الشكل التالي:

[1] محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية** ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،مصر،1999، ص 256

[2] موريس شيف ول،ألن وينترز،**التكامل الإقليمي والتنمية**،ترجمة ،كوميت للتصميم الفني،مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط،القاهرة،2003،ص 79

[3] محمود يونس ، **اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص145

[4] عيسى محمد الغزالي، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي** ،مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط الكويت العدد81 ،مارس 2009 ص9

[5] .زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية ، 1998 ، ص311
http://www.economicsonline.co.uk/Global_economics/Economic_integration.html ، يوم 2016/02/16

الشكل رقم (01):مراحل التكامل الاقتصادي

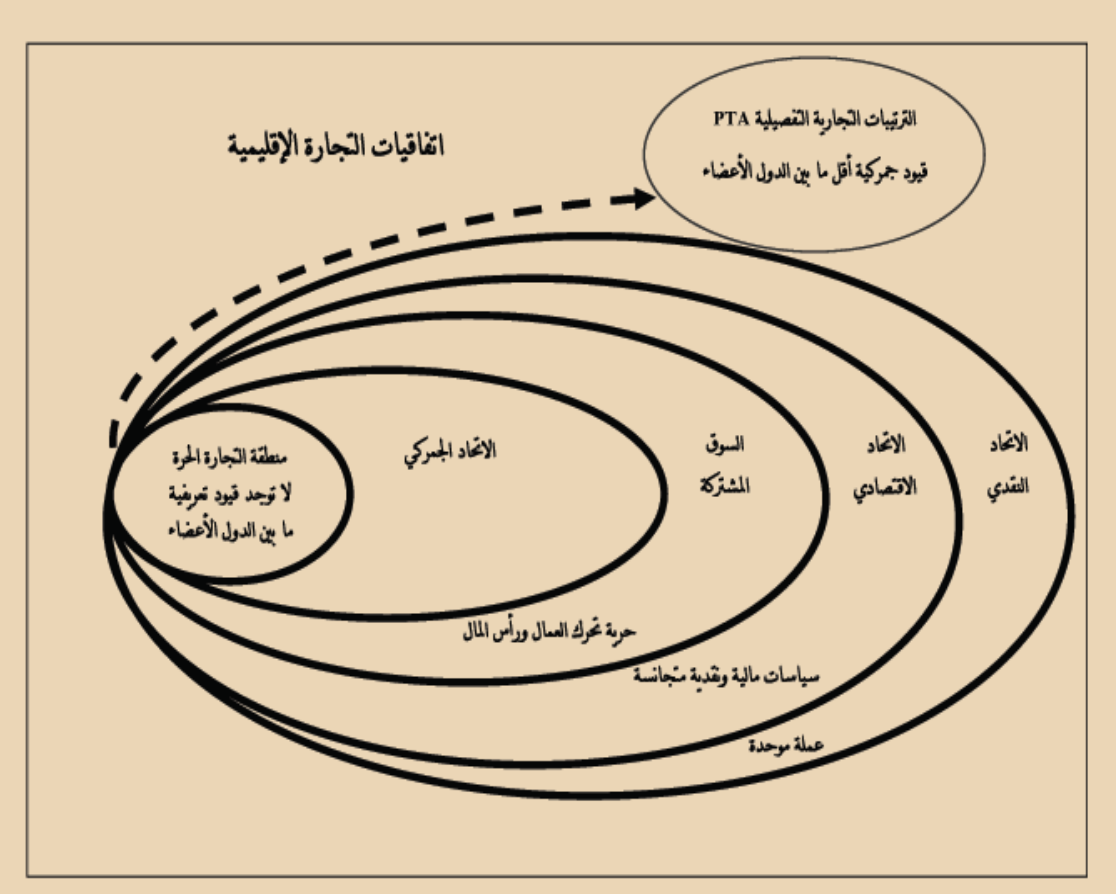

المصدر: عيسى محمد الغزالي ،مرجع سابق ،ص 9

المطلب الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

لقد منحت أدبيات التكامل والاندماج دفعا قويا لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهنا تظهر أهمية التكامل في القضاء على المشاكل الاقتصادية والسياسية وتسخير الموارد والإمكانيات لزيادة رفاهية الشعوب وتمكينها على مواكبة التطورات الدولية،وعليه يبدو التكامل كاستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي من جهة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية من جهة أخرى ،لكن الاختلاف المطروح في الأساليب والاستراتيجيات الكفيلة في تحقيق هذا الاندماج و التكامل ،وهذا ما يفسر وجود عدة تصورات نظرية حول تفسير ظاهرة التكامل والمتمثلة في:

الفرع الأول :النظريات السياسية لتفسير قيام التكامل الدول[1]

أولا: نظرية الاتحادية :

وتعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة ، حيث تقر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم، التنازل عن أجزاء من سيادتها بحسب الحاجة من تحقيق منافع التكامل المتنوعة ،والهدف هو تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر إلي أقصى حد ممكن.

وفي هذا الإطار فان الدول المتكاملة ترتبط بروابط دستورية متينة يصبح حصول النزاع والحروب أمرا مستبعدا ،ومن أبرز صورها تكامل في شكل وحدة فيدرالية وأخرى كونفيدرالية ،فالأول يعني ذوبان الشخصيات القومية القانونية لكل الوحدات المتكاملة في الكيان الجديد ،أما الثانية تحتفظ فيها الدول المتكاملة بسيادتها ويقتصر التكامل في بعض الأمور السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية المحددة.

ثانيا :النظريات الوظيفية:

فالمدرسة الوظيفية تنظر إلى القرار السياسي بعين الحذر وكل المسائل المتعلقة بالسيادة ،ويدعو التكامل في الميدان الفنية والتقنية المتمثلة في الاقتصاد والثقافة....الخ وعليه يميز الوظيفيون بين نوعين من السياسات بين المتعلقة بالسيادة مثل الدفاع ،السياسة الخارجية ،أما السياسة الدنيا فهي أقل حساسية وهي أكثر قابلية للاندماج والتكامل[2].

ويعد ديفيد متراني من أهم منظري التكامل الوظيفي ،حيث طور أفكاره خلال الحرب العالمية الثانية ،التوصل إلى إمكانية كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة وربط المجتمعات بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية خارج حدود الإقليم كما عارض ميثراني التكامل الإقليمي ،الذي يعمل على زيادة القوة الدولية ،وبالتالي تحويل الصراع بين الأقاليم ،فالتكامل في مجالات السياسة الدنيا يحافظ على استقرار و أمن الشعوب.

ثالثا :النظرية الوظيفية الجديدة:

[1] http://umranyat.blogspot.com/2007/09/blog-post_177.html عبد الله جاد فودة ،**نظريات التكامل الدولي**، دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية ،مصر،الجمعة،25 سبتمبر،2007،ساعة الاطلاع 17:30 يوم 2016/01/10.

[2] بوشول السعيد، مرجع سابق ،ص ص 12 ،13

يؤكد أرنست هانس وهو من أبرز الوظيفيين الجدد على الإقليمية مقابل العالمية في التكامل ،من منطلق أن المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية بسبب التقارب القيمي والثقافي المقدر بين مجتمعات الإقليم الواحد، وهو ما تفتقر إليه غالبا المنظمات العالمية.

ولذا يركز الوظيفيون الجدد على تنمية عملية صنع القرار الجماعي والطريقة التي يغير بها النخب الحكومية وغير الحكومية تكتيكاتهم وتنظيماتهم من أجل إحلال تكامل إقليمي ،وهكذا نجد الوظيفيون الجدد أكثر جرأة وواقعية في التأكيد على وزن الإدارة السياسية في صنع التكامل ودفع العملية التكاملية.

رابعا: النظرية الاتصالية:

ويعتبر كارل دويتش من أبرز روادها ،حيث أوضح أن غاية التكامل هي تكوين مجتمع يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها يسيء بينهما من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات و إجراءات لفض منازعاتها سلميا وإحلال التعاون محل الصراع ،وركز دويتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار الأمن هو الحالة الأساسية التي يمكن في تصورها التمتع بمعظم القيم الأخرى ،فهو يعد تأمين للحقوق والرموز والمؤسسات....الخ واحترام الذات ،فبعض الدول أظهرت عدم قدرتها على حماية هذه القيم ،فيلجأ بعض الناس إلى المنظمات الدولية لحماية هذه القيم ،ولقد استمد دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفكيكه وأنواعه من خلال دراسة 14 حالة تكاملية في العالم، وخلص إلى أن التكامل ينهض للقيام بأربع مهام هي:

- ✓ حفظ السلام والأمن ؛
- ✓ التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض؛
- ✓ تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية؛
- ✓ انجاز بعض المهام المحددة.

الفرع الثاني :التكامل بين المقومات والمعوقات

أولا: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي

1. **مقومات التكامل الاقتصادي** :وتتمثل هذه المقومات في مايلي:

أ–المقومات الاقتصادية: وتتمثل هذه المقومات في العناصر التالية :

- ✓ **تجانس اقتصاديات أطراف التكامل** :يعتبر تجانس اقتصاديات الدول المتكاملة ، أهم مقوم لنجاح التجارب التكاملية، لأن الفوارق بين الاقتصاديات المتكاملة يعتبر الحجر المعيق لتكوين تكتل متكامل والمطب الذي يهوي بالتكامل، بحيث نبتعد عن حقيقة التكامل المطلوب من تكامل الأنداد الذي من خلاله يتم تبادل المزايا وتقاسم المنافع "**التكامل الاتكالي** "إلى " **التكامل المتكامل**" ، لذا يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل[1].
- ✓ **توفر الموارد الطبيعية** :وهو أساس لنجاح التكامل ،حيث أن عدم توفر الموارد الطبيعية ،بشكل كاف لدى بعض الدول ،قد يعتبر حافزا على دخولها في تكامل مع غيرها من الدول التي تتوفر على مثل تلك الموارد محاولة للاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية التي تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة تمكنها من زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره ،في حين تتوفر لدى بعض الآخر مناخ مناسب للسياحة ،وعندما قيام التكامل بين هذه الدول ،فانه يخلق جوا يمكن من توسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموما ،وفي هذا المجال يستند إلى مبدأ التخصص وتعليم العمل الذي يسمح بوفرات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة.
- ✓ **توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية:** ويتمثل في أهمية عنصر العمل الاختصاص والفن الماهر لأهميته بالنسبة للعملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها حيث أن هذا العنصر ضروري لنجاح التكامل ،كما أن التكامل يعمل على تنميته ،خاصة في ظل التطور التكنولوجي والحجم الكبير حيث تبرز أهمية العمل المتخصص والتي كمتطلب أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة المثلى للموارد المستخدمة ولأداء النشاطات الاقتصادية عموما بالشكل الذي تحقق معه زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء .

[1] عبد الرحمان روابح ،**حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغييرات الإقليمية الحديثة(دراسة تحليلية تقيميه للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي)**،رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013/2012 ،ص 22

✓ **توفير البنية الأساسية** :ويقصد بها النقل ،الاتصال ،الطرق،.....البنية التحتية للدولة...الخ اذ تبرز أهميتها في نجاح أي تكامل اقتصادي لأنه في ظل حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فان مدى نجاح التكامل وفاعليته تبقى محدودة مادامت الدول المتكاملة مفتقرة إلى هذه المقومات والوسائل ،بحيث تؤدي إضافة كلفة الإنتاج والنقل وأسعار السلع مما يؤثر في قدرتها التنافسية ،كما ضعف وسائل الاتصال عبر قنواتها العديدة السلكية واللاسلكية يحد من التعرف على الأسواق ،وهو بدوره ما يؤدي إلى الحد من الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل[1].

✓ -**الجوار الجغرافي** :حيث أن التواصل الجغرافي يعتبر أساس للتعاون والتكامل و هو واقع تاريخي طبيعي تتميز به الدول المتجاورة مما يساعد على العمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية[2].

✓ **المقومات السياسية**:وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الدولية بين حكومات الدول التي تنوي التكتل ويجب أن تكون هذه العلاقات قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار والتطابق في وجهات النظر حول القضايا الخارجية[3].

2. **معوقات التكامل الاقتصادي**[4]:رغم وجود كل الوسائل التي عملت على إفراز تلك المقومات التي تعد حجر أساس للعملية التكاملية ،ورغم ذلك فالعملية التكاملية لا تخلو من مثبطات وعراقيل تعمل على عرقلة أو حتى استمرار نجاح العملية التكاملية ،وهذه المعوقات تتمثل في:

✓ **المعوقات السياسية**: ونعنى بها التخوف من التعدي على السيادة القطرية لبعض الدول ،وهذا راجع إلى عدم الوعي السياسي وعدم وجود إرادة سياسية تكاملية وهذا راجع لاختلاف النظم السياسية وتغلب المصلحة القطرية على القومية النسبية.

[1] بوشول السعيد ،نفس المرجع ،ص، ص07، 11

[2] عبد الرحمان روابح ،مرجع سابق،ص23

[3] بوشول السعيد ،مرجع سابق،ص11

عبد الرحمان روابح، مرجع سابق،ص23

[4] أحمد محمد فراج قاسم ،أستاذ بمعهد البحوث الاقتصادية الزراعي ،مصر،2011.

- ✓ **المعوقات الاقتصادية:** وتتمثل في اختلاف هياكل وبنية اقتصاديات البلدان النامية وتخلفها وتبعتها إلى الدول المتقدمة ،إضافة إلى اختلاف درجات النمو الاقتصادي والاستراتيجيات التنموية والسياسات الاقتصادية المتبعة وقصور اللبنية التبعية المشتركة.
- ✓ **المعوقات الاجتماعية والثقافية** :ويتمثل في تباين مستويات التطور الاجتماعي والثقافي بين البلدان المختلفة.

ثانيا :نموذج عن تجربة التكامل الاقتصادي في الدول النامية(الآسيان)

تعتبر تجربة الاتحاد الاوروبى النموذج الأمثل في إنشاء تكامل اقتصادي ناجح في العالم ، وهذا الأخير حفز الكثير من دول العالم النامي ،للقيام بمحاولات التكامل كوسيلة لتحقيق التنمية والنهوض بالشعوب نحو الرفاهية والتقدم ،ولعل من أهمها :

تكتل جنوب شرق آسيا(ASEAN):

تشمل منطقة جنوب شرق آسيا عشر دول وهي: اندونيسيا ،سلطنة بروناي دار السلام ،تايلاند، سنغافورة ،الفلبين ،فيتنام ،كمبوديا، لاوس ،ماليزيا ، ميانمار .وتتوفر هذه الدول على موارد طبيعية ضخمة (غابات ومعادن.)وبحدة التفاوت بينها ،سواء في المساحة أو عدد السكان وبدخل الفرد ،ويعد رابط الاستعمار وتعدد الأصول العرقية المشتركة، أنشأت مع بعضها البعض روابط وثيقة ،أما سياسيا فأنظمتها أتسمت بالتباين بين الديمقراطية المنفتحة نحو العالم الخارجي ،وديكتاتوريات وحركات شيوعية ساعية إلى السيطرة على الحكم بقوة السلاح، وعلى وقع هذه الاختلافات كانت محاولات قيام هذه الدول عمليات تكاملية في البداية فاشلة ،نتيجة لاختلافات في الحدود ، إلى أن توصلوا لمحاولة إنشاء رابطة شعوب جنوب شرق آسيا بين تايلاند ،واندونيسيا ،وسنغافورة سنة 1967 وتركز عملها على توثيق العلاقات مع العالم الخارجي في شكل حوار مرن مع الدول المتقدمة والدول المحيطة بالإقليم[1].

[1] محمد محمود الإمام **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى،لبنان،2004،ص279

أولا: نشأة الرابطة وتطور إطارها المؤسسي[1]

- ✓ **عضوية الرابطة:** اتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف باختصار آسيان (**ASEAN**) وهي منظمة اقتصادية تضم 10 دول ،تأسس هذا الاتحاد يوم 8 أوت 1967 في بانغكوك ، بتايلاند ومؤسسو هذا الاتحاد هم: تايلاند ،اندونيسيا ،ماليزيا، الفيليبين ، سنغافورة[2].
- ✓ **منهج الرابطة** :لم تلجأ الدول المؤسسة للرابطة إلى إتباع منهج التكامل التقليدي للتكامل ،وفضلت عليه منهجا تعاونيا ،فلم تحدد اتفاقية الرابطة تاريخا محددا لبلوغ مرحلة بعينها من مراحل التكامل ،بل ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي ، حيث خصصت لها لجانا قطاعية ،وحكمت ذلك عدة عوامل :إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات ،واعتماد على وفرة الموارد الطبيعية والعمل على تطوير الموارد البشرية.

ثانيا: أهداف الرابطة :

وكان هدف الرابطة تحويل منطقة جنوب شرق آسيا بأكملها سلام واستقرار وتقدم ورخاء ، رغم الإيديولوجية والحروب السائدة وحدد إعلان بانكوك أهدافها كالتالي[3]:

1. تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في دول الرابطة ؛
2. إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمين في مواجهة القوى الكبرى وتجنب المشاحنات فيما بينها ،مع مراعاة العدل وسيادة القانون في العلاقات الإقليمية ،مع الالتزام بميثاق الأمم المتحدة؛
3. تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها بتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب وفي شتى المجالات؛
4. التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها ،بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين تسهيلات النقل والاتصالات ورفع مستويات معيشة الشعوب؛

[1] محمد محمود الامام ،نفس المرجع ،ص 280.
[2] http://www.asean.org/
[3] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 281.

5. تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا؛
6. إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة ،وتعزيز كل السبل لإقامة العلاقات بين دول الإقليم.

ثالثا :عمل الرابطة الميداني والبيني[1]:

❖ اهتمت الرابطة في بداية تكوينها بإشاعة السلام في المنطقة ،ومواجهة المد الشيوعي حفاظا على النظام الاقتصادي الحر لدولها، فأصدرت في أوائل 1971 إعلان كوالالمبور بإنشاء منطقة سلام وحرية وحياد، وأقرت أول قمة للرابطة ،بالي بإندونيسيا 1972 وثيقتين تؤكدان الاهتمام بالقضايا السياسية ،الأولى هي إعلان وفاق الآسيان الذي يضم الخطوط العريضة لعمل الرابطة ،والثانية هي معاهدة الصداقة **و** التعاون التي تقوم على مبدأ التعاون والاحترام المتبادل واحترام سيادة الشعوب.

❖ أيضا اهتمت الرابطة بالتعاون البيني من خلال تعزيز التعاون في مجال الصناعي ومواجهة التحدي الذي يفرضه قرب الإقليم من دول تحقق نموا سريعا في التصنيع مثل اليابان ،إضافة إلي تكثيف تحرير التجارة وتكثيف جهود القطاع الخاص وصولا إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة (أفتا) ،إضافة إلى التعاون في مجال الخدمات والتكنولوجيا والحقوق الملكية الفكرية....الخ

[1] محمد محمود الإمام ،نفس المرجع، ص ص 285 ،286.

خلاصة الفصل الأول

في ظل البيئة التجارية الجديدة عرفت التجارة الخارجية و التكتلات الاقتصادية اتجاهات جديدة متأثرة بتحكم آليات و أدوات و متغيرات اقتصادية منبثقة من انتشار مصطلح جديد والذي يعرف باسم العولمة في مراقبة وتسيير دواليب النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأمر الذي عزز هيمنة الدول المتقدمة على التجارة والاستثمارات الدولية و تدني موقع الدول النامية في النظام التجاري الجديد، فرغم الفرص الذي يتيحها هذا النظام للدول النامية فتبقى غير قابلة للتحقيق بسبب المشاكل المتعددة التي تعاني منها هذه الدول زاد الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية ولكن بالصيغة الجديدة بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي أعطتها دفعة قوية باعتبار هذه التكتلات وسيلة للوصول إلى تحرير التجارة العالمية، فهي إذن لا تتعارض مع أحكام وأهداف المنظمة، إلا أن تعددها يخلق الكثير من المشاكل والصعوبات ويخلق الكثير من المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، لذا على الدول المتكتلة المحافظة على التوازنات الاقتصادية الإقليمية و العالمية، من خلال نشر السلم والأمن العالمين من جهة ،وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب من جهة أخرى.

الفصل الثـاني

اقتصاديات الدول العربية (نظرة عامة)

تمهيد

نقصد بالاقتصاد العربي مجموع المتغيرات الاقتصادية للدول العربية، والتي تقع جغرافيا بين سواحل الخليج العربي شرقا وسواحل شرق المحيط الأطلنطي غربا، وبين الحدود التركية وسواحل البحر الأبيض المتوسط شمالا، والصحراء الأفريقية جنوبا. وهذه المنطقة تتنوع فيها الثروات والموارد، وتختلف فيها النظم والسياسات ، فإلى جانب الأراضي الزراعية إلى مناطق النفط والغاز ، تتعايش الصحراء القاحلة والمناطق شديدة الفقر. وإلى جانب أنظمة حكم تحاول التحول إلى الديمقراطية، تقوم أنظمة ملكية تسيطر على الثروة وعلى السلطة في بلدانها. وإلى جانب مناطق شديدة الكثافة السكانية، تتعايش مناطق تعيش على استيراد العمالة من الخارج، ويعتبر السكان الأجانب بالنسبة لها شريان الحياة الذي لا تستطيع أن تعيش بدونه. لدينا إذن في هذه المنطقة من العالم التنوع والاختلاف اللذان أفرزا قدرا هائلا من التباين في توزيع الثروة وفي معدلات النمو والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية

وفي هذا الفصل سوف نتعرف على ماهية الاقتصاديات العربية الى جانب أهم قطاع وهو القطاع التجاري الذي يساهم بالحصة الأكبر في بناء حجم اقتصاد هذه الدول .وذلك في مبحثين.

المبحث الأول: نظرة عامة عن اقتصاد الدول العربية

للاقتصاد العربي مكانة هامة على المستوى العالمي ،من خلال ما يمده من نفط حيث يمثل نفطه ثلث إمدادات النفط العالمية ،كذلك تعد المنطقة العربية مستوردا رئيسيا للسلع الغذائية والسلع المصنوعة ،أيضا المكانة التي تتوسطها المنطقة العربية في طرق التجارة العالمية ،والتي تقع فيها ممرات بحرية وحيوية مثل قناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب ،ومضيق جبل طارق ،كما تطل على بحرين من بحار العالم (البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر).

ومما سبق سوف نتطرق إلى التعرف على ماهية الاقتصاديات العربية

المطلب الأول: خصائص الاقتصاديات العربية

بما أن الاقتصاد العالمي ،تلعب فيه التجارة الدولية دور كبيرا ومحوريا ،والاقتصاد العربي جزء من هذا الاقتصاد فأصبح من الضروري معرفة خصائصه، وعليه يتميز الاقتصاد العربي ببعض المميزات تماثل في بعضها خصائص الدول النامية ويختلف بعضها عن الدول النامية نظراً لطبيعة الاقتصاد العربي وموقعه الجغرافي [1].

وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين خصائص وطبائع الاقتصاديات العربية إلا أننا نحاول تحديد أهم الخصائص المشتركة[2]:

1. **النظام الاقتصادي المتبع:**

يختلف النظام الاقتصادي من دولة عربية إلى أخرى حيث اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي النظام الرأسمالي الحرّ، بينما اتبعت بعض الدول مثل الجزائر، مصر، سوريا نظام مركزي واقتصاد السوق حسب الحاجة.

2. **السياسات الاقتصادية:**

اختلفت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول العربية باختلاف أنظمتها الاقتصادية وتوجهاتها السياسية الخارجية.

[1] ابراهيم نوار، **التنوع والتباين:قراءة في بنية الاقتصاد العربي لعام 2014** ،السبت 20 ديسمبر2014 ،الساعة11:37 http://www.acrseg.org/28478

[2] نبيل حشادة, **الاقتصاد العربي مسيرة التنمية وآفاق التعاون**, سلسلة رسائل البنك الصناعي ،العدد 48، الكويت، مارس 1997، ص 10.

3. اقتصاد تصدير مواد خام وليس اقتصاد تصنيع:

شكلت إجمالي صادرات المواد الخام للدول العربية قيمة 13,051 مليون دولار أمريكي من مجمل الصادرات العربية لعام 2013 بينما شكلت الآلات والمعدات الصناعية ووسائل النقل المستوردة قيمة 48,881 مليون دولار من مجمل الواردات نفس السنة[1].

وهذا الاختلاف بين صادرات المواد الخام والواردات الصناعية يؤدي إلى تعرض الاقتصاد العربي إلى إهتزازات واختلالات على ضوء ما يجري من تقلبات في الأسواق العالمية لمواد الخام (خاصة النفط والغاز، الذي يشكل السلعة الأولى في صادرات الدول العربية) وذلك راجع إلى تحكم الدول الصناعية في هذه الأسعار. مثال على ذلك الجزائر حسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في 2015/05/04،أن اقتصاد الجزائر سيواجه وضعية حرجة نتيجة لاعتمادها عل صادرات النفط التي عرفت انخفاضا في الأسعار العالمية في السنوات الثلاث الأخيرة ،وهذا ناتج عن ضعف القطاعات الأخرى الصناعية والإنتاجية والفلاحة والسياحة ،مما يثبت أنه اقتصادها اقتصاد تصدير خام. كذلك الحال للدول العربية الأخرى.

4. التبعية الاقتصادية (المديونية):

تعد الدول العربية دولا مدينة رغم أنها دول منتجة للنفط حيث بلغت قيمة أجمالي الدين العام لسنة 2013 بـ 215,514 مليون دولار، وقد نجم عن هذه المديونية ازدياد تبعيتها الاقتصادية والسياسية وإبطاء حركة التنمية وإضعاف مدى الترابط العربي والتعاون المشترك، كما أصبحت خدمة الديون عبئاً متزايداً على الاقتصاد العربي. [2]

5. ضعف التعاون البيني:

يتميز الترابط البيني العربي في المجالات الاقتصادية سواء من الناحية الاستثمارية وانتقال اليد العاملة، والخبرات، والمعلومات، ما يلي: [3]

- ✓ ضعيف و صغير في حجمه حيث يتميز بالندرة في الإنتاج وعدم الكفاءة وفقدان التسهيلات والمرافق كالنقل والمواصلات لتسهيل التبادل البيني.

[1] عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي ،**نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية** ، لسنة 2015 ص 19.

[2] عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي، نفس المرجع ،ص26

[3] محمد الصقور و آخرون، **قضايا التنمية العربية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994 ص 20.

- ✓ يتأثر بالتقلبات السياسية العربية والدولية وذلك نتيجة لغياب الإدارة السياسية الجماعية التي من دونها لا يستقيم أي عمل مشترك.
- ✓ متذبذب لا يعتمد كأساس للتخطيط المستقبلي نتيجة الانفتاح المتزايد على العالم الخارجي تصديرا واستيرادا.

6. الموقع الجغرافي:

تعد المنطقة العربية ملتقى ممر قارات العالم ، وعلى امتداد قارتي آسيا وإفريقيا، فهي تمتد من خليج عمان والخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي. تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 14 مليون كلم^2 ويقع حوالي 23 % من مساحته في قارة آسيا الباقي في قارة إفريقيا. [1]

- ✓ يعتبر الوطن العربي طريق المواصلات العالمية، البرية والبحرية وحتى الجوية إذ تمر منه معظم تجارة العالم لوقوعه بين عالمين صناعيين؛
- ✓ الوطن العربي وحدة زراعية متكاملة بما يملك من حاصلات زراعية متنوعة بسبب اتصاله المناخي بين خطي عرض 2 جنوباً و37 شمالاً ولما يجوبه من أقاليم حارة ومعتدلة؛
- ✓ الوطن العربي يملك ساحلا به ثروة مائية هائلة. [2]

7. الثروات الطبيعية والمياه:

يعد النفط من أهم الثروات الطبيعية الموجودة في الوطن العربي حيث يمتلك نسبة 60 % من احتياطي البترول في العالم وهو يساهم بحوالي ثلث الإنتاج العالمي في النفط. [3]

- ✓ يمتلك الوطن العربي احتياطي من الغاز يقدر ب25 % من احتياطي العالم؛
- ✓ يحتل الوطن العربي المركز الثاني في العالم إنتاجا للفوسفات بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛
- ✓ تساهم كل من المغرب وتونس الأردن والجزائر ومصر بحوالي 5/1 من الإنتاج العالمي للفوسفات ويبلغ الإنتاج السنوي حوالي 29 مليون طن في حين يقدر الاحتياطي العربي بحوالي مليار طن؛

[1] محمد حسين و آخرون، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 09.

[2] عبد الجابر تيم و آخرون، **مستقبل التنمية في الوطن العربي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 04.

[3] نعيم الظاهر، **دراسات في الواقع العربي التنموي الاقتصادي، الاجتماعي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1998، ص 17-18.

- ✓ الحديد: يستخرج من موريتانيا وتونس والجزائر، ومصر، المغرب، وتعتبر موريتانيا أول الدول العربية إنتاجاً للحديد ويبلغ إنتاجها السنوي حوالي 15 مليون طن وتشكل حوالي 7 % من الإنتاج العالمي؛
- ✓ المنغنيز: يستخرج من مصر، الجزائر، المغرب، ويساهم الوطن العربي بحوالي 12% من الانتاج العالمي؛
- ✓ الرصاص: ينتج الوطن العربي حوالي 200 ألف طن تمثل 10 % من الإنتاج العالمي، وتعتبر المغرب أول الدول المنتجة للرصاص؛
- ✓ كما تنتج الجزائر 3/1 مليون طن من الفحم الحجري، والمغرب ¼ مليون طن من النحاس[1].
- ✓ المياه: يعاني الوطن العربي من عجز مائي بسبب قلة كمية الأمطار التي تهطل على أراضيه، ويقدر العجز المائي بـ20 % إذ ما أردنا تحقيق الأمن الغذائي [2].

المطلب الثاني: المؤشرات الأساسية للتجارة الخارجية العربية

تعد التجارة الخارجية من أبرز صور العلاقات الاقتصادية للدول مع العالم الخارجي ،ولهذا نجد الدول العربية تهتم بهذه التجارة كونها تستطيع من خلالها تصدير الفائض من منتجاتها السلعية واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها ،التي تعد ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

بما أن طبيعة التجارة الخارجية العربية المتميزة بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي ،واعتمادها على تصدير المواد الخام المنتج الوحيد ،وتنوعها في استيراداتها وتركزها مع عدد محدود من الشركاء أنشأت علاقة ارتباطيه غير متكافئة ،بمعنى تكوين علاقة تبعية اقتصادية مع الدول المتقدمة.

من خلال ما سبق يمكننا ضبط طبيعة العلاقة القائمة بين الدول العربية مع العالم الخارجي ،بوجود مؤشرات أو محددات قياس التجارة الخارجية العربية كما يلي:

أولا: مؤشر الانكشاف الاقتصادي:

تبرز أهمية هذا المؤشر في كونه يوضح مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وعليه فإذا كان هذا لمؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي[3].

[1] عبد الجابر تيم، مرجع سابق، ص 05.

[2] محمد الصقور، مرجع سابق، ص 22.

[3] علي محمد ، **العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية ، ورقة عمل في مؤتمر "التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي"** ، 20-22 سبتمبر ، 2004 ، ص730

الجدول التالي يبين درجة الانكشاف الاقتصادي لبعض الدول العربية في سنة 2013

الدولة	درجة الانكشاف الاقتصادي	الدولة	درجة الانكشاف الاقتصادي
الكويت	%73	الجزائر	%53
قطر	%81	تونس	%85
لبنان	%72	المغرب	%63
عمان	%113.94	مصر	%35
الأردن	%86	البحرين	%105.55

الجدول رقم : (01) مؤشر الانكشاف الاقتصادي لبعض الدول العربية لسنة 2013

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بيانات نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015

من خلال الجدول السابق تتضح أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العربي لعام 2013 وبالرجوع إلى بيانات نشرة الإحصاءات الاقتصادية العربية لسنة 2015 فإنه يتضح أن ملامح هذه التبعية ما زالت ظاهرة في اقتصاديات الدول العربية، حيث أنه تبين من تلك البيانات المعطاة في الجدول رقم 01 الذي يوضح مؤشر الانكشاف لاقتصاديات الدول العربية إذ أن نسبة التجارة الخارجية(صادرات + واردات) إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت نحو 76% على مستوى الدول العربية في عام 2013. وإذا ما أخذنا الدول العربية فرادى فإنه يتضح من الجدول أعلاه أن الدول العربية تتباين فيما بينها بالنسبة لمؤشر درجة الانكشاف. فطبقاً لبيانات النشرة فإن العديد من الدول العربية سجلت نسباً أعلى من المتوسط العام للدول العربية المشار إليها أعلاه، كما في تونس وقطر والأردن، وكذلك إن حالة أربع دول من الدول العربية قد وصلت إلى مستويات عالية من درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج، وهي عمان 113.94% والبحرين 105.55% و تونس 85% والأردن 86% . بينما تجاوزت تلك النسبة 50% في كل من الجزائر والمغرب، في حين أن أقل الدول العربية انكشافاً هي مصر وهذا راجع للاضطرابات السياسية السائدة في البلاد وانغلاقها مع العالم الخارجي آنذاك.

يتضح من خلال ما سبق أن ارتفاع هذا المؤشر للعديد من الدول العربية يؤكد طبيعة العلاقة بوجود التبعية للاقتصاد العربي، مما يجعل هذا الاقتصاد أكثر تأثراً بالتقلبات التي تسود الاقتصاد العالمي .

ثانيا: مؤشر التركيز السلعي للصادرات العربية

على الرغم من درجة الانكشاف المرتفعة التي توحي بالتبعية للعالم الخارجي، التي اتصفت بها اقتصاديات الدول العربية، فإن هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية . وعلى الرغم من الجهود التنموية المبذولة من طرف الدول العربية ،وذلك من أجل توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع سلعها التصديرية فما زالت هذه الظاهرة بارزة في الصادرات العربية. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في صادرات الدول العربية من خلال البيانات الواردة في الجدول (2) والذي منه تبين أن الصادرات العربية تميزت بنمط السلعة الواحدة – والتي غالباً ما تكون سلعة أولية – حتى أصبح من الممكن تسمية الاقتصاد العربي اقتصاد الغلة الواحدة أو الاقتصاد وحيد الجانب [1].

الجدول رقم :(02) مؤشر التركيز السلعي للصادرات العربية لسنة 2013

الدولـة	تعيين أهم سلعة للتصدير	نسبتها من إجمالي الصادرات
الجزائر	الوقود المعدني	%98.61
تونس	المصنوعات	%38
المغرب	الكيماويات	%21.87
مصر	الوقود المعدني	%17.68
البحرين	المنتجات المعدنية	%74.53
الكويت	الوقود المعدني	%92
قطر	الوقود المعدني	%94
لبنان	الأغذية والمشروبات	%15.23
عمان	الوقود المعدني	%72
الأردن	منتجات الصناعات الكيماوية والمركبة	%31

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على بيانات نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015

[1] عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، دار الرشد للنشر ،بدون مكان،2005،ص19

حيث إنه يتضح من ذلك الجدول وبصورة واضحة أن معظم الدول العربية شكلت نسبة صادراتها من سلعة واحدة أو اثنتين بما يفوق 70% من إجمالي صادراتها. ومن تلك الدول على سبيل المثال عمان، البحرين، الكويت، في حين أن هذه النسبة (نسبة التركيز السلعي في الصادرات) بلغت حدوداً قصوى فاقت 90% في صادرات الجزائر وقطر والكويت. والواضح أيضا من الجدول أن صادرات الوقود المعدني شكلت نسبة 96% من إجمالي صادرات الجزائر ،هي تقريبا نفسها نسبة صادرات الوقود المعدني لقطر والكويت والتي قدرت بـ 92% في العام نفسه. وإذا ما استبعدنا هذه الحالات القصوى فإنه يتضح أن قلة من الدول العربية، وهي تونس والأردن ، اتسمت صادراتها بتركيز سلعي واضح تتراوح نسبته ما بين 31% - 38% ومن ثم تعتبر تلك الدول في وضع أفضل نسبياً من شقيقاتها الدول العربية الأخرى في هذا الشأن. وعليه يبدو واضحاً التركيز السلعي للصادرات العربية. ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات العربية يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول العربية ومحدودية قدرة تلك الدول عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة ، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية في الاقتصاد العربي واستمرارها لصالح الاقتصاديات المتقدمة، ويجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات العربية أكثر تنوعاً الوضع الذي يحتم على الدول العربية ضرورة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على سلعة أولية واحدة[1].

ثالثا: مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية العربية:

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية السابقة أن الدول العربية كما هو حال الدول النامية تتبع في تجارتها الدولية التعامل مع الدول المتقدمة، على الرغم من تعدد منافذ الاستيراد والتصدير والانفتاح على باقي دول العالم في التعامل التجاري، ويتبين ذلك التركيز من الجدول رقم (03) والذي منه يتضح أن أسواق الدول المتقدمة ما زالت تمثل المنافذ الرئيسية لصادرات الدول العربية، باستثناء الأردن التي تستأثر السوق العربية بالنصيب الأكبر من صادراتها[2].

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1984م ، ص34

[2] فضل علي مثنى ،**التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الحادي و العشرين** ، بحوث اقتصادية عربية ، السنة 10 ، العدد 24 ، 2001 ، ص 70 .

جدول :رقم(03) مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية العربية لسنة 2014

الدول	الصادرات						
	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	الدول الإسلامية	آسيا	الدول النامية	الدول العربية	باقي دول العالم
الجزائر	0.28	0.07	0.06	0.04	0.05	0.04	0.46
المغرب	0.42	0.03	0.03	0.01	0.08	0.01	0.42
مصر	0.12	0.04	0.12	0.02	0.07	0.11	0.52
قطر	0.03	/	0.06	0.44	0.15	0.05	0.27
لبنان	0.03	0.01	0.15	0.01	0.15	0.21	0.44
الأردن	0.07	0.15	0.03	0.02	/	0.27	0.46

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات /comtrade.un.org

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن الدول التي تقع في شمال أفريقيا كالجزائر والمغرب منفذها الرئيسي لصادراتها هي الاتحاد الأوروبي بنسبة 28% ،42% على التوالي وهذا يرجع للقرب المسافة والعلاقة التاريخية ،أما التبادل العربي البيني يمثل النسبة الأصغر والتي تقدر ب 4%،1% لكل من الجزائر والمغرب

أما باقي الدول مصر ،لبنان والأردن فيأخذ السوق العربي النسبة الأكبر والتي تقدر ب 11% ، 21%، 27% على التوالي وهذا راجع إلى كون هذه الدول تعتمد على التنوع في صادراتها ،إضافة إلى قرب المسافة مع الشريك العربي. وقطر المنفذ الرئيسي لصادراتها هي اسيا بنسبة 44% ،ثم تليها الدول النامية بنسبة15%،والدول العربية تأخذ نسبة 5%.عموما يلاحظ من خلال هذا المؤشر أن الدول العربية منفذ صادراتها نحو العالم الخارجي.

المبحث الثاني :قراءة في مؤشرات التجارة العربية

لا يخفى على احد الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في تحقيق التنمية للبلدان وزيادة معدلات نمو النمو الاقتصادي، خاصة مع اتجاه العالم نحو تحرير التجارة بين هذه الدول .وعلى إثرها شهدت التجارة العربية الإجمالية تطورا كبيرا ،وذلك لمواكبة هذه التغيرات السريعة ،وذلك من خلال تنمية المبادلات التجارية ولا سيما بين الدول العربية نفسها والسنوات الأخيرة أثبتت تطورا جوهريا في دفع الجهود العربية نحو تنمية التجارة البينية ،من خلال

الاتفاقات والقرارات الإقليمية مثل منطقة التجارة العربية الحرة ،السوق العربية المشتركة كل ذلك لرفع معدلات التبادل العربي البيني، وفي هذا المبحث سوف نتطرق لتحليل وتقييم أداء التجارة العربية الإجمالية والبينية.

المطلب الأول :التجارة العربية الإجمالية :

تعتبر تنمية التجارة العربية الاجمالية من الاهداف الاساسية التي سعت إلى تحقيقها غالبية الدول العربية من خلال برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك ، ولم يكتب لهذه الخطوات النجاح المنشود طيله عقود من الزمن لأسباب عديدة حيث تعددت الاسباب والمعيقات التي وقفت في وجه أنشاء تكتل عربي اقتصادي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المشترك وبصورة تحقق اهداف وتطلعات الأمة العربية

أولا: تحليل تطور التجارة الإجمالية :

عرفت التجارة العربية الإجمالية جملة من التغيرات وهذا راجع إلى جملة من الأسباب والمؤثرات الداخلية والخارجية والشكل التالي يبين تطور التجارة خلال الفترة 2010 – 2014.ويتضمن التحليل اجمالي الصادرات العربية الى اجمالي الصادرات العالمية لهذه الفترة .

الشكل رقم (02): تطور الصادرات العربية على المستوى العالمي

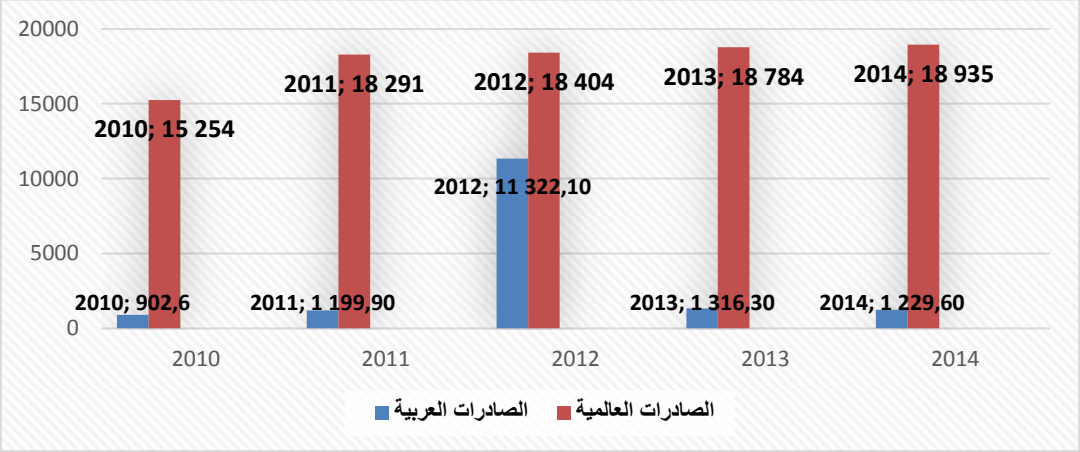

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015

من الشكل أعلاه نلاحظ أن التجارة العربية الإجمالية في سنة 2014 عرفت تراجعا يقدر بنسبة 2.7% لتصل إلى قيمة 2,118.9 دولار أمريكي(أي ما يقدر قيمة الصادرات بـ 1229,60 مليار دولار والواردات بـ 889.6 مليار دولار) وذلك مقارنة بقيمتها في سنة 2013 حيث بلغت 2,176.9 مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 6.6% لتبلغ حوالي 1,230 مليار دولار سنة 2014، مقارنة بحوالي 1,316 مليار دولار سنة 2013[1]، بينما في سنة 2012 بلغت الصادرات ذروتها حيث بلغت قيمة11322,6 مليار دولار. بمعنى أن التجارة العربية الإجمالية عرفت انخفاضا كبيرا على مستوى الصادرات خلال سنتي 2013 ،2014.

وكل هذا أدى إلى انخفاض وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية ، أي أن الوزن مرتبط مباشرة بقيمة الصادرات في السوق العالمية ،ودليل على ذلك أن سنة 2014- 2013 انخفض وزن الصادرات العربية نظرا لانخفاض قيمة الصادرات العربية وهذا نتيجة للانخفاض القياسي لأسعار النفط في السوق العالمي و انخفاض مستويات انتاجه في بعض الدول العربية، وذلك بالإضافة الى تواصل تأثير ضعف الأداء في منطقة اليورو ، الشريك التجاري الرئيسي لعدد من الدول العربية ، والذي أدى إلى استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول .

والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (03): منحنى يوضح تطور الصادرات و الواردات العربية على المستوى العالمي

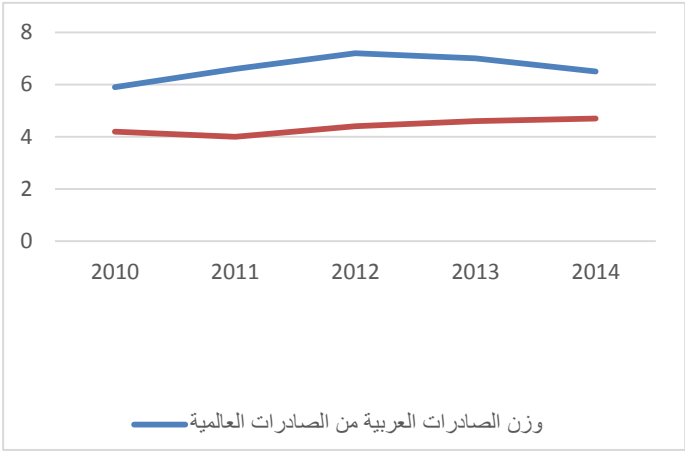

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي لسنة 2015

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، الفصل الثامن ،**التجارة الخارجية للدول العربية** ،ص195

وبما أن للنفط دور كبير في الصادرات للدول العربية ويمثل الحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي ، هنا سوف نتطرق إلى عرض تطور إيرادات النفط لبعض الدول العربية ومدى مساهمة الإيراد النفطي في إجمالي الناتج المحلي للدول العربية متأثرة بالتقلبات الخارجية للسوق العالمية. والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (04) :تطور إيرادات النفط للدول العربية %

الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	31.9	21.6	23.4	25.2	23.7	21.7	18.1
الإمارات	27.1	17.7	20.6	25.0	24.1	22.5	19.0
تونس	6.3	3.5	4.4	4.8	4.8	4.0	2.9
السعودية	59.2	38.6	44.0	48.2	46.2	43.7	38.7
السودان	26.7	16.5	17.1	14.0	5.3	5.3	4.0
مصر	13.0	6.4	7.4	8.9	7.6	7.0	5.8
البحرين	31.9	14.6	17.1	21.2	17.9	18.4	15.3
الكويت	59.2	41.9	51.1	58.6	57.7	54.9	53.0
قطر	33.0	24.1	28.2	29.9	26.0	23.5	19.5
ليبيا	64.2	47.7	54.8	45.8	56.6	46.9	33.3
عمان	38.1	29.0	33.8	40.1	36.1	34.4	28.0
العراق	56.2	40.9	43.2	48.2	45.2	41.5	41.4
اليمن	31.2	18.5	21.9	22.5	16.8	11.1	_

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مؤشرات التنمية العالمية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع الدول عرفت زيادة ملحوظة في نسبة مساهمة إيراد النفط في إجمالي الناتج الإجمالي للدول العربية سنة 2008 مقارنة ب 2007 ولكن في سنة 2009 انخفضت هذه النسب لهذه الدول متأثرة بالأزمة العالمية آنذاك ،وبعدها عرفت ارتفاعا ملحوظا على سبيل المثال الجزائر ،العراق ،السعودية وليبيا ،عمان ،قطر حيث كانت تتراوح هذه النسب ما بين31.9% ،56.2% ،59.2%،64.2%،38.1%،33.0% إلى 21.6%، 40.9%،38.6% ،47.7%،29.0% ،24.1 %

على التوالي ،وهذه النسب من إيراد النفط عرفت ارتفاعا وانتعاشا ملحوظا في 2010، 2011 على التوالي ،لكن بعدها عرفت انخفاضا ملحوظا في سنة 2012 ،2013، 2014 لجميع الدول العربية فكانت نسبة الانكماش تتراوح ما بين14.7% و0.4 % في كل من الجزائر ،العراق والكويت ،السعودية وقطر وعمان والبحرين أما ليبيا فكانت نسبة التراجع 48.6% وهذا راجع للاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد خاصة في 2014،عموما نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على برميل النفط مقارنة بالعرض الكلي، أدي إلى الانخفاض المستمر لأسعار النفط في السوق العالمي، وهذا ما يثبت بأن الاقتصاد العربي اقتصاد تصدير مواد خام من جهة ،ومن جهة هو اقتصاد تابع للعالم الخارجي ،بالتالي يتأثر بالاهتزازات والتقلبات الخارجية كما هو الحال لهذه الفترة [1].

ثانيا: اتجاه التجارة العربية الإجمالية

انعكس التراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط و انخفاض مستويات الانتاج النفطي في بعض الدول العربية بالإضافة الى تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية الى شركائها التجاريين الرئيسيين ، فقد شهد اتجاه التجارة الإجمالية للدول العربية في سنة 2014،تراجعا في الصادرات المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي ،وباقي دول العالم، في المقابل ارتفعت الصادرات العربية المتجهة نحو الصين وباقي دول آسيا ،إضافة إلى أن التجارة العربية البينية عرفت ارتفاعا بنسبة 6.2% ،أما الحصص فلقد ارتفعت حصة الصادرات العربية البينية واليابان والصين لتصل إلى 9.9% ،11% ،و 9.0% على التوالي خلال 2014 ،أما حصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لتبلغ نسبة 6.5% ،12.8% على التوالي في 2014 .أما الواردات العربية الإجمالية فلقد ارتفعت مع جميع الشركاء التجاريين وخاصة مع دول آسيا حيث بلغت 38.2% فلقد زادت مع الصين بنسبة11.5% واليابان 10.8 % والاتحاد الأوروبي زيادة طفيفة بلغت 0.8%،أما الواردات الأمريكية فلقد انخفضت ب1.1% ،والواردات العربية البينية عرفت ارتفاعا بنسبة 4.7% أما الحصص من الواردات فلقد استحوذت آسيا على مجمل الواردات العربية الإجمالية بنسبة 38.2%،ثم تليها الصين واليابان بنسب تبلغ 14.4% ،3.6 % في سنة 2014 ،بينما تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي ب 27.9% في نفس السنة، بينما الواردات العربية البينية فزادت بنسبة طفيفة 13.7% في 2014 مقارنة في سنة 2013 كانت بنسبة 13.6 %[2].والشكل التالي يوضح اتجاهات التجارة العربية الإجمالية في العالم لسنة 2014.

[1] /http://www.reporters.dz

[2] http://www.imf.org/en/Data ، **التقرير الاقتصادي العربي** ،مرجع سابق،ص195

الشكل رقم (04) :اتجاهات التجارة العربية الإجمالية إلى أهم الشركاء في العالم سنة 2014

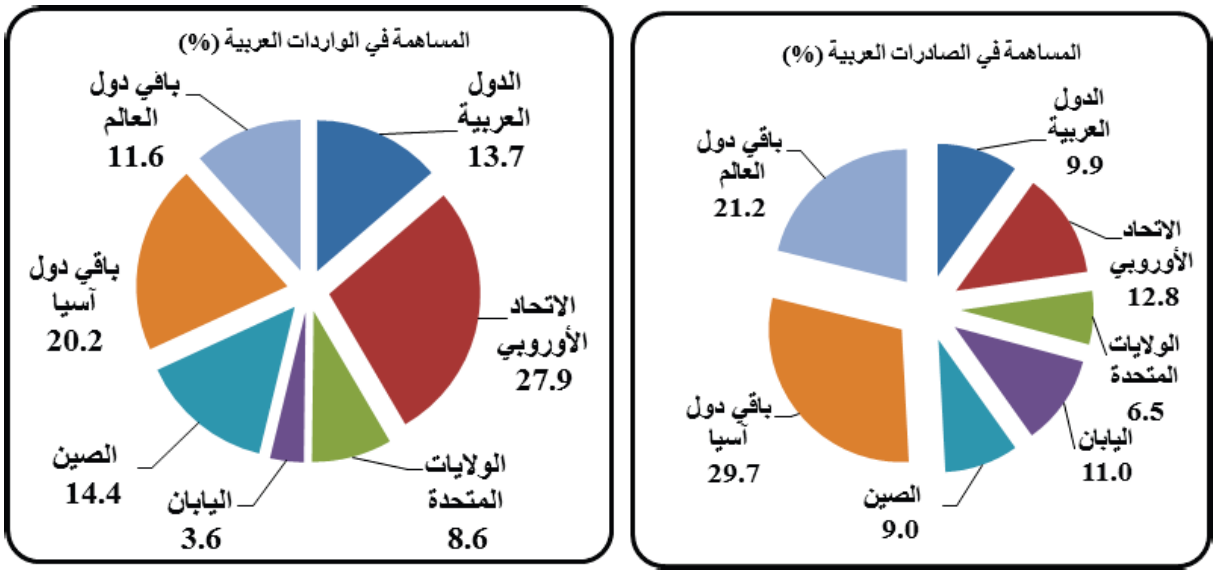

المصدر :التقرير الاقتصادي ،مرجع سابق ، ص 199

ثالثا :الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

الهيكل السلعي للصادرات استحوذ فيه الوقود والمعادن على أكبر حصة في الصادرات الإجمالية العربية ،رغم انخفاضها من 73.7% سنة 2013 إلى 69.9% سنة2014 ،أما حصة المصنوعات فلقد ارتفعت إلى 25.1% سنة 2014 مقارنة بنسبة 19.8% سنة 2013 ، وعلى مستوى التخصص في المصنوعات فلقد عرفت زيادة نسبة 13.8% ،ثم تلتها الآلات والمعدات النقل بنسبة 4.5% ،أما المصنوعات الأساسية فقد عرفت انخفاضا من 5.8% سنة 2013 إلى نسبة 4.3% سنة 2014 ،أما السلع الزراعية فقد انخفضت إلى أهميتها في سنة 2014 إلى نسبة 4.9% بعد أن كانت 5.2% في سنة 2013.

أما الهيكل السلعي للواردات للتجارة العربية الإجمالية ،فان فئة المصنوعات تحتل المرتبة الأولى على الرغم من انخفاض حصتها إلى 60.8% في سنة 2014 وفي فئة المصنوعات نفسها استحوذت الآلات ومعدات النقل على المرتبة الأولى ،رغم انخفاض حصتها إلى 26.2% في سنة 2014 ،تلتها المصنوعات الأساسية وبلغت حصتها ب 17.5% من الواردات العربية الإجمالية ،أما الكيماويات فلقد ازدادت حصتها من 9.1% سنة 2013 إلى 10.6% في سنة 2014 ،وانخفضت المصنوعات المتنوعة الأخرى إلى 6.4% في سنة 2014 ،أما فئة السلع الزراعية فقد ارتفعت حصتها إلى 20.8% في 2014 ،أما الوقود والمعادن فقد عرفت انخفاضا وبلغت

نسبته إلى 15.9% في 2014 ،بعد كانت 16.4% في 2013.[1]

الشكل رقم (05): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية لسنة 2014

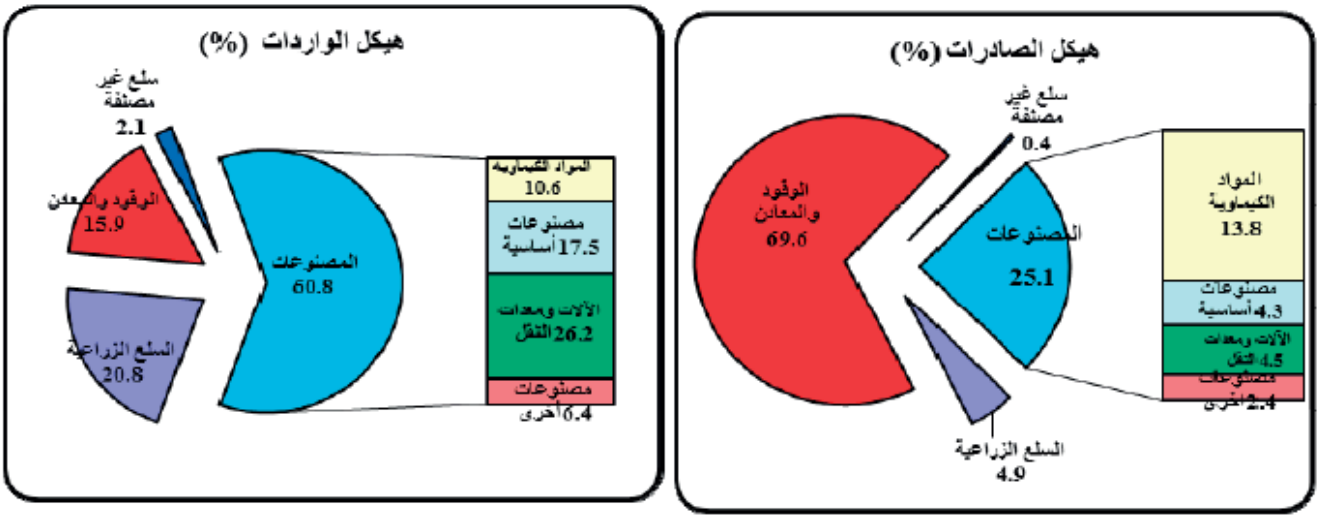

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق

المطلب الثاني :التجارة العربية البينية

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية ، وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953 ، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 ، والتي ترجمت أسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام1980.

أولا :تحليل أداء التجارة العربية البينية

حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد في نهاية سنة 2004 إلى غاية بداية 2005، كانت الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل معدومة، حيث بلغت قيمة الصادرات العربية البينية آنذاك 48.3 مليار

[1] انظر **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لسنة 2015

دولار، فيما بلغت التجارة البينية 10.5% من إجمالي التجارة العربية.

وبالرغم من انعدام الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ابتداء من 2005/01/01، مازالت نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة العربية ضعيفة وفي حدود(09% ،10%) كما أن حجم التبادل التجاري لا يزال يتم في غالبية الدول العربية المجاورة لبعضها ،وان الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصورة في السلع.

حيث تطورت المبادلات التجارية البينية خلال الخمس سنوات التي تلت ذلك التاريخ، حيث بلغت قيمة الصادرات العربية البينية مع نهاية سنة 2010 ما قيمة 77.7 مليار دولار مقابل 76.8 مليار قيمة الواردات البينية لتبلغ قيمة التجارة العربية 10.2% من إجمالي التجارة العربية، و خلاصة تحليلنا هذا يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي الذي يبين تطور الصادرات والواردات البينية العربية من سنة 2010 إلى 2014.

الشكل رقم06 :تطور الصادرات والواردات البينية العربية

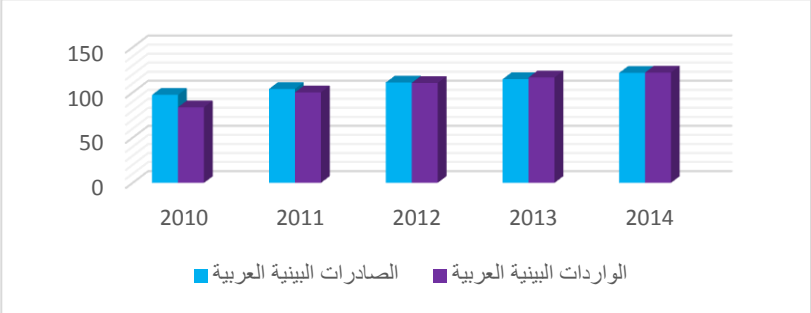

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

من خلال المنحنى أدناه نلاحظ أن متوسط التجارة العربية البينية عرف تطورا مستمرا خاصة في سنتي 2013،2014 على التوالي وهذا تزامنا مع انخفاض الصادرات العربية الإجمالية ،بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين الصادرات البينية والإجمالية.

الشكل رقم07 : منحنى متوسط التجارة العربية البينية

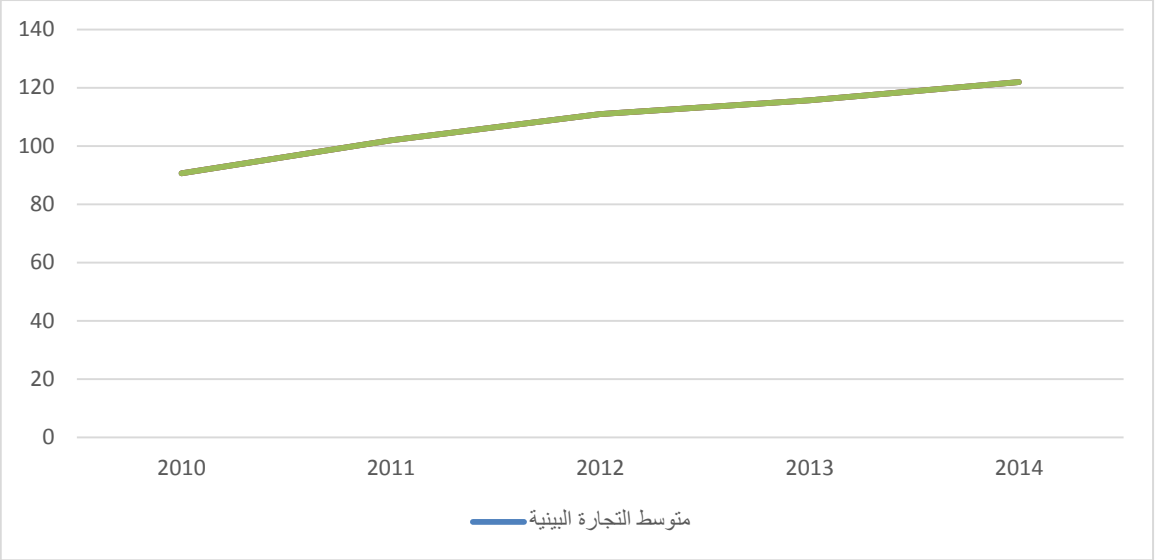

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015

ومما سبق يمكن تفسير أن التجارة العربية البينية في السنوات الأخيرة عرفت تغيرا ملحوظا خاصة في 2013 2014 على التوالي ،مما أثر على حركة التجارة فيما بين الدول العربية نتج عنها ارتفاع مختلف التكاليف الخاصة بالتجارة (الشحن ،النقل ،والتأمين) وهذا ما سوف يثبت في هذه الدراسة بأن للمسافة أثر على حركة التجارة وتكلفتها ،وكنتيجة لذلك أدى إلى ارتفاع معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في سنة 2014 بنسبة تقدر5.4% ،بينما كانت 4.5% في 2013،وهذا يفسر إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات البينية لتصل إلى 6.2% في 2014،بينما انخفض معدل نمو الواردات البينية ليبلغ 4.7% في 2014 بعد أن كانت في سنة 2013 بنسبة 5.6%.

ثانيا:مساهمة التجارة العربية البينية في اجمالي التجارة العربية الاجمالية

لقد ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البينية في اجمالي الصادرات الاجمالية لتبلغ 9.9% في سنة 2014 مقارنة بالسنة التي قبلها حيث كانت 8.7% ،وهذا نتيجة لانخفاض اجمالي الصادرات العربية.

والواردات البينية عرفت ارتفاع طفيف لتصل 13.7% مقارنة 13.6% في سنة 2013،ويعزز ذلك ارتفاع معدل نمو الواردات البينية مقارنة بمعدل نمو الواردات الاجمالية.

أما بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية في اجمالي التجارة العربية ،فقد عرفت حصة الصادرات البينية في الصادرات الاجمالية لاحدى عشرة دولة ، زاديادة عن متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية

كمجموعة حيث بلغت نسبة 9.9% ،والصومال حققت أكبر نسبة 92.6% ،في حين سجلت تونس أقل نسبة بلغت 10.9% .

حيث ارتفعت نسبة صادرات كل من لبنان ومصر لتصل الى 52.4% ،35.4% على التوالي في سنة 2014 وتحتل الصدارة في ترتيب الدول المساهمة في التجارة البينية،اضافة الى الاردن على التراجع الطفيف في نسبة صادرات التجارة البينية من اجمالى صادراتها لتبلغ 51.5% في سنة 2014.كما ارتفعت حصة الصادرات البينية للسعودية في اجمالي صادراتها لتصل الى 12.6% في 2014 بينما كانت 11% في 2013 ،أما الامارات والجزائر،العراق،قطر،والقمروالكويت ،ليبيا،والمغرب وموريتانيا أقل تكاملا مع التجارة البينية العربية،حيث كانت نسبتها أقل من المتوسط المسجل للدول العربية كمجموعة.أما حصة الواردات البينية من اجمالى الواردات العربية ،على المستوى الفردي للدول كانت الصادرات البينية لها أهمية مملوسة في اجمالى الواردات لأربعة عشرة دولة عربية فاقت مستوى 13.7% ،والذي يمثل متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الاجمالية للدول العربية كمجموعة.حيث تباينت الأهمية النسبية للحصص ما بين 14.1% في مصر و65% بجيبوتي،أما الامارات وتونس،الجزائر،السعودية والقمرولبنان،والمغرب تمثل نسب أقل من متوسط نسبة الواردات البينية في الواردات الاجمالية للدول العربية.أما النفط الخام من الواردات البينية يمثل نسبة ملموسة من اجمالى الواردات البينية حيث تتراوح بين 38.2% و18.6% لكل من مصر والاردن والمغرب ولبنان[1].والجدول التالي يوضح ماسبق ذكره

الجدول رقم(05) نسبة مساهمة التجارة البينية في اجمالى التجارة العربية

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالى الصادرات العربية	10.8%	8.7%	84%	8.7%	9.9%
نسبة الواردات العربية البينية الى اجمالى الواردات العربية	12.9%	13.6%	13.6%	13.6%	13.7%

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

[1] انظر الى **التقرير الاقتصادي العربي** 2015 ، http://www.imf.org/en/Data

ثالثا: الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

يعد الهيكل السلعي للصادرات البينية لسنة 2014، متغير بسبب انخفاض اسعار النفط ،حيث ارتفعت حصة السلع الزراعية والمصنوعات ،في حين انخفضت صادرات الوقود المعدني وباقي المعادن من اجمالي الصادرات البينية حيث بلغت نسبة السلع الزراعية 22.1% من اجمالي الصادرات البينية في سنة 2014 ،ويرجع هذا الارتفاع الى الانخفاض في الاهمية النسبية لحصة الوقود المعدني والتي بلغت 21.5% في نفس السنة،كما زادت حصة المصنوعات لتتربع على جميع الحصص وبلغت 50.7% ،وهذا يعكس تحسن بعض الظروف الداخلية من خلال استعادة الأنشطة الانتاجية الى سابقتها.أما بالنسبة للمجموعات الفرعية المكونة للمصنوعات ،فلقد ارتفعت حصة المصنوعات الاساسية، والمواد الكيماوية،والالات ومعدات النقل في الصادرات البينية العربية في سنة 2014 ،بينما شهدت المصنوعات المتنوعة الأخرى تراجعا في أهميتها النسبية في الصادرات البينية خلال 2014.

أما الواردات البينية فهي نفسها الصادرات البينية مضاف لها تكاليف الشحن والتأمين[1]،فالهيكل السلعي للواردات نظريا يكون مساويا للهيكل السلعي للصادرات البينية ،لكن عمليا توجد اختلافات احصائية ناتجة عن الترتيب و أساليب التسجيل والتصنيف ،الذي نتج عنه اختلاف الهيكل السلعي للصادرات البينية والواردات البينية،وحسب البيانات المجمعة عن هيكل التجارة العربية البينية لسنة 2014 أن الحصص للسلع الرئيسية للواردات البينية حافظت على نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية .

الشكل رقم (08):الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية لسنة 2014

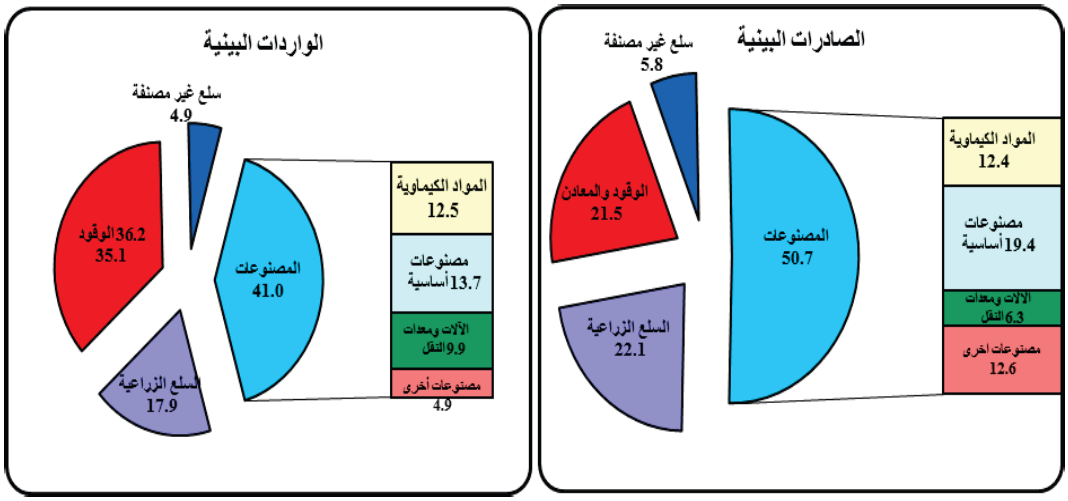

المصدر :صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2015

[1] انظر **التقرير الاقتصادي العربي** لسنة 2015
مؤشر التنافسية الاقتصادية العربية للدول العربية لسنة 2015

رابعا : التجارة البينية للتكتلات العربية:

تؤكد الدراسات والتقارير الاقتصادية أن حجم التجارة العربية البينية يمثل 10% لازال متدنيا مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العالمية ،وأن هناك تفاوت بين الدول العربية من حيث أدائها في التجارة البينية بشكل ملموس، حيث تتجه تجارة دول المغرب في غالبيتها نحو دول الاتحاد الأوروبي، بينما دول مجلس التعاون الخليجي في غالبيتها نحو دول آسيا كاليابان والهند والصين والكورتين.

التجارة البينية للتكتلات العربية عرفت تراجع ملموس نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية ،والتطورات المحلية لبعض الدول في سنة 2014،مما أثرت في حركة التجارة بين الدول ،خاصة دول الجوار مما تسبب في رفع تكاليف النقل والشحن والتأمين ، مما أدى إلى رفع معدل نمو التجارة البينية العربية بشكل طفيف حيث بلغ 5.4% في سنة 2014 ، مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ 4.5% .

حيث شهدت الصادرات البينية لمعظم التجمعات العربية خلال سنة 2014 ارتفاع في نسبها بشكل متفاوت، حيث مثلا الاتحاد المغاربي فلقد ارتفعت الصادرات البينية بنسبة 16.3% ، ومنطقة التجارة الحرة العربية بنسبة 7.2%،أما مجلس التعاون الخليجي بحوالي 6.3% ،بينما تراجعت الصادرات البينية لدول الأعضاء في اتفاقية أغادير حيث بلغت 13.5% في 2014 مقارنة بالسنة التي قبلها حيث كانت 6.1%.

أما فيما يخص حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات العربية لهذه التكتلات ،فلقد ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات النسبية لكافة التكتلات العربية ،عدا اتفاقية أغادير لتنخفض وتصل إلى 2.6% في 2014 مقارنة بالسنة التي قبلها 3% .

الجدول رقم (06) مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة للتكتلات العربية*

التجارة البينية العربية(مليون دولار أمريكي)											
التكتلات العربية	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير2014%	قيمة الواردات البينية					معدل التغير2014%
	2010	2011	2012	2013	2014		2010	2011	2012	2013	2014	
اتفاقية أغادير												
منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	76,487						104,425					
مجلس التعاون الخليجي	28,140	38,539	55,163	57,506	61,105	6.3	25,009	33,461		45,674	51,368	12.5
الاتحاد المغاربي	2,895	3,485	4,082	4,345	5,053	16.3	2,672	2,782	3,543	3,785	4,368	15.4
اتفاقية أغادير	1,942	2,013	2,144	2,274	1,967	-13.5	1,937	2,124	2,577	2,750	2,109	-23.3
	المساهمة في إجمالي الصادرات %						المساهمة في إجمالي الواردات%					
	2010	2011	2012	2013	2014		2010	2011	2012	2013	2014	
منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى												
مجلس التعاون الخليجي	4.3	4.2	5.5	5.6	6.3		0.5		0.2			
الاتحاد المغاربي	2.2	2.7	2.5	3.1	4.4		2.3	2.3	2.6	2.6	2.8	
اتفاقية أغادير	2.8	2.6	2.8	3.0	2.6		1.5	1.4	1.6	1.7	1.3	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

أما الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية في إجمالي التجارة لهذه التكتلات، تستحوذ التجارة البينية في منطقة التجارة العربية الحرة على أكبر حصة في التجارة البينية ،ثم تليها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، أما بالنسبة لحصة التجارة البينية لدول الاتحاد المغاربي ودول الأعضاء في اتفاقية أغادير تحقيق نسب

* **التكتلات العربية تتمثل في :– منطقة التجارة العربية الحرة**: تأسست وفقا لقرار القاهرة سنة 1996 أقر مجلس التعاون الاقتصادي والاجتماعي سنة 1997 اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة ،وتضم الدول العربية باستثناء جيبوتي ،الصومال ،القمر ،موريتانيا.

– **مجلس التعاون الخليجي**: تأسست في 25 ماي 1981 وتضم ست دول عربية خليجية وهي: الإمارات ،البحرين ،السعودية ،قطر ،عمان ،الكويت.

– **الاتحاد المغاربي**: تأسس 17 فيفري 1989،وتضم الدول العربية التالية: الجزائر ،المغرب ،تونس، ليبيا موريتانيا.

– اتفاقية أغادير: في 25 فيفري 2004 ،وتضم مصر، الأردن، المغرب ،تونس.

مساهمة منخفضة في إجمالي التجارة لهذه التكتلات ، تقل عن مثيلاتها في التجمعات الاقتصادية الأخرى، رغم احتوائها على دول تتميز اقتصادياتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية مثل تونس ، الأردن، المغرب، والشكل التالي يوضح نسبة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات للتكتلات.

الشكل رقم (09): حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات للتكتلات العربية

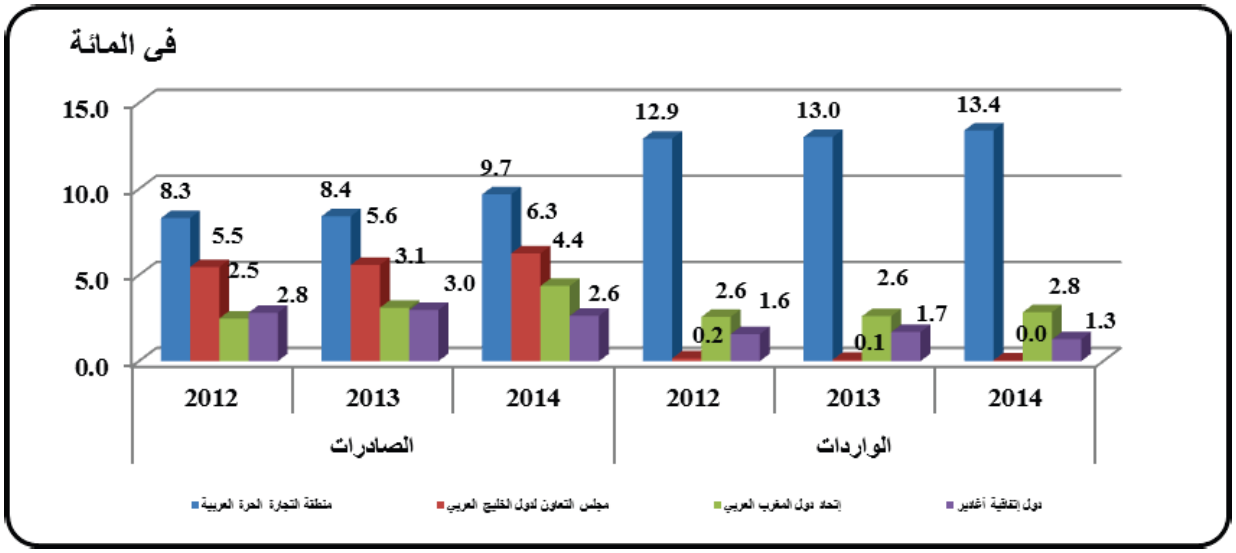

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

خلاصة الفصل الثاني

إن الاقتصاد العربي بجميع ميزاته وخصائصه لم يرق إلى المستوى المطلوب وهذا راجع إلى العديد من العقبات والمشاكل التي تعمل على إبقاءه اقتصاد تبعي تصديري ،رغم الحركة الكثيفة للتجارة العربية الإجمالية ،حيث تشكل التجارة الدولية عامل مهم لكل دول العالم بما فيها الدول العربية لما لها من أهمية بالغة في تصريف منتجاتها السلعية والخدمية للأسواق الخارجية وتوفير احتياجاتها من السلع والخدمات من العالم الخارجي، وفي تبادل وانتقال رؤوس الأموال بين الدول المتبادلة، كما تساهم التجارة في رفد الخزينة بالعملة الصعبة ونقل الموارد عوامل الإنتاج، حيث تمثل نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي احد أبرز النسب الأساسية لقياس درجة تطور القطاع الخارجي وأهميته في الدول .وعلى المستوى العربي ، لزالت التجارة العربية البينيةّ تشكل نسبا متواضعة على الرغم من وجود العديد من العوامل المساعدة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، و الرامية إلى زيادة مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العالمية، وقد يعزى ذلك إلى وجود العديد من العقبات أمام حركة التجارة العربية البينية وفي الفصل الثالث سوف نتطرق إلى تحليل أداء التجارة العربية البينية لمعرفة أسباب ضعف هذا التبادل

الفصل الثالث

دراسة قياسية لتحليل أداء التجارة العربية البينية

وفق نموذج الجاذبية

تمهيد

يعد السوق بمثابة المنفذ الرئيسي لتصريف المنتجات ،سواء كانت أولية أو نهائية ،ويعتبر التبادل التجاري هو آلية تحريك هذا المنفذ، ومن ثم تشكيل العلاقة الاقتصادية المؤدية إلى تكوين النظام الاقتصادي، وعليه بناء الخريطة الاقتصادية .وبما أن المنطقة العربية هي جزء من هذه المنظومة العالمية ،فهي تلعب دورا استراتيجيا في تكوين هذا النظام من خلال التبادل التجاري العالمي والإقليمي وحتى البيني، ولكن الجدل المطروح في السنوات الأخيرة ، وخاصة بعد ظهور وانتشار مصطلح العولمة وما تبعه من تداعيات إقليمية ودولية ، خاصة على الساحة الاقتصادية بميلاد التكتلات الاقتصادية أدى بالدول العربية إلى التفكير نحو محاولات تكوين تكتلات اقتصادية لمواجهة هذه العلاقات العالمية الجديدة ،من خلال الاعتماد على مبدأ تحرير التبادل التجاري البيني كآلية لدعم مشروع تكامل اقتصادي عربي.

ولهذا سوف نعتمد في الفصل الثالث على نموذج الجاذبية كأسلوب قياسي لقياس تدفقات التجارية العربية البينية معتمدين على متغيرات أساسية ،وأخرى وهمية لها تأثير على التدفق التجاري بالسلب أو الإيجاب. وبالتالي الوقوف أمام حقيقة حجم التجارة العربية البينية ،وذلك في مبحثين الأول لتحديد ماهية نظرية الجاذبية وأهم المتغيرات المعتمدة ، والثاني للتحليل النموذج إحصائيا واقتصاديا ومن ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات.

المبحث الأول : ماهية نموذج الجاذبية و نظرة عامة على اقتصاديات الدول محل الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى نظرة تاريخية عن تطور نموذج الجاذبية ، و ما توصل اليه من تنبؤات حول التدفقات التجارية بين الدول ، بالإضافة الى تقديم نظرة عامة حول اقتصاديات الدول محل الدراسة .

المطلب الأول: ماهية نموذج الجاذبية في التجارة الدولية

يعد نموذج الجاذبية نموذجا شائعا في التحليل الإحصائي وفي قياس التدفقات الثنائية بين بيئتين جغرافيتين ،وانطلقت فكرته من قانون الجاذبية في علم الفيزياء ،للعالم الشهير نيوتن(1687, Newton) في تحليله أن قوة الجذب بين جسمين i و j ،تتناسب طرديا مع حجم كل منها ،وعكسيا مع مربع المسافة بينهما ،وقد صاغ هذه العلاقة القائمة بين هذين الجسمين بالنموذج الفيزيائي الآتي :[1]

$$Fij = G\frac{MiMj}{Dij}$$

Fij: مقدار قوة الجذب .

Mj,Mi: الحجوم.

Dij: المسافة بين الجسمين .

G: ثابت الجاذبية يعتمد على وحدات قياس القوة ومجالها.

ولكن استعمال النموذج لم يقتصر على الفيزياء ،فقط بل استخدم بكثرة في مختلف العلوم ،ولقي ترحيبا كبيرا في العلوم الاقتصادية ،ولقد استخدمه رالي (Reilly's 1931) ليفسر قوة الجذب في التجارة في المناطق الكبيرة في نموذجه المسمى (Reailling Model).

وكان أول تطبيق لفكرة قانون الجاذبية لتوضيح مجموعة التفاعلات للنشاطات الإنسانية من قبل كاري(Carey 1858)[2]،ولاسيما في الاقتصاد الاجتماعي، وقام رافنستين (Ravenstein1885) بتطبيق

[1] هلا علي يوسف، **دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية حالة الأردن**، أبحاث اليرموك،سلسلة اليرموك ،سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة اليرموك ،الأردن ،المجلد 26،العدد 4، 2010،ص 749.

[2] Sven Erlander،**Optimal Spatial Interaction and The Gravity Model** ،New York،1980،3 p.

مفهوم الجاذبية في دراسة الهجرات السكانية ،من خلال امتصاص مراكز التجارة والصناعة لها حيث وجدها تنمو أقل مع المسافة نسبيا[1] .

ثم بعد ذلك طرحت فكرة الجاذبية من قبل تنبيرجن (Tinbergen 1962)،وآخرون ،حيث يعتبر أول من استخدم هذا القانون لدراسة تدفقات التجارة العالمية[2]. لم يكن للنموذج أساس واضح في نظريات التجارة إلى أن جاء (Anderson James 1979) و وضع النموذج بالاعتماد على تابع الطلب مع مرونة إحلال ثابتة بين الدول. حيث عمل كثير منهم على تطوير هذا النموذج القياسي ليقيس حجم التجارة الثنائية البينية ويفسر تدفقات التجارة بين الدول. و بعدها أصبح هذا النموذج واسع الانتشار في مجال التجارة الدولية لتفسير اتجاهات التجارة الثنائية بين الدول. حيث تبين أن حجم التجارة بين البلدين يعتمد على الدخل المحلي الإجمالي، ويرتبط بعلاقة عكسية مع عامل المسافة بينهما ،وأصبح نموذج الجاذبية نموذجا شائعا في تحليل الظواهر المرتبطة بتدفقات السلع أو الخدمات (Matyas 1998)[3].

وقد استخدم رالي (Reilly's) قانون الجاذبية في تحليل أنماط رحلات التسوق وتجارة التجزئة بهدف تحديد المناطق التجارية لعدد من المدن الأمريكية .كما استخدم النموذج منذ فترة طويلة في العلوم الاجتماعية في ما يسمى بالتفاعلات الاجتماعية ،ومنها الهجرة والسياحة ،الاستثمار الأجنبي المباشر والشحن...الخ ثم تم صياغته من قبل الباحثين الاقتصاديين ديكن و سونارا(Deken and sonara 2001) على النحو التالي[4]:

$$F_{ij} = G\frac{M_i^{\alpha} M_j^{\beta}}{D_{ij}}$$

- ✓ **Fij**:التدفقات من الأصل i إلى الوجهة j./ **F**:التدفق النقدي(لقيم الصادرات).
- ✓ **Mi, Mj:**يعكس حجم الاقتصاد للموقعين i وj، / M عادة تمثل حجم الناتج المحلي الاجمالي GDP لكلا الموقعين.
- ✓ **Dij:**المسافة بين الموقعين وعادة تقاس من المركز إلى المركز وهو مؤشر تكلفة التجارة.

[1] Peter A. G. van Bergeijk ،**the gravity Model In International Trade**،University press Combridge،New york،2010،p 4.
[2] Luca De Benedictisand Luca Salvatici،**The Trade Impact of European Union Preferential policies**،Sprining،Italy،p5.
[3] هلا علي يوسف ،مرجع سابق، ص 750
[4] هلا علي يوسف ،نفس المرجع ،نفس الصفحة

✓ **G**:ثابت الجاذبية.

ولقد توصل تنبيرجن Tinbergen سنة 1962 ،بأنه يمكن تطبيق هذه المعادلة الأخيرة على تدفقات التجارة الثنائية ،وكان هدفه إيجاد العوامل التي توضح حجم التجارة بين دولتين ،وهذه العوامل تتمثل في:

- ✓ العوامل المرتبطة بالعرض الكلي للدولة المصدرة.
- ✓ العوامل المرتبطة بالطلب الكلي للدولة المستوردة.

حيث هذان النوعان هما أساسا حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة ،وحجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة.

وفي سنة 1966 أضاف لينمان(Linnemann1966) متغير المسافة ، و في هذه الدراسة سوف نعتمد عند صياغة النموذج على المسافة المرجحة "distw" distwess[*] وهي تعني حساب المسافة بين البلدين i وjعلى أساس مسافات ثنائية بين أكبر المدن من هذين البلدين في عدد سكانهما لأنها تتناسب وتتطابق مع نماذج الجاذبية في تدفقات التجارة الثنائية وفق الصيغة التي وضعها Thierry Mayer في سنة 2002 والصيغة كما يلي[1]:

$$dij = \left(\sum_{k \in i} \left({popk}/{popi} \right) \sum_{e \in i} \left({pope}/{popj} \right) \mathrm{d}^{\theta} ke \right)^{1/\theta}$$

dij:المسافة المرجحة.

Popk:يعني عدد سكان المدينة k

Popi:يعني عدد سكان البلد i

θ :معلمة حساسية التدفقات التجارية للمسافة الثنائية.

dk:لحساب distw.

ومتغير حجم السكان لقياس اقتصاديات الحجم ،كما أضاف المتغيرات المعيقة للتجارة ،مثل العوامل الطبيعية والعوامل الاصطناعية ،فالعوامل الطبيعية المعيقة للتجارة عرفت بالعوامل التي تفرضها الطبيعة وتقف عائقا في طريق التجارة مثل تكاليف النقل ،تكاليف الوقت....الخ ،أما العوامل الاصطناعية المعيقة للتجارة التي تفرضها الحكومة مثل :التعريفة الجمركية ،العوائق الكمية ،وشروط التبادل....الخ ،كما يمكن تحويل المعادلة السابقة إلى

[*] distwess والتي رمزنا لها في دراستنا هذه بـ DIST

[1] Thierry Mayer, Soledad Zignago,**Notes on CEPII'S distances measures**,www.cepii.fr/francgraph/bdd/distances-pdf,p 4,5.

شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي من خلال توظيف اللوغاريتم **(Ln)**.حيث تتمثل المعادلة في شكلها الخطي كما يلي[1]:

$$\mathbf{Ln(F_{ijt}) = \alpha + \beta 1 In(M_{it}) + \beta 2 In(M_{jt}) - \beta 3 In(D_{ij})}$$

يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير اللوغاريتم تدفقات التجارة من صادرات وواردات، وهي المتغير التابع هنا اعتمادا على ثلاث متغيرات تابعة ،والمتمثلة في لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المصدرة ولوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المستوردة، ولوغاريتم المسافة بينهما، ويمكن استخدام معلمات النموذج كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى اقتصاديات الدول والمسافة بيتهما. تزيد تدفقات على وجه التحديد بمعدل α%،إذا زاد حجم اقتصاد الدولة I بنسبة 1% في حين تتقلص تدفقات التجارة بين الدولتين i وj إذا زادت المسافة بينهما بنسبة 1% ،وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج الأساسي تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في تدفقات التجارة. لذلك قام الاقتصادي porto سنة 1999 [2]، بزيادة المتغيرات الوهمية إلى نموذج الجاذبية مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس الدول ،وتتمثل أهمها في[3]:

Borderij: متغير وهمي يأخذ القيمة **1** إذا كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين i و j ،و0 ما عدا ذلك.

Languageij: متغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا كانت اللغة المشتركة بين الدولتين i و j ،و0 ماعدا ذلك.

Colonizeri:متغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا كانت الدولتين iوj مشتركتين في التاريخ الاستعماري،و0 ماعدا ذلك.

والدراسة التي تناولها وليد عبد مولاه في سنة 2009[*] اشتملت المتغيرات الوهمية الخاصة بالمنطقة العربية كمحاولة لتقديم أثر الاتفاقيات الإقليمية العربية على التجارة العربية البينية والمتمثلة في:

[1] عيسى محمد الغزالي ،مرجع سابق ،ص3.
[2] هلا علي يوسف، مرجع سابق،ص750.
[3] عيسى محمد الغزالي ،مرجع سابق،ص5.
[*] انظر إلى وليد عبد مولاه، مرجع سابق، ص05.

GAFTAi:متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj ينتميان إلى المنطقة الكبرى العربية الحرة، و0 ما عدا ذلك.

GCCij:متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان iوj ينتميان إلى دول مجلس التعاون الخليجي،و0 ماعدا ذلك.

UMAij: وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وj ينتميان إلى دول الاتحاد المغاربي،و0 ماعدا ذلك.

AGADIRij:متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i وينتميان إلى الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير 2004،و0 ماعدا ذلك.

أما في هذه الدراسة سنتجنب فيها على المتغير الوهمي المتمثل في اللغة المشتركة كونها كل الدول تتكلم العربية ، وأردنا إدخال متغير الحدود الساحلية لكن شاءت الصدف كل دول محل الدراسة لها ساحل فحذف هذا المتغير، وسنعتمد على المتغيرات للاتفاقيات الإقليمية المتمثلة في منطقة التجارة العربية الحرة ،الاتحاد المغاربي ،مجلس التعاون الخليجي ،واتفاقية أغادير وذلك لتقييم أداء التجارة البينية ضمن التجمعات العربية وفق بيانات وإحصائيات دولية ، و اختيار الدول مرتبط بتوفر البيانات لدى المواقع الرسمية المصدرة لهذه المعطيات.

وكذلك فان الاعتماد على نموذج الجاذبية في هذه الدراسة لقياس مدى تأثر تدفقات التجارة بمستوى تغيير سعر الصرف كمعيار لقياس حجم الاحتياطي من العملة الأجنبية بما يدعم تنافسية الصادرات لهذه الدول، إضافة إلى عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي ،والمتغيرات الوهمية والمتمثلة في التاريخ والحدود المشتركة ومدى تأثيرها في تنمية وتحفيز التدفق التجاري.

المطلب الثاني :نظرة عامة حول اقتصاديات الدول محل الدراسة

تعد الدول العربية من الدول المتنوعة اقتصاديا ،لامتلاكها ثروات طبيعية هائلة، مثل الجزائر، قطر...الخ، واحتوائها على اليد العاملة الهائلة مثل مصر ودول تتميز بالتنوع في هيكلها الاقتصادي مثل تونس، المغرب .عموما فان الأحوال الاقتصادية تتأثر في المنطقة العربية إلى درجة كبيرة بمتغيرين أساسين هما :

- ✓ أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة.
- ✓ السياسات والأنظمة الاقتصادية المتبعة داخل القطر العربي من جهة أخرى.

وفي هذا المطلب سنتطرق إلى عرض أهم محددات اقتصاديات الدول العربية محل الدراسة.

أولا: لمحة عامة عن الدول محل الدراسة:

تعد الدول العربية في مجملها دول غنية، فمثلا الدول التي تقع في شمال إفريقيا والمطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا والبحر الأحمر شرقا والمحيط الأطلسي غربا، وتشكل منطقة ربط الصحراء الكبرى بأفريقيا جنوب الصحراء ،وحسب التوزيع الإقليمي الخاص بالأمم المتحدة فان منطقة شمال أفريقيا تضم ست دول وهي: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر ،السودان، والمملكة المغربية ومنطقة الصحراء الغربية[1].ولكن حسب اتفاقية إنشاء الاتحاد المغاربي فان دول شمال أفريقيا تتمثل في خمس دول في مجملها تقع في الجزء الغربي من العالم العربي :ليبيا، تونس ،المغرب ،الجزائر، موريتانيا[2]،وفي هذه الدراسة سوف نتطرق إلى الجزائر، تونس و المغرب، و ذلك راجع لعدم توفر المعطيات الكافية لبقية الدول.

أما الدول التي تقع في الخليج العربي في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب أسيا، فهي تعتبر من أحد أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تعتبر همزة وصل بين القارات الثلاث إفريقيا، آسيا وأوروبا ،كما تتحكم في مختلف أذرع المائية وهي البحر الأحمر والبحر الأبيض ،والخليج العربي، وبالتالي تتحكم في مختلف طرق المواصلات البرية والبحرية وحركة التجارة والترانزيت ،تبلغ المساحة الإجمالية لهذه الدول 2,673 مليون كم^2،وتعداد السكان الإجمالي بلغ 33.1 مليون نسمة [3] وهذه الدول شكلت تكتل اقتصادي وهو ما يسمى بمجلس التعاون الخليجي سنة 1981.وسنتطرق في دراستنا هذه إلى الدول الخليجية التالية: البحرين ،قطر ،عمان، و الكويت، و ذلك راجع, كما سبق ذكره, لعدم توفر المعطيات الكافية لبقية الدول.

أما الأردن ولبنان ،فالأول يعد بلد صغير ،يقع جنوب غرب آسيا ،فهو يتوسط الشرق الأوسط بوقوعها في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام، والشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية لها حدود مشتركة مع كل من سوريا من الشمال، فلسطين من الغرب، العراق من الشرق، وتحدها شرقاً وجنوباً المملكة العربية السعودية ،لها

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki شمال أفريقيا.

[2] http://www.majliselouma.dz مجلس الأمة.

[3] بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013/2012 ،ص 20 .

منفذ بحري وحيد يطل على البحر الأحمر، لكن اقتصاده في تحسن مستمر، حيث يعتمد على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وتعد من الدول الناشئة[1].

و الثاني لبنان هي أحد الدول العربية التي تقع في الشرق الأوسط وغربي آسيا، حيث يعتمد اقتصادها على الخدمات المصرفية والسياحية ،والقطاع الخاص 75% يمثل من الطلب الكلي والقطاع المصرفي يمثل جزء كبير من هذا الطلب[2].

وعموما فإننا سنتناول الدول محل الدراسة والمتمثلة في الجزائر ،تونس ،والمغرب ،مصر، البحرين، الكويت، قطر، لبنان، عمان، والأردن

الجدول رقم (07): نظرة عامة حول دول محل الدراسة لسنة 2014

الدولة	المساحة كم^2	عدد السكان	الكثافة لكل كم^2	العاصمة	العملة	اللغة الرسمية
الجزائر	2,381,741	38,700,000	14	الجزائر	الدينار الجزائري	العربية والامازيغية
تونس	163,610	10,997,000	66	تونس	الدينار التونسي	العربية
المغرب	710,550	33,304,000	70	الرباط	الدرهم المغربي	العربية والامازيغية
مصر	1,001,449	86,814,000	74	القاهرة	الجنيه المصري	العربية
البحرين	765,5	1,315,000	7	المنامة	الدينار البحريني	العربية
الكويت	17,818	2,191,000	201	الكويت	الدينار الكويتي	العربية
قطر	11,521	4,122,000	123	الدوحة	ريال قطري	العربية
لبنان	10,452	3,993,000	25	بيروت	ليرة لبنانية	العربية
عمان	309,500	6,675,000	219	مسقط	ريال عماني	العربية
الأردن	89,287		131	عمان	الدينار الأردني	العربية

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا ومؤشرات التنمية للبنك العالمي و التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية للدول محل الدراسة

المؤشرات الاقتصادية بمستوى الاقتصاد الكلي هي الإحصاءات التي تعبر عن الحالة الراهنة لاقتصاد دولة ما اعتمادا على مجال معين من الاقتصاد. فهذه المؤشرات هي بمثابة مقياس نبض الاقتصاد العالمي.

[1] https://ar.wikipedia.org
[2] https://ar.wikipedia.org

وبما أن في السنوات الأخيرة عرفت المنطقة العربية ثورات شعبية أدت إلى تقليص حجم الاقتصاد الإفريقي، بعد الانتعاش الذي عرفه بعد الأزمة العالمية لسنة 2009 ،حيث تراجع مؤشر النمو بالقارة 5% في 2010 إلى 3.4% في سنة 2011 [1].وبما أن النفط يلعب دورا مهما ومتزايدا في اقتصاديات الدول العربية ،فحجم الاقتصاد هنا يتأثر بتغير أسعار النفط العالمية ،حيث عرفت السنوات القليلة الاخير تراجعا مستمرا أثر بالسلب على ناتجها الإجمالي، وعموما سوف نتعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول كما يلي:

الشكل رقم (10): تطور سكان عينة الدراسة*

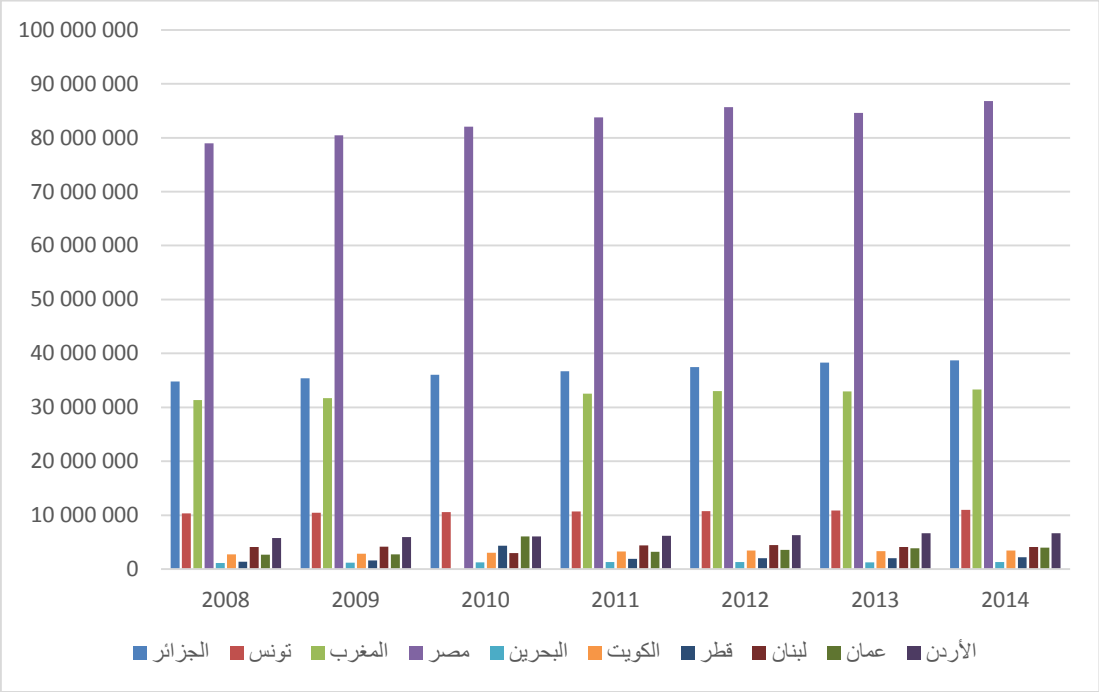

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مؤشرات التنمية للبنك العالمي

من التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن جميع الدول عرفت زيادة ملحوظة في عدد سكانها خاصة مصر، وانخفض العدد بشكل طفيف في سنة 2013 وهذا يرجع لأسباب عدة منها الهجرة نحو الخارج بسبب تردي الأوضاع داخل البلاد وفقدان الأمن، اضافة الى الهجرة من أجل العمل ...الخ، أما الجزائر وتونس فهناك زيادة طفيفة لكل سنة .

[1] https://ar.wikipedia.org اقتصاد إفريقيا.

* بيانات سنة 2014 أخذت من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.

الجدول رقم (08): الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة للفترة (2008-2014)

السنوات / الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	171,000,692,135	137,211,039,900	161,207,268,841	200,013,050,828	209,047,389,600	209,703,529,364	213,518,488,688
تونس	44,856,586,316	43,454,935,940	44,051,138,745	45,876,971,161	45,131,250,400	46,920,723,826	48,612,652,412
المغرب	92,507,257,784	92,897,320,376	93,216,746,662	101,370,474,295	98,266,306,615	107,316,974,438	110,009,040,838
مصر	162,818,181,818	188,982,374,701	218,888,324,505	236,001,858,960	262,824,255,568	271,972,822,883	286,538,047,766
البحرين	28,829,850,746	22,938,218,085	25,713,271,277	29,044,069,149	30,756,462,766	32,897,606,383	33,851,063,830
الكويت	147,395,833,333	105,899,930,507	115,419,050,942	154,027,536,232	174,070,025,009	174,161,495,063	163,612,438,510
قطر	115,270,054,945	97,798,351,648	125,122,306,346	169,804,735,989	190,289,835,165	201,885,439,560	210,109,065,934
لبنان	28,829,850,746	35,139,635,158	38,009,950,249	40,078,938,640	43,205,095,854	44,352,418,120	45,730,945,274
عمان	60,905,331,599	48,388,296,489	58,641,352,406	67,937,581,274	76,341,482,445	78,182,574,772	81,796,618,986
الأردن	21,971,835,283	23,818,322,958	26,425,379,437	28,840,263,380	30,937,277,606	33,593,843,662	35,826,925,775

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول ،يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول عرف تطورا ملحوظا ،باستثناء سنة 2009 أين وقعت الأزمة العالمية، وبعدها عاد للارتفاع بالنسبة للجزائر، مصر، الكويت، البحرين، عمان، لبنان، أما تونس والمغرب ارتفع ثم انخفض في سنة 2012 وهذا ما يفسر تأثر قطاع الخدمات والمتمثل في السياحة بأحداث منطقة شمال إفريقيا التي أدت إلى عزوف السائحين وبالتالي التأثير على حجم الناتج، أما قطر فلقد عرف انخفاضا في سنة 2014 متأثرا بانخفاض أسعار النفط في السوق العالمي.

عموما من خلال مما سبق يلاحظ أن الدول المنفتحة أكثر على العالم الخارجي تتأثر مباشرة بالاهتزازات والتقلبات الدولية ونخص بالذكر هنا الدول المصدرة للنفط، أما الدول الأخرى كالأردن ولبنان فهي تعتمد في تكوين ناتجها الإجمالي على قطاعات أخرى كالخدمات مثلا تكون في وضعية أفضل من شقيقاتها .

الجدول رقم (09):أهم المنتجات الزراعية والموارد الأساسية في عمليات التدفق التجاري للدول محل الدراسة

الدول	المنتجات الزراعية الأساسية	الموارد الطبيعية الأساسية
الجزائر	القمح.الشعير.العنب.الحمضيات.الخرفان	بترول، غاز طبيعي،فحم.بوكسيت. كروميت، نحاس،ذهب،نيكل،ملح ،خشب
تونس	زيتون، منتوجات حليبية ،حمضيات ،بنجر سكرى، تمور، لوز، بقر، خضروات	بترول، فوسفات، كروم، منغنيز ،ذهب، رصاص، زنك، ملح
المغرب	شعير.قمح.خمور.خضر.زيتون.مواشي	فوسفات.ذهب.منغنيز.زنك.ملح
مصر	القطن.الأرز.الذرة.الفول.الفواكه.الخرفان. بقوليات	بترول.غاز طبيعي.ذهب.فوسفات.منغنيز.كالكير.جيبس.رصاص.زنك
البحرين	الفواكه، الدواجن، منتوجات حليبية، الصيد، البقوليات	بترول، غاز طبيعي،لؤلؤ
قطر	فواكه، خضر ،دواجن، منتوجات حليبية، بقر ،سمك	بترول، غاز، فوسفات، ألمنيوم بوكسيت جيبس، نحاس
لبنان	حمضيات ،عنب ، زيتون، تبغ، غنم ،بقوليات	كالكير.ذهب.ماء.ملح
عمان	تمور.دواجن.منتوجات حليبية ة.البقر.بقوليات.	بترول.نحاس كروميت غاز طبيعي.جيبس.
الأردن	القمح.الشعر.طماطم.بطيخ.زيتون.خرفان.معز	فوسفات.بوتاسيوم
الكويت	السمك	بترول ،غاز طبيعي

المصدر : Kheladi Mokhtar ; « Le poids économique du monde arabe en méditerranée » ;p54et p57

نتيجة لكون اقتصاد هذه الدول ينتمي إلى اقتصاد الدول النامية ،فهو يتميز بالتخلف التكنولوجي وهشاشة القطاع الإنتاجي فان معظم عمليات التبادل التجاري تتم من خلال مواد أولية ،أو منتجات زراعية .وعليه يتميز بخاصية أحادية الغلة والتخصص الشديد في المنتجات ،فمن خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن هذه الدول تعتمد في عمليات التبادل الخارجي على نوعين من المنتجات أولها الموارد الطبيعية كالبترول والغاز.. الخ، أو منتجات زراعية كالقمح ،الشعير...الخ.

تطور سعر الصرف للدول محل الدراسة:

انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على حركة أسعار صرف العملات العربية، خاصة مع المكاسب التي حققها الدولار في سنة 2014 نتيجة لتحسن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ،وعموما عرفت أسعر صرف بعض العملات العربية استقرارا وذلك لارتباطها مع الدولار مع استمرار بعض البنوك المركزية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي بهدف إبقاء أسعار الصرف ثابتة مقابل الدولار، حيث ترتبط عملة

كل من البحرين، قطر، عمان، الأردن ولبنان بالدولار، أما دولة الكويت فترتبط عملتها بسلة العملات، في حين المغرب تتبنى نظم ثابتة مقابل اليورو، أما الجزائر، تونس، مصر فهي تتبنى نظما مدارة للصرف. حيث أدت هذه التطورات إلى رفع قيمة عملات البحرين، قطر، عمان، مقابل اليورو بنسب تتراوح بين 0.66 % إلى 0.72%،فيما ارتفعت قيمة الدينار الكويتي مقابل سلة العملات مقابل اليورو بنسبة 0.27% ،كذلك ارتفعت الليرة اللبنانية والدينار الاردني مقابل اليورو بنسب تتراوح من 0.14% الى0.85%،أما الدينار المغربي فلقد عرف تطورا مقابل اليورو بنسبة 0.27% ،أما الدينار التونسي والجزائري فلقد عرف تراجعا بنحو4.45% و1.53% مقابل الدولار على التوالي ،كذلك انخفض الجنيه المصري بنسبة 3.02 % مقارنة بالضغوط على سوق الصرف الأجنبي من خلال تدخلات البنك المركزي المستمر، والجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف للدول محل الدراسة[1].

الجدول رقم (10):تطور الصادرات البينية للدول محل الدراسة لسنة 2013*

الدول	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	البحرين	الكويت	قطر	لبنان	عمان	الأردن
الجزائر	-	1,649,046,544	1,051,845,893	644,199,084	61,305	7,693,864	4,682,888	52,605,533	264,041	8,174,421
تونس	486,441,005	-	192,192,722	67,200,091	554,931	6,980,517	4,694,230	11,281,404	3,889,390	13,086,802
المغرب	209,389,394	86,861,818	-	166,692,598	2,550,619	6,331,091	8,266,477	71,526,991	6,946,630	26,291,144
مصر	504,863,883	225,881,010	406,136,160	-	48,423,295	277,539,386	218,753,619	704,292,120	102,226,230	851,816,570
البحرين	78,600,276	23,661,342	157,396,946	121,902,808	-	242,610,987	461,812,393	18,265,580	558,793,416	127,228,739
الكويت	16,141,090	6,154,388	9,412,341	60,935,299	97,197,931	-	161,815,491	42,249,696	128,727,668	136,799,559
قطر	55,769,752	20,540,339	119,526,312	56,941,516	200,466,347	1,141,825,799	-	42,471,127	562,877,145	234,759,693
لبنان	37,105,219	7,349,931	13,336,306	73,231,565	19,922,866	73,423,559	93,890,134	-	18,449,098	141,801,837
عمان	20,188,877	14,160,256	9,524,215	157,812,337	122,535,781	461,812,393	396,266,573	28,304,510	-	34,217,149
الأردن	139,711,758	17,612,681	9,475,961	130,157,656	50,672,754	138,679,028	133,744,768	154,030,900	53,119,652	-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات un Comtrade Database

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الصادرات البينية بين هذه الدول تتفاوت من دولة إلى أخرى ،مثلا الجزائر فصادراتها بالدرجة الأولى موجهة إلى دول الجوار تونس و المغرب، ثم تليها مصر فلبنان والأردن وأخيرا دول مجلس التعاون الخليجي، أما تونس فصادراتها للجزائر تحتل المركز الأول ثم تليها المغرب فمصر والأردن، لبنان ثم دول

[1] انظر الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

* http://comtrade.un.org/data

مجلس التعاون الخليجي و كذلك المغرب، وهذا ما يثبت ما تنبأ به نموذج الجاذبية أن القرب الجغرافي والتاريخ والثقافة المشتركة تؤثر ايجابيا على التدفقات التجارية.

أما الأردن فصادراتها موجهة إلى لبنان بحكم قرب المسافة ثم إلى الجزائر وهذا يرجع للاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الطرفين لإقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين من أجل تنشيط حجم التبادل التجارة البينية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين* ،ثم الكويت وهذا أيضا يعود إلى تفعيل اتفاقية تشجيع المبادلات التجارية وحماية الاستثمارات لسنة 2001 بين الدولتين، ثم مصر لإقامة منطقة تبادل تجاري حر وذلك بتطبيق التخفيض الجمركي(1999-2005) على السلع تدريجيا إلى أن يصل100% في إطار تعزيز التكامل الاقتصادي بينهما لدعم التنمية والتقدم بين الشعبين. عموما نستنتج أن الاتفاقيات الثنائية للأردن مع العديد من الدول العربية تؤثر بالإيجاب على حجم الصادرات البينية لها.

مما سبق نلاحظ أن للمسافة أثر عكسي في حجم التجارة البينية، أي كلما قلت المسافة كلما قلت تكلفة الشحن والتأمين وبالتالي يرتفع حجم التبادل والعكس صحيح وهذا ما لوحظ مع جميع الدول للجوار الحصة الأكبر في إجمالي الصادرات البينية ،إضافة إلى عاملي تشابه الثقافة والتاريخ والعادات لدى هذه المجتمعات؛ عموما سوف نتطرق في هذه الدراسة للتحليل أداء التجارة البينية من منطلق هذه المتغيرات في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتحليل أداء التجارة البينية للدول العربية محل الدراسة

بعد التعرف على ماهية نموذج الجاذبية في تفسير تدفقات التجارة الثنائية للدول، وتحديد أهم المتغيرات الأساسية والوهمية المكونة لهذا النموذج ،إضافة إلى التطرق للدول العربية المراد دراستها والتعرف على طبيعة ومكونات اقتصادها، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى صياغة النموذج وفق المعطيات والبيانات المعتمدة دوليا، لاستنباط النتائج وإسقاطها .

* انظر إلى المرسوم الرئاسي 98-252 مؤرخ في 1998/08/08 بين الجزائر والمملكة الأردنية الهاشمية.

المطلب الأول: قراءة إحصائية لنموذج الدراسة

معطيات الدراسة تم جمعها من عدة مصادر لهيئات دولية و إقليمية معتمدة وكانت كما يلي: معطيات المتغير الناتج المحلي الإجمالي من البنك الدولي ،الصادرات البينية من un Comtrade Database ،عدد السكان من مؤشرات التنمية للبنك العالمي، المسافة المرجحة والمتغيرات الوهمية المتمثلة في الحدود والتاريخ الاستعماري المشترك من le centre d'etudes prospective et d'informations internationales(CEPII)، وحسب تاريخ إبرام الاتفاقيات الإقليمية العربية وتطبيقها الفعلي كانت المتغيرات الخاصة بالاتفاقيات.

قبل البداية في تقدير النموذج القياسي, عينة الدراسة تضم 10 دول عربية التي تم ذكرها سابقا. و قد تم جمع البيانات لهذه الدول للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014. هذا يعني أننا قد حاولنا جمع معطيات قدرها $10 \times 9 = 90$ مشاهدة لكل سنة. اي, $9 \times 15 = 135$ مشاهدة لكل دولة. هذا يعني أننا حاولنا جمع 1350 مشاهدة ككل. معطيات بعض الدول لبعض السنوات لم يتسنى لنا جمعها لعدم توفرها في المواقع المعتمدة, على سبيل الذكر لا الحصر, صادرات تونس في سنة 2014. و لذلك فضلنا العمل بهذه السنة الحديثة بدل حذف هذه السنة من تحليلنا لنموذج الجاذبية.

قبل الشروع في تقدير النموذج, علينا كذلك أن نشير إلى مايلي:

- ✓ المتغير التابع و بعض المتغيرات المستقلة في النموذج بعدها ثلاثي. البعد الأول هو السنوات, الثاني البلد الأصل و البعد الثالث و الأخير هو البلد الوجهة و هذا ما صعب علينا كثيرا التعامل مع هذه البيانات. بمعنى أنواع البيانات المعروفة هي بيانات السلاسل الزمنية و التي لها بعد واحد ألا و هو الزمن. النوع الثاني للبيانات هو البيانات المقطعية و بعدها الوحيد هو الأفراد أو الأشخاص. و النوع الثالث للبيانات هو بيانات البانل و لها بعدين الزمن و الأفراد, أي هذا النوع الأخير من البيانات له بعد النوع الأول (الزمن) و له في نفس الوقت بعد النوع الثاني من البيانات (الأفراد). البيانات التي سنحاول استخدامها في دراستنا, نظرا لخصوصيات نموذج الجاذبية, لها أكثر من بعدين. لذا توجب علينا توخي الحذر و التفكير مليا في كيفية التعامل مع هذه البيانات. الخيار الأول الذي فكرنا فيه هو تجميع البيانات لكل السنوات و البلدان في شكل بيانات مجمعة (Pooled data), هذا يعني أننا فرضنا مسبقا أن معلمات

كل الدول و لكل السنوات ثابتة و لا تتغير حسب كل دولة و كل سنة. هذه الفرضية التي تعني تجانس و توافق كل الدول يجب علينا إختبارها و التأكد من تحققها, في حالة عدم جدواها (عدم تحققها), يجب علينا التفكير في بديل لذلك. تجريبيا, هناك خيار ثاني و هو تقدير نموذج جاذبية لكل دولة على حدى (10 نماذج جاذبية), هذا الخيار مبني على عدم تجانس عينة الدراسة و بالتالي سنقوم بتقدير كل معلمة لكل بلد بما فيها معلمة الحد الثابت. هناك خيار أخر و هو تقدير نموذج الأثار الثابتة و الذي يفرض تساوي كل معلمات المتغيرات المستقلة في نموذج الجاذبية و يكون الاختلاف فقط في معلمة الحد الثابت التي تتغير من دولة إلى أخرى. إذا يجب علينا المفاضلة بين ثلاث هياكل للنموذج, نموذج مجمع, نموذج لكل دولة و أخير نموذج الأثار الثابتة. لتحديد هيكل النموذج الامثل, سنتبع منهجية (Hsiao,1986).

- ✓ بالاستعانة ببرنامج stata 13 وبعد إدخال المعطيات تحصلنا على النتائج الموضحة في الجداول أدناه، والتي سنتطرق لها بالتفصيل من خلال تحليل هذه البيانات ،وقبل اللجوء إلى التحليل الإحصائي والاقتصادي لابد من إجراء اختبارات التجانس المعالم ،والشكل التالي يوضح خطوات اختبارات التجانس:

الشكل رقم 11: خطوات اختبارات التجانس

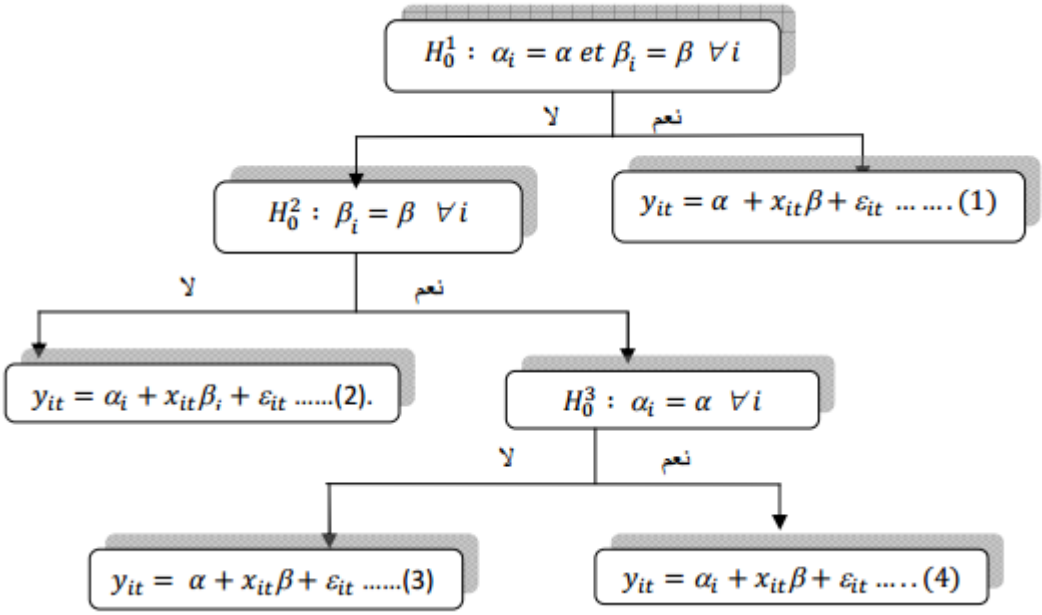

Source: Régis bourbonnais, économétrie,9 édition, dunod, p349

أولا: اختبارات التجانس.

1-اختبار الفرضيةH_0^1: $a_{0i} = a_0$ ، $\beta' = \beta_i'$ (فرضية التجانس الكلي)

مجموع مربعات البواقي الخاص بالفرضية H_0^1

RSS_s: مجموع مربعات البواقي غير المقيدة والذي يساوي مجموع مجاميع مربعات البواقي للكل دولة مصدرة.

RSS_{1c} : مجموع مربعات البواقي المقيدة والذي يساوي مجموع مربعات البواقي للنموذج التجميعي والذي تحصلنا عليه من الملحق رقم 01 للبيانات المجمعة.

RSS_s	RSS_{1c}
672.60	3158.57

$$F_1 = \frac{(RSS_{C1} - RSS)/(95)}{RSS/(1180)}$$

$$F_1 = \frac{(3158.57 - 672.60)/(95)}{672.60/(1180)}$$

F_1=(2485.96/95)/(672.60/1180)= 45.90

القرار: لدينا F المحسوبة أكبر من F المجدولة(1.26) نرفض فرضية العدم(التجانس الكلي) عند مستوى معنوية 5%.

2-اختبار الفرضيةH_0^2: $\beta' = \beta_i'$ (التجانس في معاملات المتغيرات المستقلة)

مجموع مربعات البواقي الخاص بالفرضية H_0^2

RSS_{2c} : مجموع مربعات البواقي المقيدة والذي يساوي مجموع مربعات البواقي للنموذج الآثار الثابتة.

RSS_s	RSS_{2c}
672.60	2204.66

$$F_2 = \frac{(RSS_{C2} - RSS)/(86)}{RSS/(1180)}$$

$$F_2 = \frac{(2204.66 - 672.60)/(86)}{672.60/(1180)}$$

F_2=(1532.06/86)/(672.60/1180)= 31.25

القرار: لدينا F المحسوبة أكبر من F المجدولة(1.26) نرفض فرضية العدم(التجانس في معاملات المتغيرات المستقلة) عند مستوى معنوية 5%. إذن النموذج الأمثل إحصائيا هي النماذج المقدرة لكل دولة مصدرة. والجداول أدناه توضح النماذج الخاصة لكل دولة

نتائج تقدير نماذج الجاذبية للدول محل الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية موضحة في الجدول التالي:

أولا : النموذج الأولي

الجدول رقم 11: تقدير النموذج الأولي لكل دولة مصدرة

LEXP	البحرين	الجزائر	مصر	الأردن	الكويت	لبنان	المغرب	عمان	قطر	تونس
LGDPi	2.005773***	-0.1625735	1.055562***	0.5516986***	0.0618676	0.1660926	1.060627***	1.276313***	1.3366303***	1.269422**
LGDPj	-0.3911919*	2.187954***	1.220186***	0.2964461***	0.363649**	0.7780696***	0.29631***	0.5821177**	0.24535	-0.2942664*
LDISTj	-0.3327887***	-0.4055174*	0.0330596	-1.344544***	-0.0333078	-0.1974141***	-0.1409142***	-0.0732974	0.0258486	0.5138399***
er	-0.0000257	-0.0007954	-0.0001955	-0.0000184	-0.0004527**	0.0089729**	-0.0003292*	-0.0001179*	0.0000139	-0.0012681
Pop	1.42-08**	-6.93-09	-2.75-08**	4.61-08**	-1.10-08*	-1.95-08***	2.11-09	-8.66-09	1.08-08	7.66-09
Colonizerij	1.632433***	2.026903***	0	0.1171907	0.5571973***	0	0.4726324***	0	0.7406574***	-1.980306
Borderij	0	-0.2249953	0	0	0	0	0	0	0	0.2269693
gaftaij	-0.6436948***	-0.2015716	0.1449752	0.4023389**	0.6376363*	0.2192071	0.450637**	-0.4534477	-0.8955485***	0.3755873
gccij	1.163226***	-5.763816***	-3.099901***	1.660586***	-0.4330775*	-1.1420249***	-2.819655***	0.8397907**	0.8114603***	-3.008761**
umaij	0.6778778**	0	-1.960599***	0.6173678	-2.552303***	-2.7156***	0	-1.676425***	-1.513145***	4.177101***
agadirij	0.0676068	0.0120716	0.4767516**	-0.3643334**	-0.0543378	0.4698977***	-0.3255317	0.5025147**	0.55774206**	0.1423056
-cons	-36.03134***	-25.82537*	-37.27993***	14.51758***	7.719816	5.938833	-14.51348**	-27.15608***	-22.32494***	-13.82268
R^2	0.8551	0.8666	0.9045	0.7860	0.8917	0.8392	0.9035	0.6985	0.7597	0.8664
n	135	127	135	135	90	135	135	135	134	126

*** معنوية المتغيرات عند مستوى معنوية 01% ** معنوية المتغيرات عند مستوى معنوية 05% * معنوية المتغيرات عند مستوى معنوية 10%

المصدر : من اعداد الطالبة (أنظر إلى الملحق رقم 2)

حيث:

LGDPi: إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة (بالمليون دولار).

LGDPj:إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة (بالمليون الدولار).

LDISTij: المسافة المرجحة بين الدولتين المتبادلتين.

Er: سعر الصرف بالدولار.

Pop:عدد السكان.

Colonizerij: التاريخ الاستعماري المشترك.

Borderij: الحدود المشتركة.

Gaftaij: منطقة التجارة العربية الحرة.

Gccij: مجلس التعاون الخليجي.

Umaij: الاتحاد المغاربي.

Agadirij: اتفاقية أغادير.

قبل تحليل النموذج المقدر يجب التأكد من فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية، وبما أن حجم العينة كبير جدا، هذا الأمر لا يتطلب منا القيام باختبار فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء، كما أن اختبار فرضية الارتباط الذاتي للأخطاء صعب علينا التحقق منها بسبب طبيعة البيانات المشار إليها سابقا(بيانات ذات ثلاث أبعاد) بالإضافة إلى أن العديد من الباحثين ونذكر منهم (Oscar Torres-Reyna سنة 2007) لا يرون جدوى من قيام باختبار فرضية الارتباط الذاتي للأخطاء لعينة حجم بعدها الزمني أقل من عشرين مشاهدة، بالنسبة لفرضية تجانس تباين الأخطاء، فسنلجأ إلى تقدير النموذج بطريقة white لتجنب عدم تجانس تباين

الأخطاء، وهذه المنهجية فرضت علينا لكي يتسنى لنا حذف المتغيرات غير المعنوية في النموذج والتي يؤدي وجودها ضمن النموذج المقدر إلى تحيز التقديرات[1].

إذن نماذج الجاذبية النهائية والمصححة لكل دولة بعد حذف كل المتغيرات غير المعنوية موضحة في الجدول التالي:

[1] 2007 Panel Data Analysiss Fixed and Random Effects using stata(v.4.2) ، Oscar Torres-Reyna

الجدول رقم 12: تقدير النموذج المصحح لكل دولة مصدرة

LEXP	البحرين	الجزائر	مصر	الأردن	الكويت	لبنان	المغرب	عمان	قطر	تونس
LGDPi	1.985768***	/	1.108923***	0.568209***	/	/	1.041927***	1.336801***	1.321785***	1.430406***
LGDPj	0.4081311**	1.986682***	1.22962***	0.2857701***	0.3879772***	0.8062055***	0.3198266**	0.3301724***	0.2674415**	/
LDISTj	-0.3304892***	-0.3937294***	/	-1.319545***	/	-0.1911948***	-1.1385015**	/	/	0.4986881***
er		/	/	-0.0000219**	-0.0003928***	0.009954***	-0.0003604***	/	/	-0.0013781***
Pop	1.43-08 ***	-0.000689**	2.43-08***	4.49-08***	-1.13-08**	-2.07-08**	/	/	9.97-09**	/
Colonizerij	1.623632***	2.060099***	0	/	0.5395172***	0	0.4322146***	0	/	-1.903397***
Borderij	0	/	0	0	0	0	0	0	0	/
gaftaij	-0.6638793***	/	/	0.4183451**	0.6704946***	-1.389123***	0.4483314***	/	-0.88989***	/
gccij	1.19253***	-5.498408**	-2.930996***	1.67771***	-0.443348**	-2.739753***	-2.898025***	1.064842***	0.8084792***	3.336489***
umaij	0.6640996***	0	-1.932845***	0.6109011*	2.563441***	0.5793349***	0	1.064842***	-1.524002***	3.919569***
agadirij		/	0.6359535***	-0.397414***	/	1.286317	-0.3231985**	/	0.5873427**	/
-cons	-36.02066***	-25.54817***	-38.47992***	14.22745***	8.208607***		-14.57453**	-23.98259***	-22.09559***	-24.13064***
R^2	0.8550	0.8652	0.9029	0.7844	0.8913	0.8366	0.9032	0.6795	0.7595	0.8591
N	135	127	135	135	90	135	135	135	134	126

*** معنوية المتغيرات عند مستوى معنوية 01% ** معنوية المتغيرات عند مستوى معنوية 05% * معنوية المتغيرات عند مستوى معنوية 10%

المصدر : من اعداد الطالبة (أنظر الملحق رقم 3)

المطلب الثاني: القراءة الاقتصادية والنتائج

خلال الجدول أعلاه توضح النتائج ما يلي:

بالنسبة للبحرين أن جميع المتغيرات المستقلة معنوية، حيث أن الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي للدولة الأصل بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 1.98%، كما أن زيادة الناتج المحلي للدولة الوجهة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بنسبة 0.40 %، و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية للنموذج ، كما أن زيادة المسافة بنسبة1 % تؤدي إلى نقص الصادرات بنسبة 0.33 %، أيضا عدد السكان له الأثر الايجابي على حجم الصادرات، و يمكن أن نفسر ذلك من الناحية الاقتصادية أن زيادة السكان ترجع لدخول كفاءات من الخارج للعمل داخل البحرين بحكم أن البلد تستقطب هاته الطاقات البشرية هذا ما يساهم في زيادة الانتاج لهذه الدولة و يأخذ هذا الانتاج منحيين إما لتحقيق الإشباع الداخلي أو للتصدير كما حصل في دراستنا، كما يظهر لنا أن العامل الاستعماري المشترك بين البحرين و الدول المستوردة يعمل كمحفز لزيادة التدفقات التجارية بينهم و هو ما تثبته بيانات الجدول ، من ناحية أخرى فإننا نلاحظ أن البحرين تتعامل تجاريا مع دول خارج منطقة التجارة العربية الحرة ،و هذا ما ظهر حسب معلمة متغير gafta السالبة ، حسب معلمة مجلس التعاون gcc و معلمة الاتحاد المغاربي uma تظهر قوة التعامل بين البحرين مع دول مجلس التعاون الخليجي بالدرجة الأولى عن دول الاتحاد المغاربي و هذا راجع لقرب المسافة الجغرافية التي تسمح بتقليل تكاليف النقل و التأمين و بحكم ان البحرين عضو في هذا التكتل ، و تجدر الاشارة بان متغير الحدود المشتركة تم حذفه من النموذج بسبب الارتباط الخطي مع بعض المتغيرات المستقلة .

لوحظ بنموذج الجزائر ان جميع المتغيرات المستقلة معنوية ، و بما أن درجة الانكشاف الاقتصادي للجزائر مرتفعة جدا هذا يعني أن حجم الاقتصاد يتأثر بالتقلبات الخارجية منها أسعار البترول التي تمثل الركيزة الأساسية في اقتصاد الدولة الأصل و الذي أثبته النموذج المقدر ، حيث أن حجم الصادرات يزداد بزيادة الناتج المحلي للدولة الوجهة بنسبة 1.98 %، بالإضافة الى متغير التاريخ الاستعماري المشترك الذي يظهر من خلال الاشارة الموجبة لمعلمته بأنه محفز جدا لتدفقات التجارة ، أما عن عدد السكان فله أثر عكسي على حجم الصادرات و هذا راجع لعدة عوامل من اهمها هشاشة القطاع الانتاجي، و التخلف التكنولوجي بسبب اهمال الدولة لأنشطة البحث و التطوير ، مما أدى إلى هجرة الأدمغة نحو الخارج ، و الإشارة السالبة للمعلمة gcc تبين ضعف التعامل التجاري مع هذا التكتل ، و رغم ان الجزائر عضو في الاتحاد المغاربي الا أن النموذج أهمل هذا المتغير بسبب

الارتباط الخطي مع المتغيرات المستقلة و يمكن ارجاع هذا الأمر الى توتر العلاقات السياسية بين الجزائر و المغرب كونهما أكبر عضويين في التكتل .

أما عن تقدير النموذج المصري تظهر أن كل المتغيرات معنوية ، حيث أن إذا ارتفع الناتج المحلي للدولة الأصل بنسبة 1.10 % تزداد الصادرات بـ 1 % ، كذلك الحال بالنسبة للناتج المحلي للدولة الوجهة إذا ازداد بنسبة 1.22 % ازداد حجم الصادرات بنسبة 1% ، كما تبرز لنا العلاقة الطردية بين عدد السكان و حجم الصادرات ، و يرجع ذلك لامتصاص بعض القطاعات المفعلة من طرف الدولة و الخواص إلى نسبة كبيرة من اليد العاملة التي تساهم بالدرجة الأولى في زيادة الصادرات مثل ما تم تحليله في الجزء الخاص بالبحرين ، و بما ان مصر دولة مؤسسة و عضو في اتفاقية أغادير فهذا يبرز انعكاس ذلك على حجم مبادلاتها التجارية ، و من خلال معلمة uma السالبة يفسر ذلك تعامل مصر مع الدول خارج هذا التكتل بنسب أكثر . كذلك الحال بالنسبة لمعلمة gcc ، كما تجدر الاشارة الى ان الحدود المشتركة و التاريخ الاستعماري قد حذف من النموذج لطبيعة عمله الموضحه في الدولتين السابقتين .

اما الأردن تظهر لنا أن كل المتغيرات المستقلة معنوية باستثناء متغير الاتحاد المغربي معنوي عند المستوى 10% ، و هذا راجع لتعامل الاردن مع الجزائر ضمن الاتفاقية الثنائية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين ، و العلاقات الطردية تظهر بين المعلمات الناتج المحلي الاجمالي للدولة الأصل والوجهة و معلمة عدد السكان و gafta و gcc مع حجم الصادرات و هذا راجع للاتفاقيات الثنائية الفعالة التي عملت على تشجيع التجارة البينية بين الدولة الأصل و الدول الأعضاء ، و يلاحظ أن سعر الصرف له علاقة عكسية مع حجم الصادرات ، اقتصاديا خروج المنتج من الدولة الأصل يعني دخول العملة الأجنبية بالتالي زيادة العرض الخاص بها ، و هو ما يؤدي بالتأكيد إلى انخفاض أسعار الصرف و هو ما يتوافق مع الأبحاث الاقتصادية .

بيانات الكويت تظهر أن المتغيرات المستقلة معنوية ، حيث نلاحظ توافق النظرية الاقتصادية مع ما هو مطروح من مخرجات النموذج المقدر بالنسبة للمتغيرات الأساسية ، أما معلمة أغادير تظهر موجبة هذا يدل على ان الكويت تتعامل مع الدول الاعضاء في هاته الاتفاقية أكثر من باقي الدول العربية ، و تظهر معلمة gccسالبة هذا يدل على أن الكويت تتعامل مع الدول العربية التي هي خارج هذا المجلس و هو ما يتطابق مع صحة معلمة الاغادير .

بالنسبة للبنان كل متغيراتها المستقلة معنوية ، حيث المتغيرات الأساسية للنموذج تتوافق مع ما تنبأ به النموذج ، و عدد السكان يتناسب عكسيا مع حجم الصادرات ، للإشارة فإن لبنان تتعامل مع دول المغرب أكثر مقارنة مع باقي التكتلات ، و للتاريخ الاستعماري و الحدود المشتركة ليس لهم أهمية في النموذج .

المغرب كل متغيراتها المستقلة معنوية ، و معلماتها الاساسية تتوافق مع ما تنبأ به النموذج ، غير ان معلمة اتفاقية أغادير سالبة رغم أنها عضو فيها الا انها تتعامل مع الدول خارج هذه الاتفاقية أكثر من الدول الاعضاء .

بالنسبة لقطر متغيراتها المستقلة كلها معنوية ، حيث نلاحظ ان حجم الناتج المحلي للوجهة و الأصل ذو علاقة طردية مع حجم الصادرات ، كما أن قطر تتعامل مع دول المجلس و دول الأعضاء في اتفاقية اغادير أكثر من دول الاتحاد المغاربي.

و نظرا لعدم تجانس تباين الأخطاء في النموذج المقدر لعمان أصبحت معلمة سعر الصرف و معلمة الناتج المحلي للدول الوجهة غير معنوية في نموذج تونس الأمر الذي أدى بنا إلى حذف هذين المتغيرين من النماذج باستعمال طريقة الوايت ، و كل المتغيرات المستقلة تظهر معنوية في البلدين ، و عموما نتائج التقدير تتوافق مع النظرية الاقتصادية للنموذج .

خلاصة الفصل الثالث :

ومن خلال ما سبق من القراءة الاقتصادية فانه باستخدام نموذج الجاذبية لتحليل التدفق التجاري البيني ،يمكن إعطاء نظرة اقتصادية تلخص هذه الظاهرة في ما يلي:

- ✓ عند رفض النموذج الأول لنموذج مجموع الدول العربية، هذا دليل صحة الدراسة على أرض الواقع، ويثبت ذلك جل التقارير والإحصائيات سواء العربية أو الدولية على ضعف التبادل التجاري البيني الذي أشير إليه سابقا حيث لا يتجاوز 10% من إجمالي الصادرات العربية.
- ✓ عند التطرق للتحليل الاقتصادي لكل دولة على حدا نجد ما يلي:

نجد أن جل المتغيرات المستقلة التي كان أثرها كما وضحه تقدير النموذج لكل دولة مصدرة ،كان لها الأثر الايجابي على المتغير التابع وهو الصادرات البينية كانت كما يلي:

متغير الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة: بمعنى كلما زاد هذا المتغير زادت الصادرات لهذه البلد ،كما هو الحال في البحرين ،مصر ،الأردن ،والمغرب ،عمان قطر ،تونس وهذا يفسر وجود في هذه الدول قطاعات إنتاجية قابلة للتصدير خارج قطاع النفط.

متغير الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة: أي أن حجم الصادرات البلد المصدر تتأثر مباشرة بحجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة، وهذا واضح بشكل كبير في الجزائر، ويفسر هذا أن حجم اقتصاد هذه البلد يرتكز على صادرات النفط للعالم الخارجي.

متغير المسافة: أي أن المسافة لها علاقة عكسية بالصادرات البينة ،كما أثبت مع البحرين، الجزائر، الأردن، لبنان، المغرب ،وتونس ،بمعنى يزداد التبادل البيني كلما قرب الموقع الجغرافي ،مثل الجزائر، المغرب ،تونس.

متغير سعر الصرف: هذا المتغير له الأثر الايجابي على الصادرات، ولكن ليس بالحجم الكبير، حيث يفسر أن معظم هذه الدول تتبع نظام سعر صرف مستقر نسبيا، غير هذا لا يمنع من ايجابية دعم سعر الصرف لتنافسية الصادرات كما هو الحال في تونس ولبنان.

متغير عدد السكان :من المفترض أن يكون عدد السكان له الأثر الايجابي على حجم الصادرات البينية لهذه الدول، غير أن نماذج بعض الدول التقديرية أهملته مثل الجزائر، وبعض الدول الأخرى مثل مصر، الأردن،

ولبنان كان لها الأثر الايجابي على رفع حجم الصادرات البينية ما يثبت نظرية هيكشر أولين من خلال كثافة العمل، وبالتالي مصدر لزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

متغير التاريخ الاستعماري المشترك: لهذا المتغير الأثر الايجابي على حجم اقتصاد الدول ،وهذا واضح مع الجزائر والمغرب ،رغم الشقاق والاختلاف إلا أنه التبادل التجاري بين البلدين مستمر.

متغير الحدود المشتركة: نجد هذا المتغير مهمل في هذا النموذج، حيث أثبتت الدراسة عدم فاعلية الحدود المشتركة في التبادل البيني لجميع الدول تقريبا.

متغير تكتل القافتا: انضمام الدول محل الدراسة لهذا التكتل، ليس له الأثر الايجابي على حجم صادرات الدول العربية ،باستثناء دولة البحرين.

متغير مجلس التعاون الخليجي: لهذا المتغير الأثر الايجابي للدول التي لها علاقات سياسية جيدة مع أعضاء هذا المجلس مثل: المغرب، مصر، لبنان...بالدرجة الأولى.

متغير الاتحاد المغاربي: يعتبر هذا المتغير ايجابيا على بعض مثل تونس والبعض الأخر مثل الجزائر يعتبر مهملا كون هناك توتر سياسي بين هذه الدول الأعضاء.

متغير اتفاقية أغادير: لها الأثر الايجابي بحجم لا يتماشى وهدف هذه الاتفاقية ،حيث نجد المغرب ،تونس أعضاء في هذه الاتفاقية، لكن هذا المتغير مهمل تقريبا وليس له أثر في زيادة أو نقص حجم الصادرات.

عموما يمكن مما سبق استنتاج ما يلي:

- ✓ حجم الاقتصاد للدولتين المصدرة والمستوردة له الأثر الايجابي على حجم الصادرات البينية العربية.
- ✓ المسافة لها علاقة عكسية مع حجم التدفق التجاري البيني العربي.
- ✓ الاتفاقية الثنائية لها أثر كبير على تحفيز التدفقات التجارية.
- ✓ الكثافة السكانية تؤثر في حجم اقتصاد الدول العربية.
- ✓ التاريخ الاستعماري المشترك يعتبر عامل محفز للتبادل البيني العربي.
- ✓ التكتلات العربية تتأثر بالقرار السياسي للدول العربية من جهة وبالتبعية الاقتصادية الخارجية من جهة أخرى.

الخاتمـــة

الخاتمة

عرفت التجارة الخارجية العربية ضعف في استراتيجية سياساتها، مما تسبب في تذبذب حجم تبادلها، وعلى هذا الأساس انطلقت فكرة الإشكالية لبحثنا هذا، لقياس حجم التدفق التجاري بين الدول العربية، وبما أن طبيعة الاقتصاديات العربية تتميز بهشاشة القطاع الإنتاجي و التكنولوجي، مما جعلتها اقتصاديات تابعة للقوى الخارجية، وخاصة في ظل تزايد التكتلات الإقليمية التي تقوم على مبدأ تحرير المبادلات التجارية و فتح الأسواق أمام مختلف السلع والتشجيع على زيادة الإنتاج العالمي.

في ظل الانفتاح المتزايد على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمار،أجبر الدول العربية أن تخطو خطوات هامة نحو التعاون الاقتصادي المشترك ، التي تهدف إلى توحيد الاقتصاديات العربية للوصول إلى سياسة شاملة تقضى على هيمنة وسيطرة القوى الخارجية على المكاسب والثروات العربية، ولا يتم ذلك إلا بانتهاج سياسات تنمية متناسقة ومتوازنة تعمل على تسريع التمنية، والتجارة العربية البينية تعد أهم أداة لتحقيق هذه التنمية .

غير أن المتتبع لتطور التجارة العربية البينية في إطار العمل المشترك ،لم تشهد تطورا بسبب بوجود فجوة كبيرة بين ما خطط وما حدد من استراتيجيات وبين ما حقق على أرض الواقع،رغم ما يتميز به الاقتصاد العربي من تعدد للثروات الطبيعية والبشرية،وتنوع للمناخ، إلا أن هناك تحديات تحول دون تطور التجارة العربية البينية والتي تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات المحددة لهذه التدفقات ،وجدت الدول العربية نفسها غير قادرة على المواجهة والتصدي للمنافسة في الأسواق العالمية أمام حجم تجارتها البينية المتواضع.

من خلال تحليل وتفسير أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية، تبين أن هذا النموذج استطاع الى حد ما الذي يعتبر أداة من أدوات الاقتصاد القياسي أن يقدم تفسيرا لتدفقات التجارة الثنائية بين الدول العربية ، ويرجع ذلك لاستعماله العديد من المتغيرات المؤثرة على حجم التجارة بالإضافة لحجم الاقتصاد والمسافة من جهة و مما ترتب عنه من نتائج جد وواقعية ومقبولة من جهة أخرى.

حيث وضحت نتائج النموذج أنه أثر الاتفاقيات الإقليمية على حجم التجارة، لا يرقى إلى المستوى المرجو والمخطط له، وهذا يعبر عن ارتباط العديد من الدول العربية بالخارج، وهذا يستدعى الكثير من الجهود

البحثية للوقوف عند أسباب فشل مثل هذه التكتلات، إضافة إلى نتيجة المتغير الصوري المتمثل في التاريخ الاستعماري المشترك له أهمية كبيرة في تحفيز تدفقات التجارة.

نتائج البحث:

القراءة الإحصائية والاقتصادية لنتائج نموذج الجاذبية تؤكد ما يلي:

1. حجم الاقتصاد والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي للدولتين المصدرة والمستوردة له الأثر الايجابي على حجم الصادرات البينية للدول المتبادلة ؛
2. حجم الصادرات للدول المصدرة للنفط يتأثر مباشرة بالناتج المحلى الإجمالي للدولة المستوردة كما هو الحال بالنسبة للجزائر ؛
3. الكثافة السكانية لها أهمية على حجم التجارة بالنسبة للدول التي تعرف نموا ديمغرافيا كبيرا، مع طبيعة اقتصادها يعتمد على الخدمات وقطاعات إنتاجية غير النفطية مثل مصر؛
4. المسافة لها علاقة عكسية مع تكلفة التجارة ؛
5. سعر الصرف مهم بالنسبة للدول التي تتبع سياسات أسعار صرف حرة، بينما جميع الدول العربية تتبع سياسة مستقرة وثابتة فلم تظهر أهميته بشكل كبير على حجم التجارة ؛
6. الحدود المشتركة ليس لها أهمية في عملية التبادل التجاري البيني، مثال ذلك رغم غلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب إلا أن قيمة الصادرات البينية مرتفعة مقارنة مع الدول العربية الأخرى؛
7. التاريخ الاستعماري المشترك يعتبر أهم عامل في عملية تحفيز التدفق التجاري البيني والذي أثبت مع جميع الدول تقريبا ؛
8. الاتفاقيات الإقليمية العربية لا ترقى إلى المستوى المطلوب .

التوصيات

من خلال دراستنا ارتأينا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

على الرغم من الظروف و المقومات التي تزيد من فرص نجاح المنطقة العربية، إلا أنه هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التبادل التجاري لهذه المنطقة و أهم دليل على ذلك تدني مستوى التجارة العربية البينية إلى حدود 10% وللقضاء على هذه المشاكل نطرح جملة توصيات كمايلي:

1. **إنشاء هيئة متخصصة في جمع المعلومات (بنك المعلومات)**: تهتم بتقديم المعلومات بشفافية للشريك العربي حول التعامل أو التبادل التجاري ، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية و السياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في نجاح وتطور التجارة البينية ؛
2. بما أن ضعف التبادل التجاري البيني العربي يرجع إلى تشابه الصادرات العربية،مما يتطلب هذا تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات وجعلها أكثر قدرة على الإنتاج وتشجيع المنتوج العربي ؛
3. إنشاء مؤسسة مختصة في التجارة الخارجية في كل دولة عربية تعمل باستقلالية عن القرار السياسي للدول في عمليات الاختيار والتبادل، لأنه سبب فشل التعاون المشترك دمج السياسة بالاقتصاد ؛
4. تعيين هيئة مختصة في المجال التجاري للبحث والتنقيب في أسباب الفشل والنجاح لبناء على أساسها مستقبل التجارة العربية ؛
5. العمل على تطوير الشبكة المعلوماتية والتكنولوجية للربط بين الشرق والغرب ونشر مختلف الثقافات العربية بين الدول العربية، إضافة إلى تطوير وسائل النقل البحري والبري للتقليل من تكلفة التجارة ؛
6. بما أن التبعية الاقتصادية للقوى الخارجية هي أحد أهم عوامل فشل العمل العربي المشترك، لذا لابد من بذل الجهود للقضاء على المديونية وتغيير التوجه السلعي نحو السوق العربي بدلا من السوق الخارجي.

آفاق الدراسة:

بالنظر إلى محددات الدراسة التي وجهتنا إلى جانب من جوانب الموضوع، فإننا سنقترح بعض المواضيع والتي يمكن أن تكون إشكاليات لبحوث أخرى في المستقبل:

1. تحليل أداء التجارة بين منطقة التجارة العربية الحرة ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية باستخدام نموذج الجاذبية.
2. تقييم أداء القطاع الخاص في مجال التجارة العربية.

قائـمة المـراجـع

قائــمة المــراجــع

المـراجع باللـغة العـربيــة

الكتب:

1. السيد محمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008 .
2. الصقور و آخرون، **قضايا التنمية العربية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994.
3. بيلابلاسا، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد، عبد الرحمان شبل حسن، محمد الجبالى، مراجعة الدكتور صلاح الدين عبد الوهاب، **نظرية التكامل الاقتصادي**، الدار القومية للطباعة والنشر،لبنان،بدون سنة.
4. رعد حسن الصرن،**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي،الجزء الثاني،الرضا للمعلومات،دمشق، سوريا، 2001 .
5. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
6. سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الثانية ، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،1994.
7. سيد البواب، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والواقع**، الأهرام الاقتصادي، مصر،فبراير1999
8. صلاح الدين نامق، **تطور التجارة الدولية** (منذ عهد التجاريين إلى السوق الأوروبية المشتركة) مكتبة عين شمس القاهرة.
9. عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 .
10. عبد الرؤوف رهبان، **جغرافيا التجارة الدولية**، منشورات جامعة دمشق، 2003 /2004.
11. عبد الوهاب حميد رشيد، **التنمية العربية ومدخل للمشروعات المشتركة**،المؤسسة العربية للنشر والدراسات،دون ذكر مكان وسنة النشر.

12.عبد الوهاب حميد رشيد، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**، معهد الإنماء العربي، بيروت ط1، 1984

13.عبد الجابر تيم و آخرون، **مستقبل التنمية في الوطن العربي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

14.عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، دار الرشد للنشر، بدون مكان،2005 .

15.فؤاد محمد الصقار، **جغرافيا التجارة الدولية**، الطبعة الثالثة،منشأ المعرف، الإسكندرية،1997.

16.فؤاد مرسي، **فصول في التكامل** ، دار نافع للطباعة والنشر، دون ذكر مكان النشر ،1986.

17.قاشى فائزة، **الاقتصاد الدولي نقل السلع و حركة عوامل الإنتاج** ،منشورات دار الأديب، وهران 2007.

18.محمد حسين و آخرون، **أبعاد التنمية في الوطن العربي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

19.محمود يونس، **اقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000

20.محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر،1999.

21.محمد محمود الإمام ، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،2000 .

22.محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، لبنان،2004 .

23.محمد السانوسي محمد الشحاتة، **التجارة الدولية** (في ضوء الفقه الإسلامي، واتفاقيات الجات الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي دراسة مقارنة)،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

24.موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**،ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2001.

25.موريس شيف وول،ألن وينترز،**التكامل الإقليمي والتنمية**،ترجمة، كوميت للتصميم الفني،مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط،القاهرة،2003.

26.نعيم الظاهر، **دراسات في الواقع العربي التنموي الاقتصادي**، الاجتماعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1998.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

27.بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي** ، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013/2012.

28.بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه،** رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2008/2009.

29.عائشة إبراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية،** رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية ،جامعة القاهرة،2007.

30.عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغييرات الإقليمية الحديثة** (دراسة تحليلية تقيميه للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي)، رسالة ماجستير،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013/2012.

31.عمرو عبد الحميد رفعت، عصام صبري سليمان علي، **تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية،** قسم الدراسات الاقتصادية، مركز الصحراء،مصر،2015.

32.فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورو متوسطية**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013/2012.

33.كريم خديم، **تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية (دراسة حالة دول شمال أفريقيا)** رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة وهران،2014.

الدوريات والمجلات:

34.طه يونس حمادي، **نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية)والحديثة والتكتلات الاقتصادية**،بحوث اقتصادية عربية ،العدد 29/صيف 2007.

35.عيسى محمد الغزالي،**التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**،مجلة دورية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،العدد 81،2009.

36.عيسى محمد الغزالى،**نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**،سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،العدد 97، 2010 .

37.فضل علي مثنى ،**التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الحادي و العشرين** ، بحوث اقتصادية عربية ، السنة 10، العدد 24، 2001 .

38. نبيل حشادة، **الاقتصاد العربي مسيرة التنمية وآفاق التعاون**، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 48، الكويت، مارس 1997.

39.هلا علي يوسف، **دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية حالة الأردن**، أبحاث اليرموك، سلسلة اليرموك ،سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك الأردن، المجلد 26،العدد 4، 2010.

التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

40.المرسوم الرئاسي للجزائر رقم 98-252 مؤرخ في 1998/08/08 بين الجزائر والمملكة الأردنية الهاشمية .

41.عبد الرحمان بن عبد الله لحميدي ،نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنة 2015.

42.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

المؤتمرات والملتقيات والندوات:

43.علي محمد، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية ، ورقة عمل في مؤتمر "التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي" ، 20-22 سبتمبر ، 2004.

44.مفتاح صالح ، سليم قط، **واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، الملتقى الدولي الثاني" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمار ثليجي،الأغواط، 19 أفريل 2007.

References foreign language

The books

45. A Smith, the wealth of Nation, vol I.

46.Ben sherperd, **Introduction to gravity modeling,**Art net bulding work shop for trade reaearch, behind the border gravity modeling,December **2008.**

47.Kheladi Mokhtar, **Le pois économique du monde arabe en méditerranée**,sans l'année de publication.

48. Sven Erlander, **Optimal Spatial Interaction and The Gravity Model,** New York, 1980.

49.Christophe Rault and others , Modeling International Trade Flows Between Eastern European Countries and OECD Countries, LEO and Sorbonne University, France,2007.

50.

51.Régis Bourbonnais, économétrie,9 édition,dunod,2005.

Periodicals and magazines

52. François perrons L'Europe sans rivage, Paris ¨presses Universitaires, 1954.

53.Peter A.G.van Bergeijk, **the gravity Model In International Trade,** University press Combridge, New york، 2010.

Periodicals and magazines

54.Urata Shujiro,Okabe Misa,**the Impacts of Free Trade Agreements on Trade Flows**: An Application of the Gravity Model Approach, The Research Institute of Economy, Trade and Industry,Duscussion paper series 07-E-052,2007

Dictionaries

55. The Oxford Dictionary VII.C. (Oxford: Clarendon Press, 1922-1970).

Web sites

56.http://data.albankaldawli.org/
57.http://comtrade.un.org/data
58..cepii.fr/francgraph/bdd/distances-pdf,p
59.https://ar.wikipedia.org/wiki
60.http://www.majliselouma.dz
61.http://salim.purforum.com/t41-topic:
62.http://benefitof.net/benefits-of-economic-integration
63.http://umranyat.blogspot.com/2007/09/blog-post_177.html
64.http://www.asean.org/
65.http://www.acrseg.org/28478
66. http://imfo.org/en/

الملاحـــق

الملحق رقم 01 :

النموذج التجميعي للدول العربية:

```
2 . regress LEXP LGDPi LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij
```

Source	SS	df	MS		
Model	1791.86917	11	162.897197	Number of obs =	1287
Residual	3158.57989	1275	2.47731756	F(11, 1275) =	65.76
				Prob > F =	0.0000
				R-squared =	0.3620
				Adj R-squared =	0.3565
Total	4950.44906	1286	3.84949383	Root MSE =	1.5739

LEXP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	.1866887	.0570524	3.27	0.001	.0747618	.2986157
LGDPj	.6133103	.084666	7.24	0.000	.4472103	.7794103
LDISTj	-.114514	.0397245	-2.88	0.004	-.1924465	-.0365814
er	.0000285	.0000595	0.48	0.633	-.0000883	.0001452
pop	2.24e-09	3.44e-09	0.65	0.515	-4.50e-09	8.99e-09
colonizerij	1.764604	.1159327	15.22	0.000	1.537164	1.992044
borderij	1.053317	.3234093	3.26	0.001	.418844	1.68779
gaftaij	.7021837	.1303519	5.39	0.000	.4464559	.9579115
gccij	-1.058618	.1607218	-6.59	0.000	-1.373926	-.7433093
umaij	-.9735871	.133435	-7.30	0.000	-1.235363	-.7118108
agadirij	.2300702	.1328997	1.73	0.084	-.030656	.4907964
_cons	-1.393491	2.225426	-0.63	0.531	-5.759391	2.972409

نموذج الآثار الثابتة للدول العربية:

Source	SS	df	MS		
Model	2745.78828	20	137.289414	Number of obs =	1287
Residual	2204.66079	1266	1.74143822	F(20, 1266) =	78.84
				Prob > F =	0.0000
Total	4950.44906	1286	3.84949383	R-squared =	0.5547
				Adj R-squared =	0.5476
				Root MSE =	1.3196

LEXP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	.7901591	.1248214	6.33	0.000	.5452795	1.035039
LGDPj	.6098186	.0757109	8.05	0.000	.4612861	.7583512
LDISTj	-.1790439	.0348684	-5.13	0.000	-.24745	-.1106377
er	.0000494	.0000504	0.98	0.327	-.0000494	.0001483
pop	6.07e-09	2.96e-09	2.05	0.040	2.67e-10	1.19e-08
colonizerij	2.055714	.105764	19.44	0.000	1.848222	2.263206
borderij	2.350279	.2862094	8.21	0.000	1.788782	2.911776
gaftaij	-.0292404	.1380095	-0.21	0.832	-.299993	.2415121
gccij	-1.03573	.1365926	-7.58	0.000	-1.303702	-.767757
umaij	-1.320245	.1147441	-11.51	0.000	-1.545354	-1.095135
agadirij	.3759188	.115201	3.26	0.001	.1499128	.6019247
dummy2						
2	-3.060694	.3070349	-9.97	0.000	-3.663047	-2.45834
3	.2465281	.3076693	0.80	0.423	-.3570697	.8501258
4	.0853799	.1627435	0.52	0.600	-.2338968	.4046567
5	-1.363629	.2684013	-5.08	0.000	-1.890189	-.8370688
6	.0180277	.1738121	0.10	0.917	-.3229637	.3590191
7	-1.739046	.2335986	-7.44	0.000	-2.197329	-1.280763
8	-.5517988	.1913295	-2.88	0.004	-.9271566	-.176441
9	-.9809966	.2310625	-4.25	0.000	-1.434304	-.5276889
10	-1.855642	.1863351	-9.96	0.000	-2.221202	-1.490083
_cons	-13.98338	2.85862	-4.89	0.000	-19.59153	-8.375223

الملحق رقم 2 : النموذج الاولي للدول المصدرة

البحرين

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==1, vce(robust)
note: borderij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     135
                                                F( 10,   124) =   87.31
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.8551
                                                Root MSE      =  .56717
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	2.005773	.3007497	6.67	0.000	1.410505	2.601041
LGDPj	.3911919	.1929803	2.03	0.045	.0092297	.773154
LDISTj	-.3327887	.0699809	-4.76	0.000	-.4713006	-.1942768
er	-.0000257	.0002343	-0.11	0.913	-.0004895	.0004381
pop	1.42e-08	7.61e-09	1.87	0.064	-8.61e-10	2.93e-08
colonizerij	1.632433	.2831709	5.76	0.000	1.071959	2.192908
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	-.6436948	.2073978	-3.10	0.002	-1.054193	-.2331965
gccij	1.163226	.334352	3.48	0.001	.5014498	1.825002
umaij	.6778778	.3150513	2.15	0.033	.054303	1.301453
agadirij	-.0676068	.1869923	-0.36	0.718	-.4377169	.3025033
_cons	-36.03134	4.835461	-7.45	0.000	-45.60207	-26.46061

الجزائر

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==2, vce(robust)
note: umaij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     127
                                                F( 10,   116) =  124.66
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.8666
                                                Root MSE      =  1.3912
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	-.1625735	.5598359	-0.29	0.772	-1.271399	.9462521
LGDPj	2.187954	.3244325	6.74	0.000	1.545375	2.830534
LDISTj	-.4055174	.2262499	-1.79	0.076	-.8536338	.0425989
er	-.0007954	.0005293	-1.50	0.136	-.0018436	.0002529
pop	-6.93e-09	1.05e-08	-0.66	0.511	-2.77e-08	1.39e-08
colonizerij	2.026903	.4534909	4.47	0.000	1.128707	2.925098
borderij	-.2249953	.6833604	-0.33	0.743	-1.578477	1.128486
gaftaij	-.2015716	.3149378	-0.64	0.523	-.8253455	.4222023
gccij	-5.763816	.6816268	-8.46	0.000	-7.113863	-4.413768
umaij	0	(omitted)				
agadirij	.0120716	.480179	0.03	0.980	-.9389833	.9631266
_cons	-25.82537	13.40498	-1.93	0.056	-52.37563	.7248902

مصر

```
 regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==3, vce(robust)
ote: colonizerij omitted because of collinearity
ote: borderij omitted because of collinearity

inear regression                                Number of obs =     135
                                                F(  9,   125) =  272.26
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.9045
                                                Root MSE      =  .52211
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	1.055562	.1464688	7.21	0.000	.7656816	1.345441
LGDPj	1.220186	.0872047	13.99	0.000	1.047597	1.392775
LDISTj	.0330596	.3407305	0.10	0.923	-.6412883	.7074074
er	-.0001955	.0001917	-1.02	0.310	-.0005748	.0001838
pop	-2.75e-08	1.05e-08	-2.61	0.010	-4.83e-08	-6.67e-09
colonizerij	0	(omitted)				
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	.1449752	.1701523	0.85	0.396	-.1917773	.4817277
gccij	-3.099901	.3606921	-8.59	0.000	-3.813756	-2.386047
umaij	-1.960599	.3620366	-5.42	0.000	-2.677114	-1.244083
agadirij	.4767516	.2112008	2.26	0.026	.0587591	.8947441
_cons	-37.27993	6.488823	-5.75	0.000	-50.12212	-24.43775

الأردن

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==4, vce(robust)
iote: borderij omitted because of collinearity

.inear regression                               Number of obs =     135
                                                F( 10,   124) =   57.35
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.7860
                                                Root MSE      =  .52365
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	.5516986	.1652559	3.34	0.001	.2246108	.8787863
LGDPj	.2964461	.077049	3.85	0.000	.1439447	.4489476
LDISTj	-1.344544	.1748684	-7.69	0.000	-1.690658	-.9984307
er	-.0000184	7.82e-06	-2.36	0.020	-.0000339	-2.95e-06
pop	4.61e-08	7.47e-09	6.17	0.000	3.13e-08	6.09e-08
colonizerij	.1171907	.1092755	1.07	0.286	-.099096	.3334775
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	.4023389	.1853246	2.17	0.032	.0355295	.7691482
gccij	1.660586	.3815294	4.35	0.000	.9054328	2.41574
umaij	.6173678	.347804	1.78	0.078	-.0710338	1.305769
agadirij	-.3643334	.1465489	-2.49	0.014	-.6543947	-.0742721
_cons	14.51758	4.496311	3.23	0.002	5.618123	23.41704

الكويت

```
regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==5, vce(robus
te: borderij omitted because of collinearity

near regression                                 Number of obs =      90
                                                F( 10,     79) =   58.25
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.8917
                                                Root MSE      =   .4773
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	.0618676	.238007	0.26	0.796	-.4118734	.5356087
LGDPj	.3643649	.1057071	3.45	0.001	.1539602	.5747697
LDISTj	-.0333078	.0852756	-0.39	0.697	-.2030445	.136429
er	-.0004527	.0001691	-2.68	0.009	-.0007893	-.000116
pop	-1.10e-08	4.80e-09	-2.29	0.025	-2.05e-08	-1.42e-09
olonizerij	.5571973	.1525575	3.65	0.000	.2535393	.8608553
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	.6376363	.2774119	2.30	0.024	.0854616	1.189811
gccij	-.4330775	.188012	-2.30	0.024	-.8073061	-.058849
umaij	-2.552303	.1964112	-12.99	0.000	-2.943249	-2.161356
agadirij	-.0543378	.1807915	-0.30	0.765	-.4141943	.3055188
_cons	7.719816	5.703367	1.35	0.180	-3.632451	19.07208

لبنان

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==6, vce(robust)
note: colonizerij omitted because of collinearity
note: borderij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     135
                                                F(  9,   125) =  104.57
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.8392
                                                Root MSE      =   .4632
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	-.1660926	.1723691	-0.96	0.337	-.5072325	.1750473
LGDPj	.7780696	.0989881	7.86	0.000	.5821597	.9739794
LDISTj	-.1974141	.0419496	-4.71	0.000	-.2804375	-.1143908
er	.0089729	.003399	2.64	0.009	.0022458	.0157
pop	-1.95e-08	4.41e-09	-4.43	0.000	-2.83e-08	-1.08e-08
colonizerij	0	(omitted)				
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	.2192071	.1817079	1.21	0.230	-.1404153	.5788295
gccij	-1.420249	.1945203	-7.30	0.000	-1.805229	-1.035269
umaij	-2.715615	.119168	-22.79	0.000	-2.951464	-2.479767
agadirij	.4698977	.1940579	2.42	0.017	.085833	.8539624
_cons	5.938833	3.628779	1.64	0.104	-1.242972	13.12064

المغرب

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==7, vce(robust)
note: borderij omitted because of collinearity
note: umaij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     135
                                                F(  9,   125) =  159.73
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.9035
                                                Root MSE      =  .55533
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	1.060627	.317342	3.34	0.001	.4325674	1.688686
LGDPj	.29631	.1705148	1.74	0.085	-.0411599	.63378
LDISTj	-.1409142	.0454158	-3.10	0.002	-.2307978	-.0510306
er	-.0003292	.0001515	-2.17	0.032	-.000629	-.0000294
pop	2.11e-09	5.16e-09	0.41	0.683	-8.10e-09	1.23e-08
colonizerij	.4726324	.170812	2.77	0.007	.1345742	.8106906
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	.450637	.2050671	2.20	0.030	.0447837	.8564903
gccij	-2.819655	.219548	-12.84	0.000	-3.254168	-2.385143
umaij	0	(omitted)				
agadirij	-.3255317	.1683954	-1.93	0.055	-.6588072	.0077438
_cons	-14.51348	6.316746	-2.30	0.023	-27.0151	-2.011853

عمان

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==8, vce(robust)
note: colonizerij omitted because of collinearity
note: borderij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     135
                                                F(  9,   125) =   32.13
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.6985
                                                Root MSE      =  .90738
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	1.276313	.3021519	4.22	0.000	.6783172	1.874309
LGDPj	.5821177	.2368197	2.46	0.015	.1134221	1.050813
LDISTj	-.0732974	.0846015	-0.87	0.388	-.2407343	.0941394
er	-.0001179	.0000764	-1.54	0.125	-.0002691	.0000333
pop	-8.66e-09	7.22e-09	-1.20	0.232	-2.29e-08	5.62e-09
colonizerij	0	(omitted)				
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	-.4534477	.3408908	-1.33	0.186	-1.128113	.2212175
gccij	.8397907	.3492439	2.40	0.018	.1485938	1.530988
umaij	-1.676425	.2927276	-5.73	0.000	-2.255769	-1.097081
agadirij	.5025147	.2649574	1.90	0.060	-.0218689	1.026898
_cons	-27.15608	5.776763	-4.70	0.000	-38.58902	-15.72315

قطر

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==9, vce(robust)
note: borderij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     134
                                                F( 10,   123) =   52.89
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.7597
                                                Root MSE      =  .84483
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	1.336303	.1711578	7.81	0.000	.997507	1.6751
LGDPj	.2453587	.182744	1.34	0.182	-.116372	.6070893
LDISTj	.0258486	.1484703	0.17	0.862	-.2680394	.3197365
er	.0000139	.0000241	0.58	0.564	-.0000337	.0000616
pop	1.08e-08	5.72e-09	1.88	0.062	-5.58e-10	2.21e-08
colonizerij	.7406574	.1847769	4.01	0.000	.3749029	1.106412
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	-.8955485	.2664633	-3.36	0.001	-1.422996	-.3681007
gccij	.8114603	.2034203	3.99	0.000	.4088022	1.214118
umaij	-1.513145	.226377	-6.68	0.000	-1.961244	-1.065045
agadirij	.5774206	.3064677	1.88	0.062	-.0292134	1.184055
_cons	-22.32494	4.004911	-5.57	0.000	-30.25241	-14.39746

تونس

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==10, vce(robust)

Linear regression                               Number of obs =     126
                                                F( 11,   114) =  154.14
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.8664
                                                Root MSE      =  .76189
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	1.269422	.6785602	1.87	0.064	-.0748001	2.613645
LGDPj	-.2942664	.2335769	-1.26	0.210	-.7569804	.1684477
LDISTj	.5138399	.1579518	3.25	0.002	.2009385	.8267412
er	-.0012681	.0005608	-2.26	0.026	-.002379	-.0001571
pop	7.66e-09	9.22e-09	0.83	0.408	-1.06e-08	2.59e-08
colonizerij	-1.980306	.8370084	-2.37	0.020	-3.638413	-.3221991
borderij	.2269693	.2754935	0.82	0.412	-.3187811	.7727198
gaftaij	.3755873	.366289	1.03	0.307	-.3500285	1.101203
gccij	-3.008761	.7935633	-3.79	0.000	-4.580804	-1.436719
umaij	4.177101	.6813721	6.13	0.000	2.827308	5.526894
agadirij	.1423056	.2530141	0.56	0.575	-.3589135	.6435246
_cons	-13.82268	14.42092	-0.96	0.340	-42.39042	14.74505

الملحق رقم 3 : تقدير النموذج المصحح للدول المصدرة

البحرين

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj  pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij  if dummy==1, vce(robust)
note: borderij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     135
                                                F(  8,   126) =  110.50
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.8550
                                                Root MSE      =   .5629
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	1.985768	.2782141	7.14	0.000	1.43519	2.536346
LGDPj	.4081311	.1608682	2.54	0.012	.0897776	.7264846
LDISTj	-.3304892	.0625405	-5.28	0.000	-.4542549	-.2067235
pop	1.43e-08	4.58e-09	3.13	0.002	5.26e-09	2.34e-08
colonizerij	1.623632	.1517209	10.70	0.000	1.323381	1.923883
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	-.6638793	.2016068	-3.29	0.001	-1.062853	-.2649054
gccij	1.19253	.2543257	4.69	0.000	.6892271	1.695833
umaij	.6640996	.142985	4.64	0.000	.3811364	.9470627
_cons	-36.02066	4.818083	-7.48	0.000	-45.5555	-26.48581

الجزائر

```
. regress LEXP  LGDPj LDISTj er  colonizerij  gccij umaij  if dummy==2, vce(robust)
note: umaij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     127
                                                F(  5,   121) =  172.88
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.8652
                                                Root MSE      =  1.3692
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPj	1.986682	.1454534	13.66	0.000	1.698718	2.274645
LDISTj	-.3937294	.1246472	-3.16	0.002	-.6405015	-.1469574
er	-.000689	.0003175	-2.17	0.032	-.0013175	-.0000605
colonizerij	2.060099	.2295058	8.98	0.000	1.605731	2.514466
gccij	-5.498408	.3216223	-17.10	0.000	-6.135144	-4.861672
umaij	0	(omitted)				
_cons	-25.54817	3.866168	-6.61	0.000	-33.20227	-17.89407

مصر

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj  pop colonizerij borderij  gccij umaij agadirij if dummy==3, vce(robust)
note: colonizerij omitted because of collinearity
note: borderij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     135
                                                F(  6,   128) =  337.87
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.9029
                                                Root MSE      =  .52022
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	1.108923	.1158185	9.57	0.000	.8797563	1.33809
LGDPj	1.22962	.0786199	15.64	0.000	1.074057	1.385182
pop	-2.45e-08	7.67e-09	-3.19	0.002	-3.97e-08	-9.29e-09
colonizerij	0	(omitted)				
borderij	0	(omitted)				
gccij	-2.930996	.1359062	-21.57	0.000	-3.199909	-2.662082
umaij	-1.932845	.1422246	-13.59	0.000	-2.21426	-1.651429
agadirij	.6359535	.1293602	4.92	0.000	.3799923	.8919147
_cons	-38.47992	2.18695	-17.60	0.000	-42.80717	-34.15267

الأردن

```
  regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er pop  borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==4, vce(robust)
iote: borderij omitted because of collinearity

.inear regression                               Number of obs =     135
                                                F(  9,   125) =   63.63
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.7844
                                                Root MSE      =  .52352
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	.5628209	.1664618	3.38	0.001	.2333723	.8922694
LGDPj	.2857701	.079951	3.57	0.000	.127537	.4440031
LDISTj	-1.319545	.1757594	-7.51	0.000	-1.667394	-.9716949
er	-.0000219	9.06e-06	-2.42	0.017	-.0000398	-3.99e-06
pop	4.49e-08	7.62e-09	5.89	0.000	2.98e-08	6.00e-08
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	.4183451	.183731	2.28	0.024	.0547187	.7819715
gccij	1.67771	.3788487	4.43	0.000	.9279216	2.427499
umaij	.6109011	.3438882	1.78	0.078	-.0696964	1.291499
agadirij	-.397414	.1371955	-2.90	0.004	-.668941	-.125887
_cons	14.22745	4.500767	3.16	0.002	5.319869	23.13502

الكويت

```
. regress LEXP   LGDPj  er pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij if dummy==5, vce(robust)
note: borderij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =      90
                                                F(  7,    82) =   79.12
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.8913
                                                Root MSE      =  .46935
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPj	.3879772	.0948152	4.09	0.000	.1993597	.5765948
er	-.0003928	.0001297	-3.03	0.003	-.0006509	-.0001347
pop	-1.13e-08	4.69e-09	-2.40	0.019	-2.06e-08	-1.93e-09
colonizerij	.5395172	.1210542	4.46	0.000	.2987018	.7803326
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	.6704946	.1432957	4.68	0.000	.3854338	.9555554
gccij	-.443348	.1710286	-2.59	0.011	-.7835784	-.1031176
umaij	-2.563441	.1929599	-13.28	0.000	-2.9473	-2.179582
_cons	8.208607	2.184594	3.76	0.000	3.862753	12.55446

لبنان

```
. regress LEXP   LGDPj LDISTj er pop colonizerij borderij  gccij umaij agadirij if dummy==6, vce(robust)
note: colonizerij omitted because of collinearity
note: borderij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     135
                                                F(  7,   127) =  130.32
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.8366
                                                Root MSE      =  .46335
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPj	.8062055	.0661186	12.19	0.000	.6753688	.9370422
LDISTj	-.1911948	.0367439	-5.20	0.000	-.2639044	-.1184853
er	.009954	.0029639	3.36	0.001	.0040889	.015819
pop	-2.07e-08	3.17e-09	-6.52	0.000	-2.70e-08	-1.44e-08
colonizerij	0	(omitted)				
borderij	0	(omitted)				
gccij	-1.389123	.1898564	-7.32	0.000	-1.764815	-1.013432
umaij	-2.739753	.1047119	-26.16	0.000	-2.946959	-2.532547
agadirij	.5793349	.1377116	4.21	0.000	.3068285	.8518413
_cons	1.286317	1.702749	0.76	0.451	-2.083117	4.65575

المغرب

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj LDISTj er  colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==7, vce(robust)
note: borderij omitted because of collinearity
note: umaij omitted because of collinearity

Linear regression                                       Number of obs =     135
                                                        F(  8,   126) =  180.86
                                                        Prob > F      =  0.0000
                                                        R-squared     =  0.9032
                                                        Root MSE      =  .55403

------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
        LEXP |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       LGDPi |   1.041927    .298299     3.49   0.001      .451602    1.632252
       LGDPj |   .3198266    .1264032    2.53   0.013      .0696783   .5699749
      LDISTj |  -.1385015    .0467984   -2.96   0.004     -.2311141  -.0458888
          er |  -.0003604    .0001354   -2.66   0.009     -.0006284  -.0000925
colonizerij |   .4322146    .1242595    3.48   0.001      .1863088   .6781205
   borderij |           0  (omitted)
    gaftaij |   .4483314    .2008229    2.23   0.027      .0509088   .845754
      gccij |  -2.898025    .1638598  -17.69   0.000     -3.222298  -2.573751
      umaij |           0  (omitted)
   agadirij |  -.3231985    .1673534   -1.93   0.056     -.654386   .0079889
      _cons |  -14.57453    6.271447   -2.32   0.022     -26.98554  -2.163517
------------------------------------------------------------------------------
```

عمان

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj    colonizerij borderij  gccij umaij  if dummy==8, vce(robust)
note: colonizerij omitted because of collinearity
note: borderij omitted because of collinearity

Linear regression                                       Number of obs =     135
                                                        F(  4,   130) =   60.89
                                                        Prob > F      =  0.0000
                                                        R-squared     =  0.6795
                                                        Root MSE      =  .91734

------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
        LEXP |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       LGDPi |   1.336801    .1541893    8.67   0.000      1.031756   1.641846
       LGDPj |   .3301724    .0930116    3.55   0.001      .1461602   .5141847
colonizerij |           0  (omitted)
   borderij |           0  (omitted)
      gccij |   1.064842     .179574    5.93   0.000      .7095758   1.420107
      umaij |  -1.375318    .2001457   -6.87   0.000     -1.771282  -.9793535
      _cons |  -23.98219    3.930943   -6.10   0.000     -31.75909  -16.20529
------------------------------------------------------------------------------
```

قطر

```
. regress LEXP LGDPi  LGDPj  pop colonizerij borderij gaftaij gccij umaij agadirij if dummy==9, vce(robust)
note: borderij omitted because of collinearity

Linear regression                               Number of obs =     134
                                                F(  8,   125) =   61.75
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.7595
                                                Root MSE      =  .83828
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	1.321785	.1514761	8.73	0.000	1.021995	1.621575
LGDPj	.2674415	.1397415	1.91	0.058	-.0091243	.5440073
pop	9.97e-09	4.81e-09	2.07	0.040	4.50e-10	1.95e-08
colonizerij	.7177415	.1646617	4.36	0.000	.3918556	1.043627
borderij	0	(omitted)				
gaftaij	-.8898699	.2632925	-3.38	0.001	-1.410958	-.3687814
gccij	.8084792	.1875289	4.31	0.000	.4373362	1.179622
umaij	-1.524002	.2180024	-6.99	0.000	-1.955456	-1.092548
agadirij	.5873427	.2868858	2.05	0.043	.0195601	1.155125
_cons	-22.09559	3.758263	-5.88	0.000	-29.53366	-14.65752

تونس

```
. regress LEXP LGDPi   LDISTj er  colonizerij   gccij umaij  if dummy==10, vce(robust)

Linear regression                               Number of obs =     126
                                                F(  6,   119) =  242.85
                                                Prob > F      =  0.0000
                                                R-squared     =  0.8591
                                                Root MSE      =   .7658
```

LEXP	Coef.	Robust Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LGDPi	1.430406	.2434141	5.88	0.000	.948422	1.91239
LDISTj	.4986881	.1145298	4.35	0.000	.2719077	.7254684
er	-.0013781	.0000718	-19.18	0.000	-.0015203	-.0012358
colonizerij	-1.903397	.1237973	-15.38	0.000	-2.148528	-1.658265
gccij	-3.336489	.1574725	-21.19	0.000	-3.6483	-3.024678
umaij	3.919569	.2631113	14.90	0.000	3.398583	4.440556
_cons	-24.13064	6.198359	-3.89	0.000	-36.40401	-11.85727